

إدارة الأصول والالتزامات في بنك بيمو السعودي الفرنسي

حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي للفترة بين 2011 - 2018

مشروع أعدد لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

الإدارة التنفيذية - توجه مالية

إعداد الطالب

عمار جورج حفته

إشراف

الدكتورة غادة عباس

الدفعة السابعة

1440هـ-2019 م

لا يعبر هذا العمل إلا عن وجهة نظر مُعدّه ولا يتحمّل المعهد أي مسؤولية جزاء هذا العمل

الإهداء

إلى بلدي الحبيب... سورية

إلى نبض قلبي وقدوتي ... أبي

إلى السيدة الأولى في حياتي ورمز الحب والصبر والتفاؤل والأمل... أمي

إلى أحبتي ورفاق دربي... أختي

إلى الصديقة والحبيبة وبسمة قلبي... زوجتي

لهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

أشكر الله على نعمته إذ هيا لي إنجاز هذا العمل المتواضع وأتقدّم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، وأخصُّ بالذكر:

- الدكتورة غادة عباس، المشرفة على هذه الدراسة، لكل ما قدّمته من وقت ومساندة وتوجيه بكل أمانة ومسؤولية وموضوعية.
- السادة أعضاء لجنة التحكيم، لملاحظاتهم وتوجيهاتهم الموقرة.
- كافة أعضاء الهيئة التدريسية في المعهد العالي لإدارة الأعمال، لما يقدمون من جهد متواصل لإنجاح هذا البرنامج وتطويره.
- بنك بيمو السعودي الفرنسي، لكل ما قدمه من دعم ومساهمة في تحسين مسيرتي المهنية.

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى دراسة إدارة الأصول والالتزامات في بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2018 من خلال تحليل مصادر التمويل والتوظيفات في بنك بيمو السعودي الفرنسي. كما تم تقييم مدى فعالية إدارة كل من مخاطر السيولة ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى دراسة أثر فجوات الاستحقاق وفجوات إعادة تسعير الفائدة على إيرادات المصرف.

أهم النتائج التي توصل لها البحث هي تبني المصرف لاستراتيجية إدارة الأصول والالتزامات القائمة على تحليل كل من فجوة الاستحقاق وفجوة إعادة تسعير الفائدة. إلا أن هذه الاستراتيجية بحاجة إلى تعزيز في التطبيق، حيث لوحظ وجود فجوات استحقاق في كافة الفئات الزمنية ناتجة عن عدم الموازنة بين أصول المصرف والتزاماته. كما يلي:

- وجود فجوات استحقاق موجبة تشير إلى وجود فائض سيولة لا يتم الاستفادة منه في توظيفات تُدر إيرادات للمصرف، وذلك ضمن الفئات التي تستحق بين 8 أيام وأكثر من سنة، ولاسيما الفئة "أكثر من سنة" والتي تضمنت فجوات استحقاق موجبة مرتفعة ناتجة عن ارتفاع أرصدة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- وجود فجوات استحقاق سالبة قد تعرض المصرف لمخاطر سيولة في بعض الفئات التي تستحق "عند الطلب إلى سنة" بسبب استحقاق ودائع العملاء ضمن هذه الفئات، حيث لوحظ تركيز وتزايد هذه الفجوات السالبة بشكل متسارع خلال أعوام الدراسة ضمن الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" مع بقاء أثرها على الفئات الزمنية التالية، فلم تستطع فجوات الاستحقاق الموجبة للفئات الزمنية التالية من تحويل الفجوات التراكمية السالبة إلى موجبة إلا في الفئة الزمنية "أكثر من سنة" للأعوام التي تقع بين 2015 و2018.

كما توصل البحث إلى عدم وجود موازنة بين أصول المصرف ذات الحساسية لتقلبات أسعار الفائدة مع التزاماته ذات الحساسية لتقلبات أسعار الفائدة، وهذا الأثر كان له انعكاساته على صافي إيرادات الفوائد.

وتم في نهاية البحث التوصل إلى مجموعة من التوصيات، أهمها أن يتم تعزيز دور لجنة إدارة الأصول والالتزامات

فيما يتعلق بتحقيق الموازنة بين أصول والتزامات المصرف بما يضمن تحقيق أعلى عائد ممكن وتوفير السيولة اللازمة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، التقييم الدوري للأثر المحتمل للتغير في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد للمصرف من خلال إجراء تحليل حساسية لاتجاهات أسعار الفائدة ووضع آليات للتحوط بشأنها.

الكلمات المفتاحية:

إدارة الأصول والتزامات - لجنة إدارة الأصول والتزامات - إدارة مخاطر السيولة - فجوة الاستحقاق - إدارة مخاطر أسعار الفائدة - فجوة إعادة تسعير الفائدة.

Abstract

The aim of this research is to study the Asset-Liability Management of Banque Bemo Saudi Fransi during the period from the year 2011 to the year 2018 through analyzing the Bank's sources of funds and investments channels. The effectiveness of Liquidity Risk Management and Interest Rate Risk Management was evaluated, and the effect of maturity gaps and interest rate re-pricing gaps on the Bank incomes was studied.

The main results of the research are that the Bank adopts an Asset-Liability Management Strategy in which the maturity gaps and interest rate re-pricing gaps are analyzed. However, the implementation of this strategy needs an enhancement since the maturity gaps were observed in all time intervals due to the mismatch between the bank's assets and liabilities; as follows:

- There are positive maturity gaps which indicate the existence of surplus liquidity that is not utilized by the Bank in income-generating investments. The positive maturity gaps were observed within the time intervals "between 8 days and a year"; especially the time interval "more than a year" which included high positive maturity gaps that occurred as a result of the high balances of net funded credit facilities.
- The Bank may be exposed to liquidity risks due to the negative maturity gaps resulted from the maturity of clients deposits in some time intervals with maturity up to a year, whereby a concentration and the rapid increase of such negative maturity gaps were observed within the time interval "upon request and less than 8 days" for the years related to the scope of research; noting that the negative gaps within the time interval "upon request and less than 8 days" affected the subsequent time intervals and made the accumulative gaps negative in all of them except the ones related to the interval "more than a year" in the years from 2015 to 2018.

Moreover, it is noted that there is a mismatch between the Bank's rate-sensitive assets and rate-sensitive liabilities which has an effect on the net interest income.

Finally, a number of recommendations were raised such as the role of Asset-Liability Committee should be enhanced in order to match the Bank's assets with the Bank's liabilities; thus, the Bank will ensure: On the one hand, the highest possible income and the availability of required liquidity. On the other hand, the periodic assessment of the potential impact of changes in interest rates on the Bank's net interest income through conducting a sensitivity analysis of interest rate trends and developing hedging mechanisms.

Keywords:

Asset and Liability Management - Asset-Liability Committee - Liquidity Risk Management - Maturity Gap - Interest Rate Risk Management - Interest Rate Re-Pricing Gap.

فهرس المحتويات

1	المقدمة:
5	الفصل الأول: إدارة الأصول والالتزامات في الأديبات الأكاديمية
5	المقدمة:
5	أولاً: مراحل تطور إدارة الأصول والالتزامات في المصارف التقليدية:
6	ثانياً: تعريف إدارة الأصول والالتزامات في المصارف التقليدية:
7	ثالثاً: لجنة إدارة الأصول والالتزامات:
8	رابعاً: نطاق عمل لجنة إدارة الأصول والالتزامات:
23	الفصل الثاني: الإطار العملي للدراسة
23	المقدمة:
23	أولاً: لمحة عن بنك بيمو السعودي الفرنسي:
24	ثانياً: مصادر التمويل والتوظيفات في بنك بيمو السعودي الفرنسي:
53	ثالثاً: مقارنة بين الفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي:
56	رابعاً: إدارة الأصول والالتزامات في بنك بيمو السعودي الفرنسي:
90	النتائج:
92	التوصيات:
94	بيبلوغرافيا
97	الملاحق

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

- الشكل رقم (1): طرق قياس مخاطر السيولة التي تشتمل عناصر الأصول والالتزامات في المصارف التقليدية..... 11
- الشكل رقم (2): نتائج عدم الموازنة..... 12
- الشكل رقم (3): طرق قياس مخاطر سعر الفائدة في المصارف التقليدية..... 17
- الرسم البياني رقم (1): مصادر التمويل لبنك بيمو السعودي الفرنسي..... 26
- الرسم البياني رقم (2): توزيعات ودائع العملاء في بنك بيمو السعودي الفرنسي..... 29
- الرسم البياني رقم (3): توزيع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي..... 34
- الرسم البياني رقم (4): توزيع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع المصارف المرابطة..... 36
- الرسم البياني رقم (5): توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي في الأصول المالية..... 40
- الرسم البياني رقم (6): توزيع التسهيلات المباشرة للمعملاء..... 44
- الرسم البياني رقم (7): مقارنة مجموع تمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع مجموع توظيفاته..... 47
- الرسم البياني رقم (8): التغير الحاصل في نسبة مجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي إلى مجموع تمويلاته..... 48
- الرسم البياني رقم (9): مجموع أرصدة التمويلات التي تحمل تكلفة مقابل مجموع أرصدة التوظيفات التي تُدر إيراد..... 51
- الرسم البياني رقم (10): التغير الحاصل في نسبة مجموع التوظيفات التي تُدر إيراد إلى مجموع التمويلات التي تحمل تكلفة..... 52
- الرسم البياني رقم (11): مقارنة بين الفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد..... 54
- الرسم البياني رقم (12): قيم صافي إيراد الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي..... 55
- الرسم البياني رقم (13): توزيع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق..... 60
- الرسم البياني رقم (14): فجوة الاستحقاق..... 65
- الرسم البياني رقم (15): نسبة الأصول على الالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق..... 69
- الرسم البياني رقم (16): تطور نسب السيولة الإجمالية..... 71
- الرسم البياني رقم (17): فجوات الاستحقاق التراكمية في فئات الاستحقاق المختلفة..... 72
- الرسم البياني رقم (18): توزيع الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة..... 78
- الرسم البياني رقم (19): فجوة إعادة تسعير الفائدة..... 81
- الرسم البياني رقم (20): فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية..... 84

فهرس الجداول

- الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لحقوق المساهمين وودائع العملاء وودائع المصارف والتأمينات النقدية 24
- الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية للودائع تحت الطلب وللودائع لأجل ولودائع التوفير 28
- الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية للتوظيفات 32
- الجدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية للتوظيفات مع المصارف المراسلة 35
- الجدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية للأصول المالية 39
- الجدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية للتسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء 43
- الجدول رقم (7): الإحصاءات الوصفية لمجموع التمويلات ومجموع التوظيفات ولنسبة مجموع التوظيفات إلى مجموع التمويلات 46
- الجدول رقم (8): الإحصاءات الوصفية لمجموع التمويلات التي تحمل تكلفة ولمجموع التوظيفات التي تُدر إيراد ولنسبة مجموع هذه التوظيفات إلى مجموع هذه التمويلات 50
- الجدول رقم (9): الإحصاءات الوصفية للفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد ولصافي إيرادات الفوائد 53
- الجدول رقم (10): الإحصاءات الوصفية للأصول على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق 57
- الجدول رقم (11): الإحصاءات الوصفية للالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق 58
- الجدول رقم (12): متوسط معدل النمو للأصول والالتزامات بحسب فترة الاستحقاق لكل فئة زمنية 61
- الجدول رقم (13): بنود الميزانية المستخدمة في احتساب فجوة الاستحقاق 65
- الجدول رقم (14): الإحصاءات الوصفية للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة 74
- الجدول رقم (15): الإحصاءات الوصفية للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة 76
- الجدول رقم (16): متوسط معدل النمو للأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة 79
- الجدول رقم (17): بنود الميزانية المستخدمة في احتساب فجوة إعادة تسعير الفائدة 81
- الجدول رقم (18): أثر ارتفاع سعر الفائدة على صافي إيراد الفوائد ضمن الفئات الزمنية 85
- الجدول رقم (19): أثر انخفاض سعر الفائدة على صافي إيراد الفوائد ضمن الفئات الزمنية 86
- الجدول رقم (20): أثر الارتفاع في سعر الفائدة 2% على صافي إيرادات الفوائد في الفئات الزمنية حتى الـ 5 سنوات 87
- الجدول رقم (21): أثر الانخفاض في سعر الفائدة 2% على صافي إيرادات الفوائد في الفئات الزمنية حتى الـ 5 سنوات 88
- الجدول رقم (22): حساسية صافي إيراد الفوائد لتغير سعر الفائدة بمقدار ($\pm 2\%$) 89

فهرس الملاحق

- ملحق رقم (1): تغير نسب مصادر التمويل خلال فترة الدراسة 97
- ملحق رقم (2): نسب ودائع العملاء بالعملاء الأجنبية إلى إجمالي ودائع العملاء 97
- ملحق رقم (3): معدل نمو العملات الأجنبية 98
- ملحق رقم (4): تغير نسب مكونات ودائع العملاء خلال فترة الدراسة 98
- ملحق رقم (5): نسب توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي 99
- ملحق رقم (6): نسب توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي في الأصول المالية 99
- ملحق رقم (7): نسب كل نوع من أنواع التسهيلات المباشرة من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء 100
- ملحق رقم (8): توزيع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق 101
- ملحق رقم (9): فجوة الاستحقاق 103
- ملحق رقم (10): فجوة الاستحقاق التراكمية 103
- ملحق رقم (11): توزيع الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة 104
- ملحق رقم (12): فجوة إعادة تسعير الفائدة 106
- ملحق رقم (13): فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية 106

المقدمة:

أضحت إدارة الأصول والالتزامات (Asset and Liability Management) واحدة من أهم الممارسات المصرفية في عالمنا المعاصر حيث تهدف إلى فهم طبيعة الموارد المالية وتصنيفها وفق معايير معينة ليتمكن المصرف من استخدام هذه الاموال في مجالات استثمارية. فالمصارف تتحمل تكاليف على التزاماتها بينما تكسب دخل من أصولها مما يجعل لإدارة الأصول والالتزامات من حيث عناصرها وحجم هذه العناصر واستحقاق كل منها في فترة زمنية معينة أهمية بالغة في تحسين أدائه.

لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي هياكل تمويل مختلفة تتركز بشكل كبير في ودائع العملاء والمصارف وبشكل أقل في حقوق المساهمين، بينما يقوم المصرف بتوظيف هذه الأموال من خلال منح تسهيلات ائتمانية لعملاء المصرف وإيداع الأموال لدى المصارف الأخرى (محلّية وخارجية) والاستثمار في الأصول المالية. فالتوظيف السليم لودائع عملاء بنك بيمو السعودي الفرنسي وودائع المصارف بالإضافة لحقوق المساهمين واستثمارها بالشكل الأمثل يساهم بشكل كبير في تعظيم ربحية المصرف واستقراره على المدى الطويل.

مشكلة البحث:

إن الأزمة التي مرّت بها الجمهورية العربية السورية قد فرضت على بنك بيمو السعودي الفرنسي كغيره من المصارف تحدي كبير يتمثل في صعوبة إدارة أصوله والتزاماته بشكل كفؤ وفعال من خلال إدارة كل من مخاطر السيولة ومخاطر تقلب أسعار الفائدة. لذلك، فعلى المصرف مواجهة هذا التحدي من خلال العمل على زيادة الاهتمام بإدارة الأصول والالتزامات والرفع من كفاءتها مما سيساهم في تحسين أداء المصرف عند مستويات خطر مقبولة.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

هل يتبنى بنك بيمو السعودي الفرنسي استراتيجية إدارة الأصول والالتزامات؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يتم إدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي؟
- هل يتم إدارة فجوات الاستحقاق وتحقيق الموازنة بين أصول بنك بيمو السعودي الفرنسي والتزاماته؟
- هل هناك موازنة بين أصول بنك بيمو السعودي الفرنسي ذات الحساسية لتقلبات أسعار الفائدة مع التزاماته ذات الحساسية لتقلبات أسعار الفائدة وما هو أثر عدم الموازنة على صافي إيرادات الفوائد؟

أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذا البحث في كونه يوضح العوامل المختلفة المسؤولة عن الفروقات بين الإيرادات التي تولدها الأصول في بنك بيمو السعودي الفرنسي والتكاليف الناتجة عن التزاماته، مما سيساعد إدارة المصرف ولجنة إدارة الأصول والالتزامات بشكل خاص على فهم المزيج الأمثل من الأصول والالتزامات الذي يحقق زيادة في ربحية المصرف وقيمة مضافة للمساهمين.
- يعد هذا البحث هام لأصحاب المصلحة في المصرف (الإدارة والمساهمين والدائنين...)، كما يلي:
 - من الممكن استخدام هذا البحث من قبل الإدارة العليا للمصرف لفهم العلاقة بين إدارة الأصول والالتزامات والربحية، والعمل على الاستفادة منه لتحسين أداء المصرف.
 - يمكن للمساهمين استخدام هذا البحث في تقييم أداء المصرف وقياس ما إذا كان المصرف قادرًا على تحقيق عائد مقبول من خلال إدارة أصوله والتزاماته. كما يمكن الدائنين من مراقبة قدرة المصرف على تحقيق أرباح كافية تمكنه من سداد ديونه وتلبية متطلبات السحب.
- كما تعد نتائج هذا البحث أساسًا للأبحاث الأخرى ذات العلاقة، حيث يعتبر هذا البحث مرجع متواضع للباحثين المهتمين في هذا المجال للحصول على معلومات حول إدارة الأصول والالتزامات وعلاقتها وارتباطها بالربحية وبالتالي استخدام هذه المعلومات في أبحاث أخرى.

أهداف البحث:

الهدف من الدراسة هو دراسة العلاقة بين إدارة الأصول والالتزامات وريحية بنك بيمو السعودي الفرنسي.

تتمثل أهم أهداف البحث بالآتي:

- تقييم آلية عمل لجنة إدارة الأصول والالتزامات في بنك بيمو السعودي الفرنسي.
- تقييم مدى فعالية إدارة مخاطر السيولة من قبل لجنة إدارة الأصول والالتزامات ومدى الاستفادة من فائض السيولة لزيادة أرباح المصرف.
- دراسة أثر عدم موازنة أصول بنك بيمو السعودي الفرنسي مع التزاماته على أساس الاستحقاق على التدفقات النقدية المتوقعة.
- تقييم مدى فعالية إدارة مخاطر تقلبات أسعار الفائدة من قبل لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- دراسة أثر عدم موازنة أصول بنك بيمو السعودي الفرنسي ذات الحساسية لتقلبات أسعار الفائدة مع التزاماته ذات الحساسية لتقلبات أسعار الفائدة على إيرادات المصرف.
- إقتراح توصيات لتحسين إدارة الأصول والالتزامات في بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك بناءً على نتائج الدراسة.

الحالة المدروسة:

تتمثل الحالة المدروسة ببنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك لإجراء الدراسة التطبيقية، كون بنك بيمو السعودي الفرنسي من المؤسسات المالية الرائدة من ناحية مجموع الأصول بالمقارنة مع المصارف الخاصة التقليدية (حيث بلغت في عام 2018 نسبة مجموع أصول بنك بيمو السعودي الفرنسي 24% من مجموع أصول المصارف الخاصة التقليدية)، وكون الباحث يعمل في هذا المصرف ويرغب بتقديم دراسة من الممكن الاستفادة منها ضمن المصرف نفسه.

مصادر البيانات:

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة بالتقارير السنوية والبيانات المالية الموحدة لبنك بيمو السعودي الفرنسي المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

فترة البحث:

شملت الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2018.

منهج البحث:

بغرض الوصول إلى أهداف البحث، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال توصيف الوضع القائم للمشكلة موضوع الدراسة، وتحليل البيانات المالية وتفسيرها، والتوصل إلى النتائج وفهمها بشكل يساعد على وضع الحلول والتوصيات المناسبة.

الفصل الأول: إدارة الأصول والالتزامات في الأدبيات الأكاديمية

المقدمة:

سيتم في هذا الفصل عرض مراحل تطور وتعريف إدارة الأصول والالتزامات بالإضافة إلى تسليط الضوء نحو تكوين لجنة إدارة الأصول والالتزامات والغرض منها ونطاق عملها. كما سيتم ذكر المخاطر التي تدار من قبل هذه اللجنة مع التوسع في شرح كل من مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة وطرق قياسها ودور لجنة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بإدارتها.

أولاً: مراحل تطور إدارة الأصول والالتزامات في المصارف التقليدية:

في منتصف القرن الماضي، كان اهتمام المصارف ينحصر بإدارة أصولها لما كانت تتمتع به من وفرة في أرصدة الأموال ذات التكاليف المنخفضة كودائع التوفير والودائع تحت الطلب، فكان تركيز إدارات المصارف يتجه فقط نحو كيفية استغلال هذه الأموال لتحقيق عائد أكبر.

إلا أنه ومع مرور السنين ظهرت حاجة المصارف إلى إدارة الالتزامات نتيجة:

1- تحسن إدارة الشركات التجارية لسيولتها فبدأت هذه الشركات تعمل على استغلال ما لديها من أموال في مشاريع استثمارية بدلاً من إيداعها في المصارف مما أدى إلى انخفاض أرصدة الأموال ذات التكلفة المتدنية في المصارف.

2- ازدياد الطلب على القروض نتيجة التطور الإقتصادي الذي رافق تلك الفترة.

فكان لابد للمصارف أن تقوم بالعمل على زيادة تمويلاتها من خلال إصدار شهادات إيداع والاقتراض من الجهات الأخرى وذلك لكي تقوم بإقراض هذه الأموال للعملاء وتحقيق ربح. وهنا ظهر ما يسمى بإدارة الهامش لتحقيق فارق موجب بين العوائد على أصول المصارف والتكاليف من الالتزامات.

ثم ظهرت لاحقاً العديد من التقلبات الاقتصادية من تضخم وكساد مما أجبر المصارف على النظر على قائمة المركز المالي ككل والتركيز على إدارة أصولها والتزاماتها معاً، الأمر الذي أصبح أكثر صعوبة فيما بعد نتيجة لعدة عوامل، مثل ازدياد حدة المنافسة بين المصارف وازدياد الضوابط الرقابية المفروضة من الجهات الإشرافية (ضوابط السيولة وكفاية رأس المال) بالإضافة إلى تذبذب أسعار الفائدة.

ثانياً: تعريف إدارة الأصول والالتزامات في المصارف التقليدية:

تجمع إدارة الأصول والالتزامات بين كل من إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، فلا تكتفي بإدارة ومراقبة مخاطر طرفي الميزانية ويعرض الحلول التي تساعد على التخفيف أو التحوط ضد المخاطر التي تنشأ من العلاقة بين الأصول والالتزامات بل تساعد أيضاً إدارة المصرف على التخطيط طويل الأمد.

فقد تم تعريف إدارة الأصول والالتزامات على أنها "الوظيفة المسؤولة عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة وإدارة سيولة المصرف" (Bessis, 2011, P:131).

كما تم تعريفها على أنها "عملية مستمرة لصياغة وتنفيذ ومراقبة ومراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالأصول والالتزامات وذلك لتحقيق الأهداف المالية لمجموعة معينة في ضوء تحمل المخاطر والقيود الأخرى" (Luckner, 2003, P:2).

بناءً على ما سبق توصل الباحث إلى تعريف إدارة الأصول والالتزامات على أنها عملية تخطيط ومراقبة مستمرة تهدف إلى إيجاد التوليفة المناسبة (المزيج الأمثل) من أصول والتزامات المصرف بما في ذلك بنود خارج الميزانية، وإدارة المخاطر الناتجة عن عدم التطابق بين هذه الأصول والالتزامات.

إن غاية المصرف من هذه العملية هي تحقيق أعلى عائد ممكن، ضمن مستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر. ولكي تحقق هذه الغاية لابد للمصرف من تشكيل لجنة لإدارة الأصول والالتزامات.

ثالثاً: لجنة إدارة الأصول والالتزامات:

لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي لجنة لإدارة الأصول والالتزامات، تدعى " Asset-Liability Committee (ALCO) –" تتكون هذه اللجنة من أعضاء من الإدارة العليا بما فيهم الرئيس التنفيذي، يتمثل الغرض الرئيسي من لجنة إدارة الأصول والالتزامات في تولي مسؤولية إدارة مخاطر الميزانية العمومية (الأصول والالتزامات). حيث تقوم بوضع إطار لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتركيبية الأصول والالتزامات ومواعيد استحقاقها ومستوى مخاطر أسعار الفائدة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) التي يقبلها المصرف. كما تقوم باستعراض المخاطر المالية وإدارة رأس مال المصرف.

يجتمع أعضاء هذه اللجنة بشكل دوري وكلما دعت الحاجة. يتم خلال اجتماعات لجنة إدارة الأصول والالتزامات البحث بعدة مواضيع هامة، من ضمنها:

1. مراجعة بيانات المصرف وتحليلها واقتراح قرارات جديدة لضمان إدارة سليمة لبنود الميزانية.
2. مراجعة الفوائد المطبقة واتخاذ قرارات تتعلق بتعديل تسعير الفوائد بناء على الدراسات المقدمة.
3. التأكد من القيام بإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال ومن الالتزام بنسب السيولة المحددة مسبقاً.
4. مراقبة المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف واتخاذ قرارات تتعلق بإدارة هذه المخاطر.
5. مراقبة تحوط المصرف لمخاطر سعر الفائدة من خلال استخدام أساليب تحليل متعددة.
6. مخاطر تركيز العملاء وتركيزات توظيفات المصرف.
7. التأكد من وجود سياسة استثمار واضحة، ومتابعة أداء استثمارات وتوظيفات المصرف، ومناقشة واقتراح بدائل (إن دعت الحاجة) لهذه التوظيفات.
8. مراقبة كفاية رأس المال.
9. متابعة تطبيق قرارات لجنة إدارة الأصول والالتزامات المتخذة في الاجتماعات السابقة للجنة.

يتم تقييم دور وفاعلية هذه اللجنة وتوجيهها من قبل مجلس إدارة المصرف بهدف مساعدتها على القيام بكافة مسؤولياتها على أكمل وجه.

رابعاً: نطاق عمل لجنة إدارة الأصول والالتزامات:

تعمل لجنة إدارة الأصول والالتزامات على إدارة ومراقبة مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها المصرف والمرتبطة بأصوله والتزاماته مثل مخاطر السيولة والمخاطر السوقية (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف) وبدرجة أقل مخاطر الائتمان وذلك نظراً لوجود إدارة ولجنة متخصصة بمتابعة ومراقبة مخاطر الائتمان. كما تقوم بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه بمراقبة إدارة رأس المال.

نظراً للدور الكبير للجنة إدارة الأصول والالتزامات في إدارة كل من مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة قام الباحث بالتوسع في شرح هذه المخاطر وتحديد دور لجنة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بإدارتها، كما يلي:

1. مخاطر السيولة:

أ. تعريف مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على تأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، دون الاضطرار إلى تسيل أصول بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

وللوقاية من هذه المخاطر يجب على المصرف أن يقوم بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الأصول مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المصرف تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ومراقبة نسب السيولة بالعملية المحلية والعملات الأجنبية.

ب. إدارة مخاطر السيولة:

تُعرف إدارة مخاطر السيولة بأنها إدارة الأصول والالتزامات للتأكد من توفر السيولة اللازمة للوفاء بالالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق، وتمويل النمو حسب المخطط/التوقعات والاستمرارية في العمل عند حدوث أي خلل غير متوقع في السيولة.

لكي تتمكن لجنة إدارة الأصول والالتزامات من إدارة مخاطر السيولة بشكل فعال لا بد لها من فهم أنواع ومصادر وطرق إدارة مخاطر السيولة، وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

ت. أنواع مخاطر السيولة:

- مخاطر السيولة التمويلية (Funding Liquidity Risk):

هي احتمال أن يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على الاحتفاظ بالأموال أو تصفية الأصول أو الحصول على تمويل كاف بسعر معقول أو مقبول عند الحاجة.

- مخاطر السيولة السوقية (Market Liquidity Risk):

هي عدم قدرة المصرف على رهن أو بيع أحد أصوله وفقاً لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسيلها في السوق مما يدفع المصرف على بيع أصوله بسعر أقل من السعر السائد في السوق. ويعرف هذا النوع من المخاطر باسم مخاطر التصفية.

- المخاطر الهيكلية أو عدم التطابق (Mismatch or Structural Risk):

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة وجود فجوة استحقاق بين الأصول والالتزامات.

- مخاطر الطوارئ (Contingency Risk):

تنشأ هذه المخاطر نتيجة زيادة السحوبات المفاجئة عن ما هو متوقع من قبل إدارة المصرف بالإضافة إلى الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف.

ث. مصادر السيولة:

يوجد مصادر مختلفة للسيولة، فقد تتوفر السيولة من جانب الأصول أو من جانب الالتزامات أو من جانب البنود خارج الميزانية، كما يلي:

- السيولة من جانب الأصول:

يمكن لمحافظة الأصول والتي تعتبر مصدر مهم للسيولة في المصارف توفير السيولة بطرق مختلفة، وذلك عند:

- بيع الأصل المالي وغير المالي.
- استحقاق الأصل المالي.
- استخدام الأصل المالي وغير المالي كضمانة للاقتراض.

لذلك تعمل المصارف بشكل مستمر على الاحتفاظ بمستوى كافي وعالي الجودة من الأصول السائلة غير المرهونة للإبقاء على محافظة سيولة متينة تساعد على مواجهة صعوبة بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة.

- السيولة من جانب الالتزامات:

تعد ودائع التجزئة وودائع الشركات وكبار العملاء والاقتراض من سوق المال أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها المصارف التقليدية والتي تقوم باتباع استراتيجيات تمويل متعددة لإدارة مخاطر السيولة التي تواجهها. فعلى سبيل المثال تقوم المصارف بتنويع مصادر تمويلها وذلك لتجنب أي تركيزات محتملة.

- السيولة من جانب بنود خارج الميزانية:

يمكن لبنود خارج الميزانية إما توفير السيولة أو استخدامها وذلك طبقاً لطبيعة العملية. ولذلك تقوم المصارف بتقييم أثر البنود خارج الميزانية (أي سقوف التسهيلات الممنوحة وغير المستغلة، والاعتمادات المستندية، والكفالات... إلخ) على سيولة المصرف. فعلى سبيل المثال: يمكن لسقوف التسهيلات الممنوحة وغير المستغلة أن تؤثر على سيولة المصرف في أي وقت، لذلك يتوجب على المصارف الأخذ بالاعتبار الأرصد

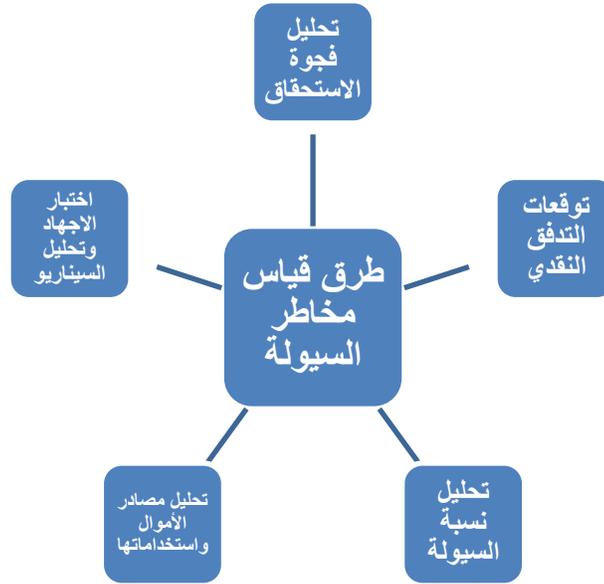
غير المستخدمة المتوقع سحبها من قبل المقترضين والوقت المتوقع لسحبها وذلك من أجل تضمينها في التدفقات النقدية للمصرف عند قياس مخاطر السيولة.

تجدر الإشارة إلى أنه لم تتم مناقشة هذا الجزء في الدراسة العملية نظراً لعدم توفر بيانات.

ج. طرق قياس مخاطر السيولة:

هناك طرق مختلفة لقياس مخاطر السيولة، سيتم الإشارة في هذا البحث في الشكل رقم (1) إلى طرق قياس مخاطر السيولة التي تشتمل عناصر الأصول والالتزامات.

الشكل رقم (1): طرق قياس مخاطر السيولة التي تشتمل عناصر الأصول والالتزامات في المصارف التقليدية



المصدر: من إعداد الباحث

■ تحليل فجوة الاستحقاق:

هو أسلوب لقياس مخاطر السيولة مُستخدم من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي. يقوم على مقارنة التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة خلال فترات زمنية محددة. حيث

يتم إدراج أصول والتزامات المصرف ضمن سلم استحقاقات ومن خلاله يتم احتساب الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة سواء كان هذا الفرق فائضاً أو عجزاً. ويطلق على الفرق مسمى عدم موازنة استحقاقات الأصول والالتزامات.

يوضح الشكل رقم (2) نتائج عدم الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

الشكل رقم (2): نتائج عدم الموازنة



المصدر: من إعداد الباحث

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى عكس فجوة إعادة تسعير الفائدة، فإن وجود فجوة إيجابية كبيرة إلى حد كبير هو مؤشر غير جيد يدل على عدم إدارة السيولة بشكل فعال وعدم الاستفادة من الفائض الكبير من السيولة لزيادة الأرباح.

■ توقعات التدفق النقدي:

بموجب هذه الطريقة تقوم الإدارة الفعالة للسيولة في المصرف بتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على مدار الفترات المستقبلية. فنقوم للأغراض التشغيلية اليومية بتقدير هذه التدفقات للفترات القصيرة القادمة (يوم، أسبوع..) لضمان الوفاء بالالتزامات التعاقدية في الوقت المحدد. بينما تقوم لأغراض

التخطيط بتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لفترات زمنية أطول وذلك من أجل كشف احتياجات السيولة المستقبلية والعمل على تأمينها من مصادر التمويل المناسبة ومن أجل تحديد التعرض المحتمل لمخاطر السيولة في الأحداث الطارئة.

■ تحليل نسبة السيولة:

- يتم بموجب هذه الطريقة استخدام مجموعة من النسب لقياس مدى التعرض لمخاطر السيولة، نذكر منها:
- نسبة الأصول السائلة / الودائع والتمويل قصير الأجل: تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه أصحاب الودائع ومصادر التمويل قصيرة الأجل في حال تم سحبها بشكل مفاجئ. كلما زادت هذه النسبة كلما كان المصرف أكثر سيولة.
 - نسبة التعاملات بين المصارف (Interbank Ratio): وهي نسبة الأموال التي يتم اقراضها للمصارف الأخرى على الأموال التي يتم اقتراضها من المصارف. فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 100% فهذا يعني أن لدى المصرف سيولة جيدة تساعده على توظيف أمواله في المصارف بنسبة تفوق اقتراضه منها.

■ تحليل مصادر الأموال واستخداماتها:

يقيم تحليل "مصادر الأموال واستخداماتها" حركة الأموال في ميزانية المصرف. فهو تقرير يوضح من أين يحصل المصرف على أمواله (المصادر)، وأين تذهب هذه الأموال (الاستخدامات).
الميزة الرئيسية لهذا التقرير هي أنه يزود الإدارة العليا للمصرف بمعلومات هامة فيما يتعلق بتأثير قراراته المتعلقة بالأصول والالتزامات على وضع السيولة في المصرف.

■ اختبار الاجهاد وتحليل السيناريو:

يعد تحليل السيناريو واختبار الإجهاد تقنيات محاكاة تستخدم في محافظ الأصول والالتزامات لتحديد ردود الفعل (الإجراءات) التي ستتبع من قبل المصرف في الظروف المالية المختلفة.

اختبار الإجهاد هو عبارة عن محاكاة تعتمد على صدمة معينة أو ظروف اقتصادية غير اعتيادية، بينما يتضمن تحليل السيناريو محاكاة تستند إلى سيناريوهات تاريخية لحالات حقيقية حدثت مسبقاً أو أسلوب (ماذا لو "What if").

يجب على المصرف إجراء اختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات بشكل منظم لتحديد وقياس مدى تعرضه لضغوط السيولة المستقبلية، وتحليل الآثار المحتملة على النقد ووضع السيولة والربحية والملاءة المالية.

ح. دور لجنة إدارة الأصول والالتزامات في إدارة مخاطر السيولة:

دور لجنة إدارة الأصول والالتزامات في إدارة مخاطر السيولة يتجلى بما يلي:

- مراجعة سياسة السيولة وتفعيلها وجعلها ملائمة بما يتناسب مع تطور وتغير أوضاع ونشاطات المصرف.
- تأمين التواصل والتنسيق في المصرف بين الجهة التي تضع سياسة السيولة والجهات الأخرى التي يتوفر لديها معلومات لها تأثير على وضع السيولة كمدراء إدارة الائتمان وإدارة المخاطر وغيرها من الجهات التنفيذية في المصرف.
- وضع وتطبيق الإجراءات والممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة والتي تساعد على ترجمة أهداف وغايات مجلس الإدارة إلى معايير قابلة للتطبيق.

- ضمان وجود أنظمة معلومات تساعد على تحديد وقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة لدى المصرف، وتساعد على احتساب السيولة بكافة العملات والسيولة المجمعة يوماً بيوماً إضافة إلى احتساب السيولة على فترات زمنية مختلفة.
- ترسيخ ضوابط داخلية فعالة لإدارة مخاطر السيولة تعمل على التحقق من كفاية وسلامة السياسة الموضوعية للسيولة وحسن تنفيذها.
- وضع حدود دنيا وعليا لحجم السيولة (بالعملة المحلية وبالعملات الأجنبية) الواجب توفرها خلال فترة زمنية محددة تتلاءم مع حجم ونشاط المصرف، والعمل على مراقبة ومتابعة هذه الحدود بشكل دوري.
- ضمان إجراء اختبارات لوضع السيولة (Stress Tests) في ظل ظروف ضاغطة مفترضة وعكس نتائج هذه الاختبارات على حدود مخاطر السيولة.
- ضمان رفع تقارير السيولة بشكل دوري (بالوقت المناسب) لمجلس إدارة المصرف، وضمان الالتزام بحدود مخاطر السيولة الموضوعية مسبقاً، واتخاذ التدابير اللازمة في حالة حدوث أي انتهاكات بهذا الخصوص.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة عدم التطابق الهيكلي في طبيعة ومزيج الأصول والالتزامات.
- التأكد من قيام الإدارة المعنية بتقييم تأثير طرح أي منتج جديد على سيولة المصرف.
- مراجعة واعتماد خطط تمويل الطوارئ.

2. مخاطر أسعار الفائدة:

أ. تعريف مخاطر أسعار الفائدة:

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية. تعد مراقبة مخاطر أسعار الفائدة من الأمور الهامة لإدارة الأصول والالتزامات. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة من خلال أنظمة تشمل عناصر أصول المصرف والتزاماته ومراكزه خارج الميزانية التي

تتأثر بسعر الفائدة. لكي يتمكن المصرف من إدارة سعر الفائدة بما يخدم إدارته لأصوله والتزاماته يجب أن توفر أنظمتها المعلومات الخاصة بمصادر مخاطر سعر الفائدة.

ب. أهم المصادر لمخاطر سعر الفائدة:

سيتم فيما يلي استعراض أهم مصادر مخاطر سعر الفائدة وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم 107/م/ن/ب4 الصادر بتاريخ 2005/02/13 والمتعلق بالتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة:

- مخاطر إعادة التسعير (Re-Pricing Risks):

تنتج هذه المخاطر عند ظهور فوارق أو فجوات (Gaps) في تواريخ إعادة تسعير الأدوات المالية التي تتأثر بأسعار الفائدة المسجلة في الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية بعد تبويبها في جدول للفترات الزمنية وذلك وفقاً لتاريخ إعادة تسعيرها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة (Floating Rate) أو وفقاً لتواريخ استحقاقها بالنسبة للأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة (Fixed Rate).

- مخاطر تبدل انحدار منحنى العائد (Yield Curve Risks):

تنتج هذه المخاطر من جراء حصول تقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معينة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل مما يؤثر بشكل سلبي على دخل المصرف والقيمة الاقتصادية له، كأن ينخفض مثلاً معدل الفائدة لسند دين صادر عن جهة معينة يستحق بعد ثلاثة أشهر بنسبة تفوق نسبة انخفاض معدل الفائدة المدفوع عن سند آخر صادر عن نفس الجهة يستحق بعد سنتين مثلاً.

- مخاطر تغير أساس معدلات الفوائد المستعملة للتسعير (Basis Risks):

وتنشأ هذه المخاطر عند تبدل العلاقة بين مؤشر سعر الفائدة الأساسي أو سعر الفائدة الفضلي (Prime Rate) ومؤشر ليبور (Libor) كأن يتم مثلاً تسعير قرض ممنوح على أساس الفائدة الأساسي أو سعر

الفائدة الفضلى بينما يتم تسعير وديعة على أساس مؤشر ليبور، حيث يحدث أن تتبدل العلاقة بين هذين المؤشرين قبل تاريخ إعادة التسعير مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أو انخفاض هامش الفائدة بين هذه السلفة وتلك الوديعة.

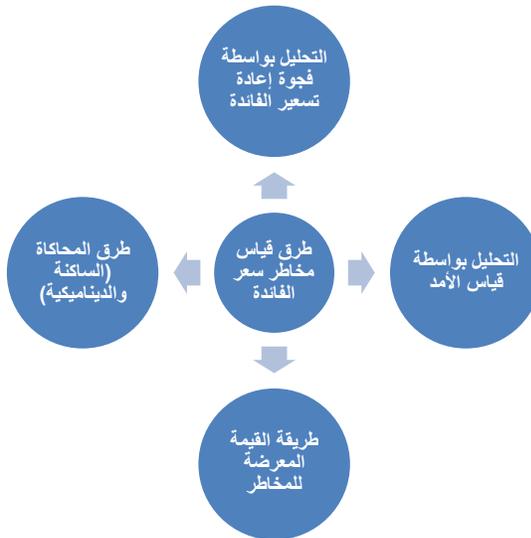
- مخاطر الخيار (Option Risks):

وهي المخاطر الناتجة عن إعطاء حق للمقترض بأن يسدد قيمة قرضه قبل تاريخ الاستحقاق، كأن يقوم المصرف مثلاً بشراء سند دين بفائدة تعاقدية محددة مع حق الاستدعاء (Callable Bond) ثم تقرر الجهة المقترضة المصدرة لهذا السند سداد قيمته قبل الاستحقاق لدى حصول انخفاض في سعر الفائدة الجاري في السوق. وفي هذه الحالة، فإن المصرف سوف يواجه نقصاً في عائد الفائدة نتيجة اضطراره لإعادة توظيف قيمة هذا السند في مجالات أخرى بفائدة أقل.

ت. طرق قياس مخاطر سعر الفائدة:

يوضح الشكل رقم (3) التالي طرق قياس مخاطر سعر الفائدة في المصارف التقليدية:

الشكل رقم (3): طرق قياس مخاطر سعر الفائدة في المصارف التقليدية



المصدر: من إعداد الباحث

- التحليل بواسطة فجوة إعادة تسعير الفائدة (Interest Rate Re-Pricing Gap):

تعد طريقة التحليل بواسطة فجوة إعادة تسعير الفائدة من الطرق البسيطة المستخدمة لقياس التعرض لمخاطر سعر الفائدة. وهي مستخدمة من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي.

يتم بموجب هذه الطريقة توزيع بنود الأصول والالتزامات وحسابات خارج الميزانية ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة على جدول زمني وذلك طبقاً لتواريخ استحقاق هذه البنود أو طبقاً لإعادة تسعيرها. تنزل بنود الالتزامات وبنود خارج الميزانية التي تشكل التزامات محتملة، من قيمة الأصول التي يقع استحقاقها أو إعادة تسعيرها في نفس الفترة الزمنية وذلك للوصول إلى ما يعرف بالفجوة (Gap) والتي قد تكون إيجابية أو سلبية. ثم تحتسب الفجوة التراكمية (Cumulative Gap) في كل فترة زمنية وذلك من خلال احتساب الفجوة الخاصة بهذه الفترة مضافاً إليها مجموع الفجوات في الفترات السابقة.

إذا كانت نتيجة الفجوة سالبة، بمعنى تجاوز قيم بنود الالتزامات ذات الحساسية تجاه مخاطر سعر الفائدة قيم بنود الأصول ذات الحساسية تجاه مخاطر سعر الفائدة الواقعة في نفس الفترة (متضمنة مراكز البنود خارج الميزانية)، فذلك يعني أن أي ارتفاع في معدلات الفائدة سوف يؤدي إلى تدني في قيمة إيرادات المصرف. تسمى الفجوة السالبة (Negative Gap) بفجوة الالتزامات الحساسة (Liability-Sensitive Gap).

إذا كانت نتيجة الفجوة إيجابية، بمعنى تجاوز قيم بنود الأصول ذات الحساسية تجاه مخاطر تقلب سعر الفائدة قيم بنود الالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة (متضمنة مراكز البنود خارج الميزانية)، فإن أي انخفاض في معدلات الفائدة سوف يؤدي أيضاً إلى تدني في قيمة إيرادات المصرف. تدعى هذه الفجوة بالفجوة الموجبة (Positive Gap) أو فجوة الأصول الحساسة (Asset-Sensitive Gap).

أما في حال تساوي قيم بنود الأصول مع قيم بنود الالتزامات ذات الحساسية تجاه مخاطر سعر الفائدة، فهذا يعني عدم وجود فجوة إعادة تسعير الفائدة، وهي حالة من الصعب إذ لم يكن من المستحيل الوصول إليها.

فيما يلي أثر تقلب سعر الفائدة على صافي إيراد الفوائد:

الفجوة	اتجاه التغيير في سعر الفائدة	الأثر على صافي إيرادات الفوائد
موجبة	ارتفاع	ازدياد
موجبة	انخفاض	انخفاض
سالبة	ارتفاع	انخفاض
سالبة	انخفاض	ازدياد
لا يوجد	ارتفاع	لا يوجد
لا يوجد	انخفاض	لا يوجد

المصدر: من إعداد الباحث

كما يمكن لجداول الفجوة أن توفر تقديراً للتغيرات التي تحدث في صافي إيرادات الفوائد بالمصرف نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة وذلك من خلال استخدام المعادلة التالية:

التغير في صافي إيرادات الفائدة = التغير الافتراضي في سعر الفائدة × الفجوة التراكمية للفئة الزمنية × (متوسط الفترة الزمنية للفجوة/12)

مع العلم بأن بازل 2 (Basel II) تحدد التغير الافتراضي في سعر الفائدة بـ 200 نقطة أساس صعوداً وهبوطاً (أي $\pm 2\%$).

- التحليل بواسطة قياس الأمد (Duration Analysis):

هي أحد طرق قياس وإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة. تبين هذه الطريقة متوسط المدة التي يبقى فيها المصرف معرضاً لتقلب سعر الفائدة، كما تبين مدى التغير الذي يصيب قيمة كل أداة مالية وكذلك القيمة الاقتصادية للمصرف نتيجة التغير الذي يطرأ على سعر الفائدة في السوق.

يتم من خلال هذه الطريقة احتساب:

- متوسط الأمد (Average Duration): والذي يبين متوسط المدة التي يبقى فيها المصرف معرضاً لتقلب سعر الفائدة. حيث يتم احتساب متوسط الأمد لأرصدة الأدوات المالية الواردة في الأصول

والالتزامات وبنود خارج الميزانية، من خلال إدراج التدفقات النقدية لها بحسب تواريخ الاستحقاق واحتساب القيم الحالية لهذه التدفقات على أساس معدل الفائدة التعاقدية. ثم يتم تثقيف القيم الحالية للتدفقات بعدد السنوات للوصول إلى ما يسمى بالأمد المرجح. يتم بعد ذلك قسمة مجموع الأمد المرجح لكافة البنود المعرضة أو التي تتأثر بسعر الفائدة على مجموع القيم الحالية لهذه الأدوات للحصول على متوسط الأمد.

- الأمد المعدل (Modified Duration): والذي يمثل مدى التغير الذي يصيب قيمة كل أداة مالية وكذلك القيمة الاقتصادية للمصرف نتيجة التغير الذي يطرأ على سعر الفائدة في السوق. يتم احتساب الأمد المعدل من خلال قسمة متوسط الأمد على (1+الفائدة التعاقدية).

- طريقة القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk):

تعتمد طريقة قياس القيمة المعرضة للمخاطر على حساب أقصى قيمة للخسائر التي يتوقع أن تتحملها محافظ المصرف في ظل الظروف الطبيعية بسبب التعرض لمخاطر أسعار الفائدة خلال فترة زمنية معينة، ويتم ذلك عند درجة ثقة معينة (Confidence Level).

تطبق هذه الطريقة بصفة أساسية على الأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة، حيث تكون النية لدى المصرف هو المتاجرة في المراكز لديه على أساس يومي. وإذا تم استخدام طريقة قياس القيمة المعرضة للمخاطر لفترات زمنية أطول (سنة أو أكثر) كما هو الحال عند تطبيق هذه الطريقة على الأصول المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة، فإن حساب الخسائر المتوقعة يجب أن يتم مع الأخذ بالاعتبار قيمة العائد المتوقع على الأصل. وفي هذه الحالة يطلق على هذا الأسلوب طريقة قياس القيمة المعرضة للمخاطر النسبية والتي يتم حسابها على أساس الفرق بين القيمة المطلقة للمحفظة المعرضة للمخاطر وقيمة العائد المتوقع على المحفظة.

وعلى الرغم من الفوائد المتعددة لهذه الطريقة، إلا أنها لا تخلو من بعض النقائص، كغياب الرؤية فما يخص حجم الخسارة الفعلية التي قد تنشأ. والسبب في ذلك هو أن قياس القيمة المعرضة للمخاطر يوفّر لإدارة المصرف القيمة القصوى التي يمكن أن تخسرها المنظمة فقط عند مستوى محدد من الثقة.

- طرق المحاكاة (Simulation Approaches):

تتضمن طرق المحاكاة تقييم تفصيلي للتأثير المحتمل للتغير في أسعار الفائدة على ربحية المصرف والقيمة الاقتصادية له، وذلك من خلال إجراء عملية محاكاة (باستخدام سيناريوهات متعددة) لاتجاهات أسعار الفائدة المتوقعة في المستقبل، وتأثيرها على التدفقات النقدية للمصرف. تنقسم طرق المحاكاة إلى نوعين:

▪ طريقة المحاكاة الساكنة (البسيطة) Simple Static Simulation:

تعتمد هذه الطريقة على قياس مدى تأثر التدفقات النقدية الناشئة عن مراكز المصرف داخل وخارج الميزانية بشكل مباشر بالتغير في مستوى وشكل ودرجة الميل والانحناء التي تحدث على منحنى العائد وفقاً للسيناريوهات الموضوعية. ثم يتم قياس التأثير المحتمل لهذه السيناريوهات على ربحية المصرف وعلى القيمة الاقتصادية له.

▪ طريقة المحاكاة الديناميكية Simulation Dynamic:

تناسب هذه الطريقة مع المصارف الكبيرة ذات الأنشطة المعقدة والمتراصة. بالمقارنة بطريقة المحاكاة الساكنة، فإن طريقة المحاكاة الديناميكية يتم بناؤها على أساس فرضيات أكثر تفصيلاً عن اتجاهات أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في أنشطة المصرف في المستقبل. حيث تضع هذه الطريقة فرضيات وسيناريوهات تتعلق بأثر تغيير أسعار الفائدة لدى المصرف على كل من سلوك العملاء وأنشطة المصرف في المستقبل.

ث. دور لجنة إدارة الأصول والالتزامات في إدارة مخاطر أسعار الفائدة:

يتلخص دور لجنة إدارة الأصول والالتزامات في إدارة مخاطر أسعار الفائدة بما يلي:

- متابعة ومراقبة إدارة المخاطر المرتبطة بمعدلات الفائدة والأنشطة التي يباشرها المصرف.
- متابعة ومراقبة قدرة المصرف على تحقيق العوائد في ظل تغيير معدلات الفائدة والتقلبات المحتملة لمعدلات الفائدة في السوق.

- متابعة ورصد متغيرات السوق وأحواله بشكل عام والتركيز على الآثار المترتبة على معدل الفائدة بشكل خاص، إلى جانب وضع إجراءات احترازية للحد من المخاطر التي قد تُهدد ربحية المصرف.
- التأكد من إعداد سياسات وإجراءات حصيفة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة.
- ضمان وجود تقارير وضوابط داخلية كافية لحماية سلامة عمليات إدارة مخاطر سعر الفائدة القائمة.
- مراجعة التقارير والإجراءات ذات الصلة بإدارة مخاطر أسعار الفائدة وذلك لضمان الالتزام بكافة السياسات الداخلية والقرارات والقوانين ذات الصلة.
- ضمان توفر أنظمة إدارة معلومات فعالة تساعد على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أسعار الفائدة لدى المصرف.
- جميع القرارات المتعلقة بالأدوات المالية يجب أن تخضع لموافقة لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- اتخاذ القرارات (بما يتوافق مع توصيات مجلس الإدارة) بشأن تسعير الأصول والالتزامات وهوامش الربحية.
- وضع مبادئ توجيهية وحدود للمخاطر المتأصلة في عمليات الخزينة وذلك ضمن الإطار الذي يحدده مجلس الإدارة.
- تحديد مدى ملائمة سعر الفائدة الثابت مقابل سعر الفائدة المتغير للإقراض وصياغة سياسات لمراقبة ذلك.
- المراجعة الدورية لاستراتيجيات الاستثمار.

الفصل الثاني: الإطار العملي للدراسة

المقدمة:

سيتم في هذا الفصل تقديم لمحة عامة عن بنك بيمو السعودي الفرنسي، وتحليل مصادر تمويله وتوظيفاته والمقارنة فيما بينهم ومقارنة فوائد المصرف المدفوعة مع إيرادات الفوائد بالإضافة إلى تحليل كل من فجوة الاستحقاق وفجوة إعادة تسعير الفائدة.

أولاً: لمحة عن بنك بيمو السعودي الفرنسي:

بنك بيمو السعودي الفرنسي هو شركة مساهمة مغلقة سورية عامة مسجلة في السجل التجاري رقم 13901 تاريخ 29 كانون الأول 2003 وفي سجل المصارف تحت الرقم 8.

يقع المركز الرئيسي للمصرف في بناء فندق الشام، دمشق، سورية. تأسس المصرف برأس مال وقدره 1,500,000,000 ليرة سورية، وقد تم زيادة رأسمال المصرف بشكل تدريجي ليصبح رأس مال المصرف المصرح به والمدفوع 8,000,000,000 ليرة سورية مقسم إلى 80,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم، مدرجة في سوق دمشق للأوراق والأسواق المالية. يمتلك البنك السعودي الفرنسي أكبر حصة من إجمالي رأس مال بنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة 27%، يليه بنك بيمو لبنان بنسبة 22%.

باشر المصرف أعماله في 4 كانون الثاني 2004. ويعتبر من المصارف الرائدة من حيث الانتشار وعدد الفروع حيث يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال شبكة تكونت تدريجياً من سبعة وأربعون فرعاً موزعين على كافة المحافظات السورية. علماً أن سبعة فروع منها قد تم إغلاقها مسبقاً بشكل نهائي. كما تم إيقاف العمل مؤقتاً في تسعة فروع نتيجة الظروف التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية.

سيتم فيما يلي تحليل كل من محفظة تمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي ومحفظة توظيفاته للتمكن من تحديد مدى اعتماد لجنة إدارة الأصول والالتزامات على تمويلات ذات تكاليف منخفضة واستثمارها في توظيفات ذات عوائد جيدة للمصرف:

ثانياً: مصادر التمويل والتوظيفات في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

(1) مصادر التمويل في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

يقوم بنك بيمو السعودي الفرنسي بتمويل أصوله من خلال حقوق المساهمين وودائع العملاء وودائع المصارف والتأمينات النقدية، حيث تشكل وودائع العملاء مصدر التمويل الرئيسي لتسليفات وتوظيفات المصرف.

يوضح الجدول رقم (1)، أعلى وأدنى قيمة، والمتوسط، والانحراف المعياري لكل من حقوق المساهمين وودائع العملاء وودائع المصارف والتأمينات النقدية ونسبة كل مصدر تمويل من هذه المصادر من إجمالي مصادر التمويل:

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لحقوق المساهمين وودائع العملاء وودائع المصارف والتأمينات النقدية (المبالغ بالآلاف

الليرات السورية)

مصادر التمويل	ودائع العملاء	ودائع المصارف	حقوق المساهمين	تأمينات نقدية	ودائع العملاء/إجمالي مصادر التمويل	ودائع المصارف/إجمالي مصادر التمويل	حقوق المساهمين/إجمالي مصادر التمويل	تأمينات نقدية/إجمالي مصادر التمويل
أدنى قيمة	61,728,663	1,480,117	6,944,197	2,407,555	83.2%	1.4%	7.9%	1.6%
أعلى قيمة	249,488,111	5,415,786	30,370,870	5,648,601	87.9%	2.7%	12.7%	4.0%
المتوسط	140,133,940	3,242,025	17,277,514	3,704,905	85.5%	2.0%	10.0%	2.5%
الانحراف المعياري	66,249,174	1,515,400	10,113,293	1,127,245	1.7%	0.4%	1.7%	0.7%

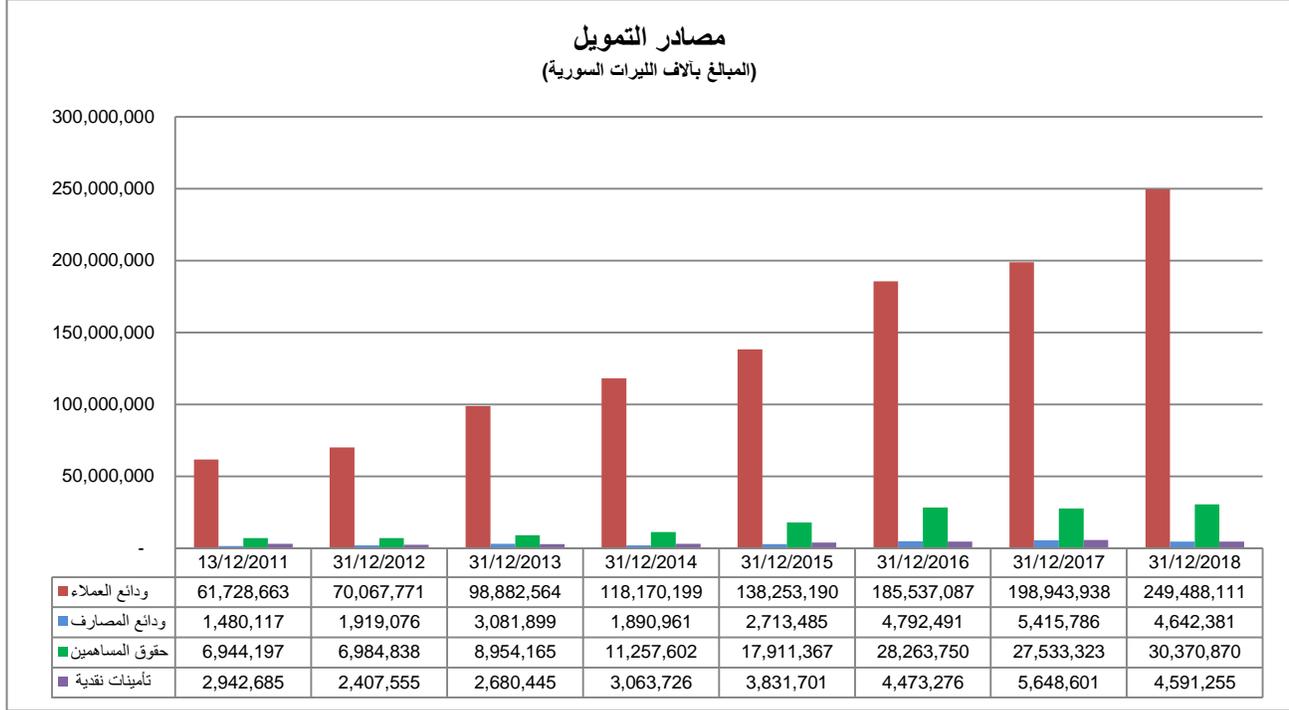
المصدر: من إعداد الباحث

تشير الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (1) إلى وجود تذبذبات في أرصدة وودائع العملاء وودائع المصارف وحقوق المساهمين، بينما لوحظ وجود استقرار في رصيد التأمينات النقدية وفي نسب كل من وودائع العملاء وودائع المصارف وحقوق المساهمين والتأمينات النقدية من إجمالي مصادر التمويل، كما يلي:

- بلغت أدنى قيمة لودائع العملاء 61.729 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2011، بينما بلغت أعلى قيمة لودائع العملاء 249.488 مليار ليرة سورية في عام 2018 بمتوسط 140.134 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 66.249 مليار ليرة سورية.
- فيما يتعلق بودائع المصارف، فقد بلغت أدنى قيمة لها 1.480 مليار ليرة سورية وذلك في عام 2011، أما أعلى قيمة لها فقد كانت في عام 2017 حيث بلغت 5.416 مليار ليرة سورية بمتوسط بلغ 3.242 مليار ليرة سورية وانحراف معياري يساوي 1.515 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة لحقوق المساهمين، فبلغت أدنى قيمة لها 6.944 مليار ليرة سورية في عام 2011، أما أعلى قيمة لها فقد بلغت 30.371 مليار ليرة سورية في عام 2018 بمتوسط بلغ 17.278 مليار ليرة سورية وانحراف معياري يساوي 10.113 مليار ليرة سورية. تجدر الإشارة إلى أن سبب الزيادة في حقوق المساهمين بين عام 2011 وعام 2016 يعود بشكل رئيسي إلى ازدياد أرصدة الأرباح المدورة غير المحققة، بينما يعود سبب الزيادة بين عام 2016 وعام 2018 إلى زيادة رأسمال المصرف بشكل تدريجي (من 5 مليار ليرة سورية إلى 6.5 مليار ليرة سورية) وإلى ازدياد أرصدة الأرباح المدورة المحققة وأرصدة الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص.
- أدنى رصيد للتأمينات النقدية كان 2.408 مليار ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد كان 5.649 مليار ليرة سورية في عام 2017 بمتوسط 3.705 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 1.127 مليار ليرة سورية.
- بلغت أدنى نسبة لودائع العملاء من مجموع مصادر التمويل 83.2% في عام 2016، بينما أعلى نسبة كانت 87.9% في عام 2014 بمتوسط 85.5% وانحراف معياري يساوي 1.7%.
- أدنى نسبة لودائع المصارف من مجموع مصادر التمويل كانت 1.4% في عام 2014، بينما أعلى نسبة كانت 2.7% في عام 2013 بمتوسط 2% وانحراف معياري 0.4%.
- بلغت أدنى نسبة لحقوق المساهمين من مجموع مصادر التمويل 7.9% في عام 2013، بينما أعلى نسبة كانت 12.7% في عام 2016 بمتوسط 10% وانحراف معياري يساوي 1.7%.
- أدنى نسبة للتأمينات النقدية من مجموع مصادر التمويل كانت 1.6% في عام 2018، بينما أعلى نسبة كانت 4% في عام 2011 بمتوسط 2.5% وانحراف معياري 0.7%.

يبين الرسم البياني رقم (1) مصادر التمويل لبنك بيمو السعودي الفرنسي للفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2018:

الرسم البياني رقم (1): مصادر التمويل لبنك بيمو السعودي الفرنسي



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

توضح البيانات اعتماد بنك بيمو السعودي الفرنسي بشكل رئيسي على ودائع العملاء كأحد أهم مصادر تمويله حيث لم تنخفض خلال فترة الدراسة نسبة ودائع العملاء من مجموع مصادر التمويل عن 83.2%، مع العلم بأن أكثر من 90% من ودائع المصارف كانت على شكل حسابات جارية وتحت الطلب في معظم سنوات الدراسة وهي حسابات من دون فوائد الهدف منها تسيير العمليات اليومية (مثل عمليات التحويل وعمليات تحصيل الشيكات) مع المصارف المراسلة.

كما نلاحظ وجود نمو بمكونات مصادر التمويل حيث بلغ متوسط معدل نمو ودائع العملاء خلال فترة الدراسة الـ 23%، بينما بلغ متوسط معدل نمو ودائع المصارف 24% مقابل 26% بالنسبة لحقوق المساهمين و 8% بالنسبة

نظراً لاعتماد بنك بيمو السعودي الفرنسي على ودائع العملاء كمصدر تمويل رئيسي، فسيتم تحليل مكونات ودائع العملاء بشيء من التفصيل، كما يلي:

- ودائع العملاء في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

بالنسبة لودائع العملاء والتي تمثل الالتزام الأكبر في ميزانية بنك بيمو السعودي الفرنسي، فهي تتألف من:

▪ الودائع تحت الطلب: وهي اتفاق بين العميل والمصرف، يودع بموجبه العميل مبلغاً من النقود (بالليرات السورية أو بالعملات الأجنبية) لدى المصرف، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار مسبق. يعد هذا النوع من الودائع الأكثر انتشاراً، حيث يتم استخدامها من قبل العملاء لغرض تسهيل عملياتهم اليومية مثل إيداع الأموال وسحبها وتحويلها وإصدار الشيكات وغيرها من العمليات. مع العلم بأن عملاء بنك بيمو السعودي الفرنسي لا يتقاضون فوائد مقابل إيداع النقد في حساباتهم تحت الطلب.

نظراً لطبيعة هذه الحسابات من حيث إمكانية سحب أرصدها من قبل العملاء بأي وقت، فإنه يتوجب على المصرف أن يوفر السيولة اللازمة التي تمكنه من تلبية السحوبات المتوقعة من الحسابات الجارية.

▪ الودائع لأجل: وهي الودائع (بالليرات السورية أو بالعملات الأجنبية) التي يتم تجميدها لفترة زمنية محددة بناءً على طلب العملاء وذلك مقابل الحصول على فوائد. تختلف نسبة هذه الفوائد بحسب مبلغ الوديعة وفترة استحقاقها، فتزداد بازديادهم. يلجأ العملاء إلى استخدام هذا النوع من الحسابات كوسيلة لادخار أموالهم مقابل الحصول على عائد محدد.

▪ ودائع التوفير: تستخدم هذه الودائع من قبل صغار المدخرين، هي تمثل ادخارات (بالليرات السورية) يودعها أصحابها إلى حين الحاجة إليها بدلاً من تركها بحوزتهم من دون استغلال. تدفع فائدة على هذه الودائع (حتى سقف مبلغ محدد وهو 5 مليون ليرة سورية بحسب القرارات المطبقة حالياً في الجمهورية

¹ لمزيد من التفاصيل، يرجى النظر إلى الملحق رقم (1).

العربية السورية) قريبة من سعر الفائدة المطبق على الودائع لأجل. ما يميز هذا النوع من الودائع عن الودائع لأجل هو قدرة العملاء على سحب أرصدهم في أي وقت دون فقدان حقهم بالفوائد، على عكس الودائع لأجل والتي يضطر فيها العملاء الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق لسحب ودائعهم وذلك لكي لا يفقدو حقهم بالفوائد.

يوضح الجدول رقم (2)، أعلى وأدنى قيمة، والمتوسط، والانحراف المعياري لكل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير ونسبة كل منهم من إجمالي ودائع العملاء:

الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية للودائع تحت الطلب وللودائع لأجل وللودائع التوفير (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

ودائع العملاء	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع التوفير	الطلب/إجمالي ودائع العملاء	ودائع لأجل/إجمالي ودائع العملاء	ودائع التوفير/إجمالي ودائع العملاء
أدنى قيمة	38,547,577	20,663,054	2,518,032	56%	21%	2%
أعلى قيمة	172,172,071	67,511,872	9,804,168	75%	40%	5%
المتوسط	98,992,783	36,142,664	4,997,243	69%	27%	4%
الانحراف المعياري	48,553,815	17,225,339	2,314,741	7%	7%	1%

المصدر: من إعداد الباحث

تشير الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (2) إلى وجود تذبذبات في أرصدة ودائع العملاء تحت الطلب وودائع العملاء لأجل وودائع التوفير، بينما تبين وجود استقرار في نسب كل من ودائع العملاء تحت الطلب وودائع العملاء لأجل وودائع التوفير من إجمالي ودائع العملاء، كما يلي:

- بلغت أدنى قيمة لودائع العملاء تحت الطلب 38.548 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2011، بينما بلغت أعلى قيمة لودائع العملاء تحت الطلب 172.172 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 98.993 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 48.554 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة لودائع العملاء لأجل، فأدنى قيمة لها كانت 20.663 مليار ليرة سورية في عام 2011، بينما أعلى قيمة كانت 67.512 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 36.143 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 17.225 مليار ليرة سورية.

- أدنى قيمة لودائع التوفير كانت 2.518 مليار ليرة سورية في عام 2011، وأعلى قيمة كانت 9.804 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 4.997 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 2.315 مليار ليرة سورية.

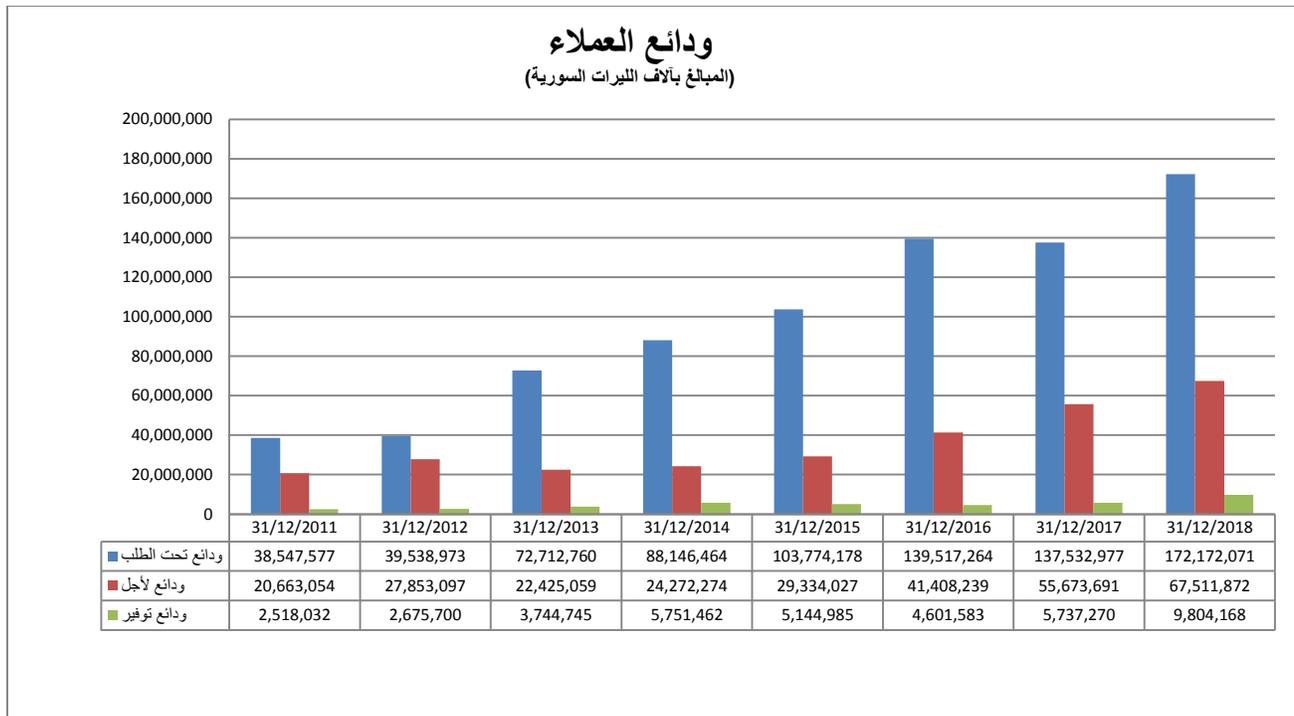
- بلغت أدنى نسبة لودائع العملاء تحت الطلب من إجمالي ودائع العملاء 56% في عام 2012، بينما أعلى نسبة كانت 75.2% في عام 2016، بمتوسط 69% وانحراف معياري 7%.

- بالنسبة لأدنى نسبة لودائع العملاء لأجل من إجمالي ودائع العملاء فكانت 21% في عام 2014، أما أعلى نسبة فكانت 40% في عام 2012، بمتوسط 27% وانحراف معياري 7%.

- أدنى نسبة لودائع التوفير من إجمالي ودائع العملاء كانت 2% في عام 2016، وأعلى نسبة كانت 5% في عام 2014، بمتوسط 4% وانحراف معياري 1%.

سيتم من خلال الرسم البياني رقم (2) عرض توزيعات ودائع العملاء في بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2018:

الرسم البياني رقم (2): توزيعات ودائع العملاء في بنك بيمو السعودي الفرنسي



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

يوضح الرسم البياني الازدياد الكبير في قيم الودائع تحت الطلب خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط معدل نمو الودائع تحت الطلب 26%. ففي نهاية عام 2018 بلغت أرصدة الودائع تحت الطلب مبلغ وقدره 172 مليار ليرة سورية لتشكل ما نسبته 69% من إجمالي ودائع العملاء لعام 2018. إن تركيز ودائع العملاء في حسابات الودائع تحت الطلب يدل على قدرة المصرف في توظيف الأموال التي يحصل عليها دون أن ترتب فوائد عليه في توظيفات ذات عوائد جيدة. إلا أن ذلك قد يعرض المصرف إلى مخاطر سيولة في حال عدم قدرته على تلبية سحبوبات العملاء غير المتوقعة.

كما يبين الرسم البياني بأن هناك ازدياد تدريجي في ودائع العملاء لأجل لتصل إلى 68 مليار في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع 21 مليار في عام 2011 بمتوسط معدل نمو وصل إلى 20%. على الرغم من ما تحمله هذه الودائع من تكلفة على المصرف، إلا أنها تعد من الودائع المفضلة بشكل عام حيث تمكن المصرف من توظيفها في استثمارات طويلة الأجل ذات عوائد جيدة.

بالنسبة لسبب الازدياد في أرصدة الودائع تحت الطلب وأرصدة ودائع العملاء لأجل فيعود (من عام 2011 حتى عام 2016) بشكل رئيسي إلى الارتفاع التدريجي لنسبة ودائع العملاء بالعملة الأجنبية إلى إجمالي ودائع العملاء²، وما رافقه من نمو في سعر صرف العملات الأجنبية حيث تراوح متوسط معدل نمو سعر صرف العملات الأجنبية ضمن هذه الفترة بين 27% و 81% (وفقاً لنشرات أسعار الصرف حسب المصارف كما هي في نهاية كل عام)³. كما تعود نسبة الزيادة في أرصدة الودائع تحت الطلب أيضاً (بحسب رأي الباحث) إلى تفضيل العملاء في ظل عدم الاستقرار التي تعيشه البلاد ضمن تلك المرحلة لهذا النوع من الحسابات حيث لجأ العديد من العملاء إلى إيداع أموالهم في حسابات تحت الطلب لحمايتها من أي حدث سلبي ناتج عن تردي الأوضاع ولسهولة وسرعة سحب أموالهم من هذه الحسابات عند الحاجة.

بينما يعود سبب الازدياد بين عامي 2016 و 2018 برأي الباحث إلى انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية بين عامي 2016 و 2017 وبين عامي 2017 و 2018 (متوسط الانخفاض بلغ 12% و 3% على

² لمزيد من التفاصيل، يرجى النظر إلى الملحق رقم (2) الذي يبين نسب ودائع العملاء بالعملة الأجنبية إلى إجمالي ودائع العملاء.

³ لمزيد من التفاصيل حول معدلات نمو أسعار صرف العملات الأجنبية، يرجى النظر إلى الملحق رقم (3).

التوالي)، مما دفع عملاء المصرف إلى إيداع أموالهم في المصرف بالعملة المحلية سواء على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل بدلاً من تحويلها إلى عملات أجنبية وهو ما يبرر انخفاض نسبة ودائع العملاء بالعملات الأجنبية إلى إجمالي ودائع العملاء في عامي 2017 و2018.

أما فيما يتعلق بودائع التوفير، فقد شهدت ارتفاع تدريجي خلال فترة الدراسة بمتوسط معدل نمو وصل إلى 25%، بدءاً من 3 مليار ليرة سورية في عام 2011 إلى 6 مليار ليرة سورية في عام 2017 حيث يعود هذا الارتفاع برأي الباحث إلى رفع مجلس النقد والتسليف لنسبة الفائدة على حسابات التوفير في نهاية عام 2011 من 7% إلى 9% وذلك بموجب القرار رقم 795/م/ن/ب/4 الصادر بتاريخ 2011/12/14 مما أدى إلى استقطاب أرصدة جديدة من ودائع التوفير. أما ازدياد أرصدة ودائع التوفير بشكل كبير بنسبة 71% (أي من 5.7 مليار إلى 9.8 مليار) بين عام 2017 وعام 2018 فيعود برأي الباحث إلى رفع مجلس النقد والتسليف في عام 2018 للسقف المحدد الخاضع للفائدة من مليون ليرة سورية إلى خمسة ملايين ليرة سورية لكل حساب وذلك بموجب القرار رقم 91/م ن الصادر بتاريخ 2018/07/05.

بالنظر إلى الرسم البياني رقم (2)، نجد بأن الودائع تحت الطلب تشكل العمود الفقري لإجمالي ودائع العملاء بأهمية نسبية قد فاقت نصف إجمالي محفظتها في كافة أعوام الدراسة، حيث تراوحت نسبة الودائع تحت الطلب بين 56% و75% من هيكل ودائع العملاء. فيما أظهرت نسبة الودائع لأجل ونسبة ودائع التوفير استقرار نسبي فتراوحت نسبة الودائع لأجل بين 21% و40%، بينما تراوحت نسبة ودائع التوفير بين 2% و4%.

نستنتج من خلال تحليل مصادر التمويل في بنك بيمو السعودي الفرنسي بأنه يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى ما يلي:

1- مصادر تمويل تحمل فائدة والتي تشمل ودائع العملاء (ودائع لأجل وودائع التوفير) وودائع المصارف لأجل.

⁴ لمزيد من التفاصيل، يرجى النظر إلى الملحق رقم (4) الذي يبين نسب مكونات ودائع العملاء خلال فترة الدراسة.

2- مصادر تمويل لا تحمل فائدة والتي تشمل ودائع العملاء وودائع المصارف تحت الطلب والتأمينات النقدية.

3- حقوق المساهمين.

(2) التوظيفات في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

توزعت توظيفات المصرف بين الودائع لدى المصارف المراسلة والودائع لدى مصرف سورية المركزي والتسهيلات الممنوحة للعملاء والاستثمارات المالية.

يوضح الجدول رقم (3)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري لكل من الودائع لدى المصارف المراسلة والودائع لدى مصرف سورية المركزي (حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل) والتسهيلات الممنوحة للعملاء والاستثمارات المالية ونسبة كل من منهم من إجمالي توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي:

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية للتوظيفات (المبالغ بالآلاف لليرات السورية)

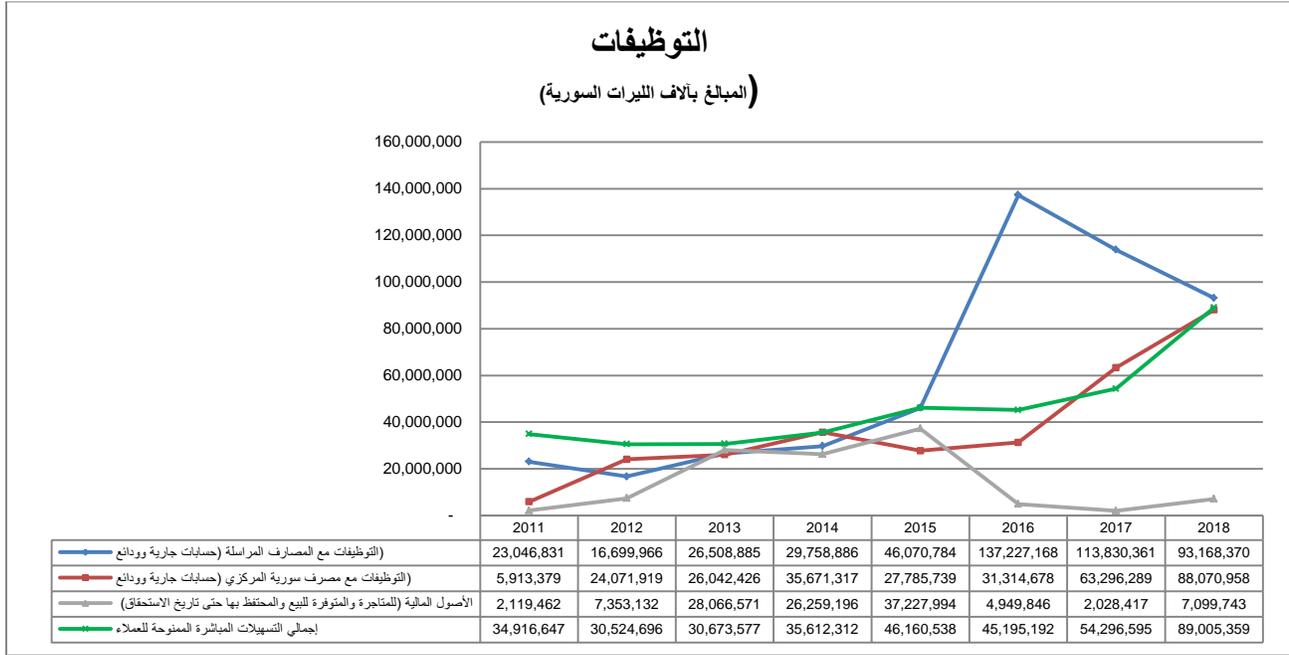
التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء/مجموع التوظيفات	الأصول المالية/مجموع التوظيفات	الودائع لدى مصرف سورية المركزي/مجموع التوظيفات	الودائع لدى المصارف المراسلة/مجموع التوظيفات	التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء	الأصول المالية (للمتاجرة والمتوفرة للبيع والمحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)	الودائع لدى مصرف سورية المركزي (حسابات جارية وودائع)	الودائع لدى المصارف المراسلة (حسابات جارية وودائع)	توظيفات المصرف
20.7%	0.9%	9.0%	21.2%	30,524,696	2,028,417	5,913,379	16,699,966	أدنى قيمة
52.9%	25.2%	31.8%	62.8%	89,005,359	37,227,994	88,070,958	137,227,168	أعلى قيمة
31.6%	11.0%	22.7%	34.7%	45,798,115	14,388,045	37,770,838	60,788,906	المتوسط
10.2%	10.5%	8.3%	14.4%	19,360,382	13,859,793	25,822,351	46,946,075	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال النظر إلى الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (3) وجود تنذبات في أرصدة الودائع لدى المصارف المراسلة والودائع لدى مصرف سورية المركزي والأصول المالية والتسهيلات الممنوحة للعملاء وفي نسبة كل منها من إجمالي التوظيفات، كما يلي:

- بلغت أدنى قيمة لأرصدة الودائع لدى المصارف المراسلة 16.700 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2012، بينما بلغت أعلى قيمة لها 137.227 مليار ليرة سورية في عام 2016، بمتوسط 60.789 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 46.946 مليار ليرة سورية.
 - بالنسبة لأرصدة الودائع لدى مصرف سورية المركزي، فأدنى قيمة لها كانت 5.913 مليار ليرة سورية في عام 2011، بينما أعلى قيمة كانت 88.071 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 37.771 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 25.822 مليار ليرة سورية.
 - أدنى قيمة للأصول المالية كانت 2.028 مليار ليرة سورية في عام 2017، وأعلى قيمة كانت 37.228 مليار ليرة سورية في عام 2015، بمتوسط 14.388 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 13.860 مليار ليرة سورية.
 - بالنسبة للتسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء، فأدنى قيمة لها كانت 30.525 مليار ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى قيمة كانت 89.005 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 45.798 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 19.360 مليار ليرة سورية.
 - بالنسبة لأدنى نسبة لأرصدة الودائع لدى المصارف المراسلة من إجمالي التوظيفات فكانت 21.2% في عام 2012، أما أعلى نسبة فكانت 62.8% في عام 2016، بمتوسط 34.7% وانحراف معياري 14.4%.
 - أدنى نسبة لأرصدة الودائع لدى مصرف سورية المركزي من إجمالي التوظيفات كانت 9% في عام 2011، وأعلى نسبة كانت 31.8% في عام 2018، بمتوسط 22.7% وانحراف معياري 8.3%.
 - بلغت أدنى نسبة للأصول المالية من إجمالي التوظيفات 0.9% في عام 2017، بينما أعلى نسبة كانت 25.2% في عام 2013، بمتوسط 11% وانحراف معياري 10.5%.
 - أدنى نسبة للتسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء من إجمالي التوظيفات كانت 20.7% في عام 2016، وأعلى نسبة كانت 52.9% في عام 2011، بمتوسط 31.6% وانحراف معياري 10.2%.
- يُظهر الرسم البياني رقم (3)، توزيع توظيفات المصرف بين الودائع لدى المصارف المراسلة والودائع لدى مصرف سورية المركزي والتسهيلات الممنوحة للعملاء والاستثمارات المالية.

الرسم البياني رقم (3): توزيع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

يبين الرسم البياني احتلال التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء في الأعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2015 و 2018 في توظيفات بنك بيمو السعودي بنسب تراوحت بين 27.56% و 52.91% من إجمالي توظيفات المصرف. وفي عام 2014 كانت أكبر نسبة توظيف لبنك بيمو السعودي الفرنسي على شكل أرصدة لدى مصرف سورية المركزي بـ 28.02% من مجموع التوظيفات. بعد عام 2015 بدأت توظيفات المصرف في المصارف المراسلة تأخذ الحيز الأكبر من إجمالي التوظيفات لتتأرجح نسبتها من إجمالي التوظيفات بين 33.59% و 62.75% بين عام 2016 و عام 2018. أما توظيفات المصرف في الأصول المالية فقد كانت تحتل الحيز الأقل من إجمالي التوظيفات في كافة أعوام الفترة المدروسة باستثناء عامي 2013 و 2015.⁵

⁵ لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملحق رقم (5) الذي يبين نسب كل من توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع المصارف المراسلة ومع مصرف سورية المركزي وفي الأصول المالية وفي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء إلى إجمالي التوظيفات.

وفيما يلي سيتم تحليل مكونات توظيفات المصرف:

أ. التوظيفات مع المصارف المراسلة:

تتوزع التوظيفات مع المصارف المراسلة بين كل من الحسابات الجارية وحسابات الودائع المجمدة لآجال مختلفة. حيث يمكن حصر المردود على التوظيفات مع المصارف المراسلة بالفوائد المحصلة من الحسابات المجمدة.

يوضح الجدول رقم (4)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري للتوظيفات مع المصارف المراسلة (الحسابات الجارية وحسابات الودائع المجمدة لآجال مختلفة) ونسبة كل من منهم من إجمالي التوظيفات مع المصارف المراسلة:

الجدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية للتوظيفات مع المصارف المراسلة (المبالغ بالآلاف لليرت السورية)

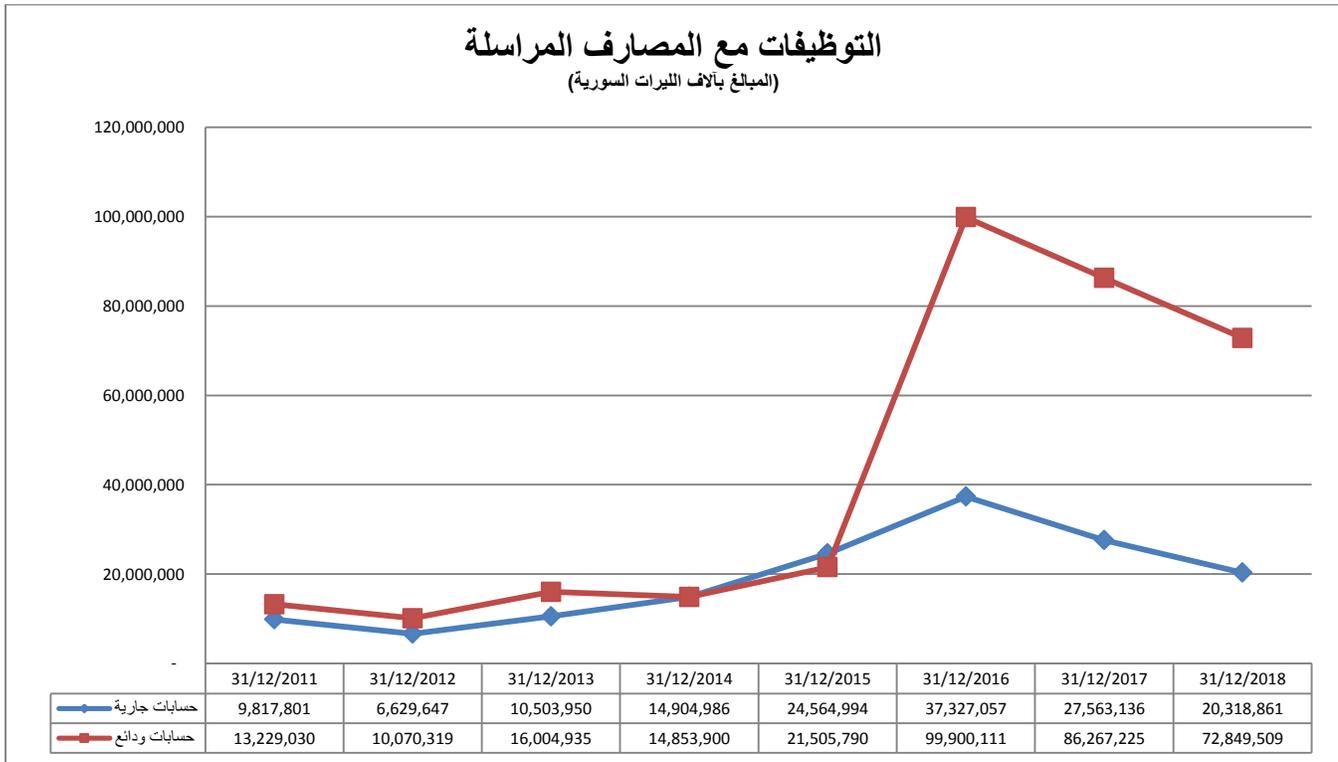
حسابات وودائع/مجموع التوظيفات مع المصارف المراسلة	حسابات جارية/مجموع التوظيفات مع المصارف المراسلة	حسابات وودائع	حسابات جارية	التوظيفات مع المصارف المراسلة
47%	22%	10,070,319	6,629,647	أدنى قيمة
78%	53%	99,900,111	37,327,057	أعلى قيمة
63%	37%	41,835,102	18,953,804	المتوسط
12%	12%	37,689,379	10,475,756	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث

تبين الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (4) وجود تذبذبات في توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع المصارف المراسلة على شكل حسابات الجارية وحسابات وودائع وفي نسبة الحسابات الجارية من إجمالي التوظيفات مع المصارف المراسلة، بينما نلاحظ وجود استقرار في نسبة حسابات الودائع من إجمالي التوظيفات مع المصارف المراسلة، كما يلي:

- بالنسبة لحسابات بنك بيمو السعودي الفرنسي الجارية مع المصارف المراسلة، فأدنى قيمة لها كانت 6.630 مليار ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى قيمة كانت 37.327 مليار ليرة سورية في عام 2016، بمتوسط 18.954 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 10.476 مليار ليرة سورية.
- أدنى قيمة لحسابات الودائع لبنك بيمو السعودي الفرنسي مع المصارف المراسلة كانت 10.070 مليار ليرة سورية في عام 2012، وأعلى قيمة كانت 99.900 مليار ليرة سورية في عام 2016، بمتوسط 41.835 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 37.689 مليار ليرة سورية.
- بلغت أدنى نسبة للحسابات الجارية من إجمالي التوظيفات مع المصارف المراسلة 22% في عام 2018، بينما أعلى نسبة كانت 53% في عام 2015، بمتوسط 37% وانحراف معياري 12%.
- أدنى نسبة لحسابات الودائع من إجمالي التوظيفات مع المصارف المراسلة كانت 47% في عام 2015، وأعلى نسبة كانت 78% في عام 2018، بمتوسط 63% وانحراف معياري 12%.

الرسم البياني رقم (4): توزيع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع المصارف المراسلة



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

نلاحظ من الرسم البياني بأن أرصدة الودائع مع المصارف المراسلة والتي يحصل المصرف منها على فوائد قد تآرجحت بين ارتفاع وانخفاض خلال عامي 2011 و 2015 من الفترة المدروسة لتتراوح بين 13 مليار ليرة سورية و 22 مليار ليرة سورية، ثم حدث ارتفاع كبير في أرصدة الودائع لأجل في عام 2016 تجاوز 364% عما كانت عليه في عام 2015 (أي من 21.5 مليار إلى 99.9 مليار) ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة أرصدة الودائع لأجل (استحقاقها أكثر من 3 أشهر) من 11.5 مليار ليرة سورية إلى 90 مليار ليرة سورية. لتعود وتنخفض في عام 2017 بنسبة 14% وفي عام 2018 بنسبة 27% عما كانت عليه في عام 2016 ويعود ذلك إلى انخفاض الودائع لأجل (استحقاقها حتى 3 أشهر) من 10 مليار ليرة سورية في عام 2016 إلى 6 مليار في عام 2017 ثم إلى 2 مليار في عام 2018، وكذلك انخفاض الودائع لأجل (استحقاقها أكثر من 3 أشهر) من 90 مليار ليرة سورية في عام 2016 إلى 80 مليار ليرة سورية في عام 2017، ثم إلى 71 مليار ليرة سورية في عام 2018.

أما فيما يتعلق بالحسابات الجارية مع المصارف المراسلة والتي يستخدمها بنك بيمو السعودي الفرنسي لتسهيل عملياته اليومية مع هذه المصارف (كعمليات التحويل وعمليات تحصيل الشيكات بينه وبين المصارف الأخرى) فقد تراوحت أرصدها بين 7 مليار ليرة سورية و 37 مليار ليرة سورية. حيث بلغت الـ 9.8 مليار ليرة سورية في عام 2011، لتتنخفض إلى 6.6 مليار ليرة سورية في عام 2012 بسبب انخفاض الحسابات الجارية لدى المصارف الخارجية، لتعود وترتفع بشكل تدريجي خلال الأعوام من 2012 حتى 2016 لتصل إلى 37.3 مليار ليرة سورية، وذلك يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع أرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف الخارجية. إلا أنه لوحظ بعد ذلك انخفاض تدريجي في هذه الأرصدة في عامي 2017 و 2018 ليصل إلى 20.3 مليار ليرة سورية، السبب الرئيسي لهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض أرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف الخارجية في عام 2017 (من 34.5 مليار ليرة سورية في عام 2016 إلى 19.6 مليار ليرة سورية في عام 2017) وانخفاض أرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف المحلية في عام 2018 (من 8 مليار ليرة سورية في عام 2017 إلى 1.8 مليار ليرة سورية في عام 2018).

تجدر الإشارة إلى أن أرصدة حسابات بنك بيمو السعودي الفرنسي الجارية مع المصارف المراسلة لا تحمل فائدة، وذلك على عكس أرصده من الودائع.

ب. التوظيفات مع مصرف سورية المركزي:

تتوزع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي (خلال فترة الدراسة) مع مصرف سورية المركزي في الحسابات الجارية وتحت الطلب وفي الودائع لأجل. مع العلم بأن الباحث قد قام باستبعاد أرصدة الاحتياطيات والأرصدة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي باعتبارها أرصدة لا يمكن استعمالها في الأنشطة التشغيلية من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي.

بالعودة إلى الملحق رقم (5) نجد بأن توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع مصرف سورية المركزي قد تذبذبت بين 5.913 مليار ليرة سورية و 88.071 مليار ليرة سورية بنسب تراوحت بين 9% و 31.8% من إجمالي التوظيفات. تجدر الإشارة بأن هذه التوظيفات كانت على شكل حسابات جارية وتحت الطلب (من دون فوائد) في كافة أعوام الدراسة باستثناء عام 2018، حيث تألف رصيد إجمالي توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع مصرف سورية المركزي في عام 2018 من حسابات جارية وتحت الطلب بنسبة 97.5% وودائع لأجل بنسبة 2.5%.

ت. الأصول المالية للمتاجرة والمتوفرة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يخصص بنك بيمو السعودي الفرنسي جزء من توظيفاته على شكل أصول مالية للمتاجرة وأصول مالية متوفرة للبيع وأصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. إن هدف التوظيف في الأصول المالية هو الحصول على عائد أو امتلاك جزء من أصل معين أو الاستفادة من تغيرات أسعار هذه الأصول المالية.

- أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: هي الأصول المالية التي يعتزم المصرف الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.
- أصول مالية للمتاجرة: يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تم امتلاكه بشكل أساسي لغرض بيعه على المدى القصير.
- أصول مالية متوفرة للبيع: وهي الأصول التي يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن أن

تباع كاستجابة لاحتياجات السيولة أو للتغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم.

يوضح الجدول رقم (5)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري للأصول المالية للمتاجرة والمتوفرة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ونسبة كل منها من إجمالي الأصول المالية:

الجدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية للأصول المالية (المبالغ بالآلاف لليرات السورية)

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق/مجموع الأصول المالية	الأصول المالية المتوفرة للبيع/مجموع الأصول المالية	الأصول المالية للمتاجرة/مجموع الأصول المالية	أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	أصول مالية متوفرة للبيع	أصول مالية للمتاجرة	الأصول المالية
0.00%	0.26%	0.02%	-	73,306	6,196	أدنى قيمة
99.71%	93.61%	18.54%	36,759,576	1,950,716	392,882	أعلى قيمة
79.12%	17.48%	3.40%	13,627,840	672,904	87,302	المتوسط
33.84%	32.11%	6.50%	14,257,355	793,313	135,999	الانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث

تشير الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (5) إلى وجود تذبذبات كبيرة في أرصدة الأصول المالية للمتاجرة والمتوفرة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي نسبة كل منها من إجمالي الأصول المالية، كما يلي:

- بلغت أدنى قيمة للأصول المالية للمتاجرة 6.196 مليون ليرة سورية وكان ذلك في عام 2015، بينما بلغت أعلى قيمة لها 392.882 مليون ليرة سورية في عام 2011، بمتوسط 87.302 مليون ليرة سورية وانحراف معياري 135.999 مليون ليرة سورية.
- بالنسبة للأصول المالية المتوفرة للبيع، فأدنى قيمة لها كانت 73.306 مليون ليرة سورية في عام 2013، بينما أعلى قيمة كانت 1.951 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 672.904 مليون ليرة سورية وانحراف معياري 793.313 مليون ليرة سورية.

- أدنى قيمة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كانت 0 ليرة سورية في عام 2017، وأعلى قيمة كانت 36.760 مليار ليرة سورية في عام 2015، بمتوسط 13.628 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 14.257 مليار ليرة سورية.
- بلغت أدنى نسبة للأصول المالية للمتاجرة من إجمالي الأصول المالية 0.02% في عام 2015، بينما أعلى نسبة كانت 18.54% في عام 2011، بمتوسط 3.4% وانحراف معياري 6.5%.
- بالنسبة لأدنى نسبة للأصول المالية المتوفرة للبيع من إجمالي الأصول المالية فكانت 0.26% في عام 2013، أما أعلى نسبة فكانت 93.61% في عام 2017، بمتوسط 17.48% وانحراف معياري 32.11%.
- أدنى نسبة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق من إجمالي الأصول المالية كانت 0% في عام 2017، وأعلى نسبة كانت 99.71% في عام 2013، بمتوسط 79.12% وانحراف معياري 33.84%.

يوضح الرسم البياني رقم (5)، توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي في الأصول المالية:

الرسم البياني رقم (5): توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي في الأصول المالية



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

من خلال النظر إلى الرسم البياني يتبين لنا تركيز استثمارات المصرف في الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، فكانت نسبتها تتراوح بين 70.6% و 99.7% خلال الفترة المدروسة باستثناء عام 2017 حيث كان رصيد هذا النوع من الأصول مساوي الصفر.

بالعودة إلى الرسم البياني، نجد أن الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قد تذبذبت قيمتها. فتارةً يرتفع رصيدها وتارةً ينخفض. ففي عام 2015، وصل رصيدها إلى أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة برصيد 36.8 مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة تجاوزت 41% عما كانت عليه في عام 2014 وذلك نتيجة شراء شهادات إيداع صادرة عن مصارف خارجية. بينما انخفضت هذه القيمة في عام 2016 بشكل كبير نتيجة استحقاق شهادات الإيداع التي تم شراءها مسبقاً وتعويضها فقط بسندات الخزينة الحكومية الخارجية بقيمة 4.4 مليار ليرة سورية وتاريخ استحقاق 20 آذار 2017، فوصلت نسبة الانخفاض إلى 88% عن عام 2015. وعند استحقاق سندات الخزينة الحكومية الخارجية التي تم ذكرها أعلاه، وصل رصيد الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الصفر واستمر بهذا الرصيد حتى النصف الأول من 2018 حيث تم اقتناء ثلاث سندات خزينة حكومية خارجية بقيمة إجمالية تعادل 5 مليار ليرة سورية.

من خلال ما تم الإشارة إليه أعلاه، نجد بأن المصرف يواجه صعوبة في تعويض الأصول المالية المستحقة مما أدى إلى وصول رصيد الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الصفر في إحدى السنوات.

أما فيما يتعلق بتوظيفات المصرف في الأصول المالية المتوفرة للبيع فاقترنت على:

- أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية.
- أدوات حقوق ملكية متوفر لها سعر سوقي.

بالرجوع إلى الرسم البياني، نجد بأن التغيرات التي حصلت في رصيد الأصول المالية المتوفرة للبيع خلال الفترة المدروسة تعود بشكل رئيسي للتغيرات في توظيفات المصرف في أدوات حقوق ملكية المتوفرة لها سعر سوقي والتي كانت تمثل من عام 2011 إلى عام 2013 استثمار المصرف في 5% من رأسمال الشركة المتحدة للتأمين. أما في عام 2014 فقد ارتفع رصيد أدوات حقوق ملكية المتوفرة لها سعر سوقي بنسبة 285% عما كانت عليه في عام 2013 (أي من 69 مليون ليرة سورية إلى 279 مليون ليرة سورية) وذلك نتيجة استثمار

المصرف في 4.23% من رأسمال مصرف فرنسينك بالإضافة إلى استثماراته السابقة. أما الارتفاعات اللاحقة في رصيد أدوات حقوق ملكية المتوفر لها سعر سوقي فيمكن إيجازها بأنه في عام 2015 زادت استثمارات المصرف في رأسمال الشركة المتحدة للتأمين من 5% إلى 18.5%، لتعود وترتفع في عام 2016 لتصبح 21.14%. أما في عام 2018 فقد وزعت الشركة المتحدة للتأمين لأرباح على شكل أسهم لتصبح نسبة استثمارات بنك بيمو السعودي الفرنسي في رأسمال الشركة المتحدة للتأمين 21.22%.

بالنسبة لتوظيفات المصرف في الأصول المالية للمتاجرة، فقد اقتصرت خلال فترة الدراسة على استثمارات في أسهم وسندات مدرجة في أسواق خارجية. فنلاحظ في عام 2012 انخفاض رصيد الأصول المالية للمتاجرة بنسبة 98% عن الرصيد في عام 2011 نتيجة لاستحقاق سندات مدرجة في أسواق خارجية. لنشاهد بعد ذلك استقرار نسبي في رصيد هذه الأصول حتى عامي 2017 و 2018 حيث شهدت هذه الأعوام زيادة كبيرة في الرصيد من 6.9 مليون ليرة سورية في عام 2016 إلى 129.7 مليار ليرة سورية في عام 2017 و 137.8 مليار ليرة سورية في عام 2018 نتيجة الاستثمارات التي قام بنك بيمو السعودي الفرنسي بشرائها خلال عامي 2017 و 2018 على شكل أسهم في كل من بنك قطر الوطني سورية وبنك عودة سورية⁶.

ث. التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء:

تتوزع التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء على كل من الحسابات الجارية المدينة والقروض والسلف والسندات المحسومة. يحصل المصرف من خلال توظيف أمواله في التسهيلات المباشرة على عائد على شكل فوائد يتقاضاها من العملاء مقابل منحهم تسهيلات مباشرة.

يبين الجدول رقم (6)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري للحسابات الجارية المدينة وللقروض والسلف وللبنات المحسومة ونسبة كل من منها من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء:

⁶ لمزيد من التفاصيل، يرجى النظر إلى الملحق رقم (6) الذي يبين نسب توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي في الأصول المالية.

الجدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية للتسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء (المبالغ بآلاف الليرات السورية)

التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء	حسابات جارية مدينة	قروض وسلف	سندات محسومة	نسبة الحسابات الجارية المدينة من إجمالي التسهيلات المباشرة	نسبة القروض والسلف من إجمالي التسهيلات المباشرة	نسبة السندات المحسومة من إجمالي التسهيلات المباشرة
أدنى قيمة	5,964,030	19,782,442	-	8%	61%	0%
أعلى قيمة	9,501,717	81,784,311	4,069,802	27%	92%	12%
المتوسط	7,466,866	37,309,783	1,021,466	19%	78%	3%
الانحراف المعياري	1,113,258	20,539,842	1,468,591	7%	11%	4%

المصدر: من إعداد الباحث

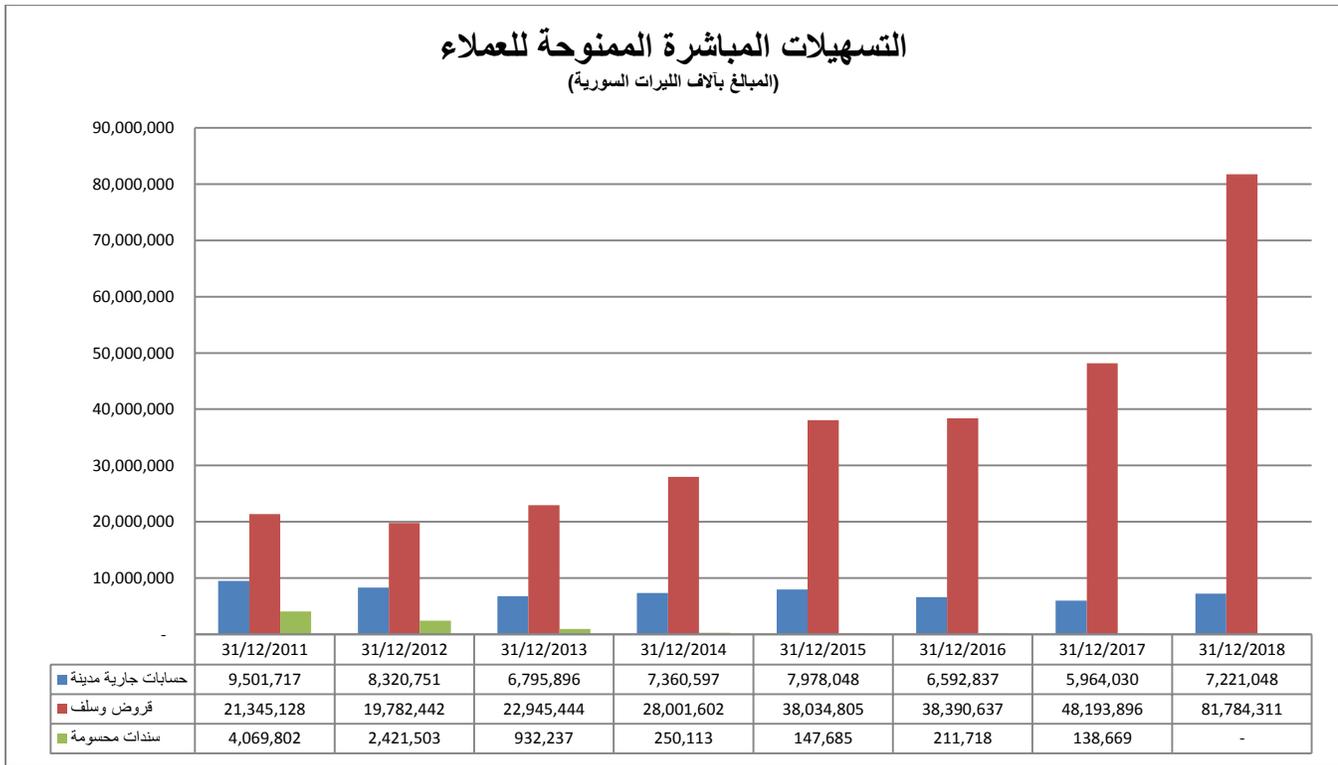
نلاحظ من خلال النظر إلى الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (6) وجود تذبذبات في أرصدة القروض والسلف والسندات المحسومة وفي نسبة الحسابات الجارية المدينة ونسبة السندات المحسومة من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء، بينما نلاحظ وجود استقرار في أرصدة الحسابات الجارية المدينة وفي نسبة القروض والسلف من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء، كما يلي:

- بلغت أدنى قيمة لأرصدة الحسابات الجارية المدينة 5.964 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2017، بينما بلغت أعلى قيمة لها 9.502 مليار ليرة سورية في عام 2011، بمتوسط 7.467 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 1.113 مليار ليرة سورية.
- أدنى قيمة للقروض والسلف كانت 19.782 مليار ليرة سورية في عام 2012، وأعلى قيمة كانت 81.784 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 37.310 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 20.540 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة للسندات المحسومة، فأدنى قيمة لها كانت 0 ليرة سورية في عام 2018، بينما أعلى قيمة كانت 4.070 مليار ليرة سورية في عام 2011، بمتوسط 1.021 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 1.469 مليار ليرة سورية.
- أدنى نسبة لأرصدة الحسابات الجارية المدينة من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء كانت 8% في عام 2018، أما أعلى نسبة فكانت 27.3% في عام 2012، بمتوسط 19% وانحراف معياري 7%.

- بلغت أدنى نسبة للقروض والسلف من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء 61% في عام 2011، بينما أعلى نسبة كانت 92% في عام 2018، بمتوسط 78% وانحراف معياري 11%.
- أدنى نسبة للسندات المحسومة من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء كانت 0% في عام 2018، وأعلى نسبة كانت 12% في عام 2011، بمتوسط 3% وانحراف معياري 4%.

يوضح الرسم البياني رقم (6)، توزيع التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء على كل من الحسابات الجارية المدينة، والسندات المحسومة والقروض ذات الآجال المختلفة.

الرسم البياني رقم (6): توزيع التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

نلاحظ من الرسم البياني بأن معظم توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي في التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء كانت على شكل قروض وسلف حيث وصلت نسبة القروض والسلف من إجمالي محفظة التسهيلات المباشرة إلى 61.1% في عام 2011 ثم ارتفعت هذه النسبة تدريجياً خلال فترة الدراسة حتى وصلت إلى 91.9% في عام 2018 وهو ما يشير إلى اعتماد المصرف في محفظة تسهلاته المباشرة بشكل كبير على

توظيف أمواله في القروض والسلف. أما ثاني أكبر نسبة من إجمالي التسهيلات الاجمالية الممنوحة للعملاء فكانت من نصيب الحسابات الجارية المدينة حيث تراوحت نسبتها ما بين 8.1% و 27.3%. بالنسبة للسندات المحسومة فلم تتجاوز نسبتها خلال الفترة المدروسة الـ 11.7%، وقد لوحظ انخفاض هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة حتى وصلت إلى 0% في عام 2018 وذلك نتيجة استحقاق السندات المحسومة الممنوحة مسبقاً وتوقف المصرف عن منح هذا النوع من السندات⁷.

وبالنظر إلى التطور التاريخي لرصيد القروض والسلف، نلاحظ بأن هذا الرصيد قد انخفض في عام 2012 بنسبة 7% عما كان عليه في عام 2011 (أي من 21.3 مليار ليرة سورية إلى 19.8 مليار ليرة سورية) وذلك من وجهة نظر الباحث نتيجة تزيث المصرف في منح القروض في تلك الفترة كرد فعل على انخفاض السيولة وزيادة نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة بشكل كبير من 14.09% في عام 2011 إلى 31.89% في عام 2012. بعد تلك الفترة، بدء المصرف بسياسة توسعية في منح التسهيلات الائتمانية ليعود ويرتفع رصيد القروض والسلف بشكل تدريجي حتى يصل إلى 81.8 مليار ليرة سورية في عام 2018 وبزيادة نسبتها 70% عن عام 2017. مع العلم بأن متوسط معدل نمو أرصدة القروض والسلف خلال فترة الدراسة وصل إلى 23%.

بالنسبة للحسابات الجارية المدينة، فقد لوحظ انخفاض في رصيدها خلال الفترة المدروسة من 9.5 مليار ليرة سورية في عام 2011 إلى 7.2 مليار ليرة سورية في عام 2018 ويعود ذلك بحسب رأي الباحث بسبب توجه المصرف للحد من منح هذا النوع من التسهيلات لصعوبة إدارتها والتوجه نحو منح القروض لآجال مختلفة. نستنتج من خلال تحليل توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي بأنه يمكن تقسيم هذه التوظيفات إلى ما يلي:

- توظيفات من دون فوائد: والتي تشمل الحسابات الجارية وتحت الطلب مع المصارف المراسلة ومع مصرف سورية المركزي.

- توظيفات مع فوائد: والتي تشمل حسابات الودائع لأجل مع المصارف المراسلة ومع مصرف سورية

⁷ لمزيد من التفاصيل، يرجى النظر إلى الملحق رقم (7) الذي يبين نسب كل نوع من أنواع التسهيلات المباشرة من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء.

المركزي وأرصدة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والتسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء.

- توظيفات بهدف الاستفادة من تغيرات الأسعار في السوق أو امتلاك جزء من أصل معين: والتي تشمل الأصول المالية المتوفرة للبيع والأصول المالية للمتاجرة.

3) مقارنة بين مجموع تمويلات ومجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي:

أ. مجموع تمويلات مقابل مجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي:

بعد الانتهاء من تحليل مكونات مصادر التمويل وتوظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي، قام الباحث بمقارنة مجموع تمويلات المصرف والتي تتألف من ودائع العملاء وودائع المصارف وحقوق المساهمين وتأمينات نقدية مع مجموع توظيفاته والتي تتألف من التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء والتوظيفات مع المصارف المرابطة ومع مصرف سورية المركزي والأصول المالية.

يوضح الجدول رقم (7)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري لمجموع التمويلات ولمجموع التوظيفات ولنسبة مجموع التوظيفات إلى مجموع التمويلات في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

الجدول رقم (7): الإحصاءات الوصفية لمجموع التمويلات ومجموع التوظيفات ولنسبة مجموع التوظيفات إلى مجموع التمويلات

(المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

مقارنة مجموع تمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع مجموع توظيفاته	مجموع التمويلات	مجموع التوظيفات	مجموع توظيفات المصرف/مجموع تمويلاته
أدنى قيمة	73,095,662	65,996,318	90.3%
أعلى قيمة	289,092,617	277,344,430	98.3%
المتوسط	164,358,384	158,745,904	96.1%
الانحراف المعياري	78,424,920	76,997,478	2.6%

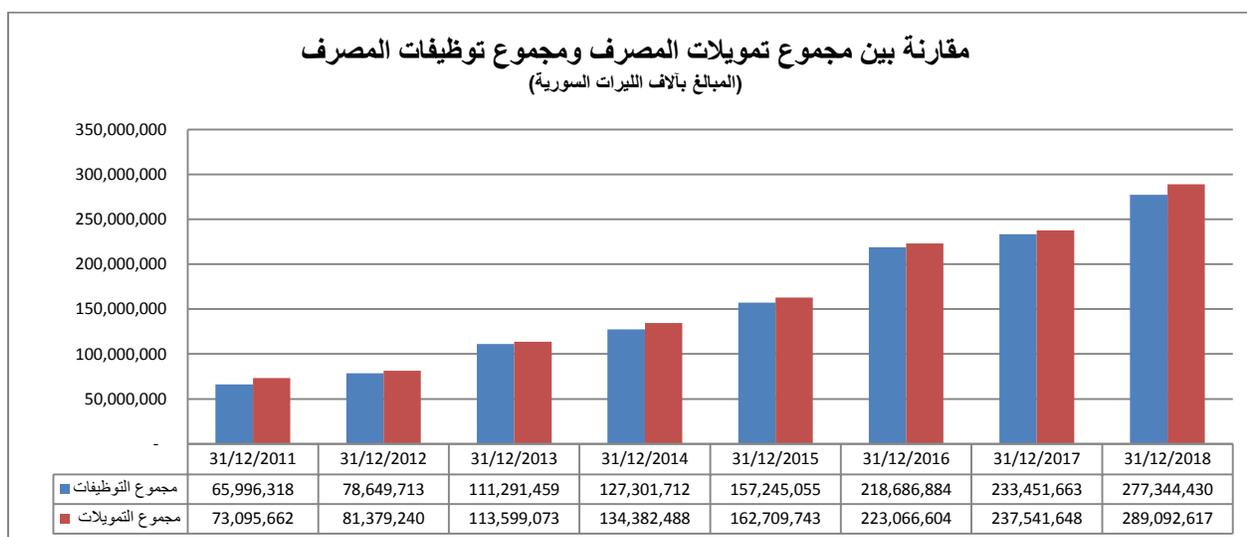
المصدر: من إعداد الباحث

تبين الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (7) وجود تذبذبات في مجموع تمويلات ومجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي، بينما نلاحظ وجود استقرار في نسبة مجموع التوظيفات إلى مجموع التمويلات، كما يلي:

- أدنى قيمة لمجموع تمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي 73.096 مليار ليرة سورية في عام 2011، وأعلى قيمة كانت 289.093 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 164.358 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 78.425 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة لمجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي، فأدنى قيمة لها كانت 65.996 مليار ليرة سورية في عام 2011، بينما أعلى قيمة كانت 277.344 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 158.746 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 76.997 مليار ليرة سورية.
- بلغت أدنى نسبة لمجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي إلى مجموع تمويلاته 90.3% في عام 2011، بينما أعلى نسبة كانت 98.3% في عام 2017، بمتوسط 96.1% وانحراف معياري 2.6%.

يبين الرسم البياني رقم (7)، مقارنة مجموع تمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع مجموع توظيفاته:

الرسم البياني رقم (7): مقارنة مجموع تمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع مجموع توظيفاته



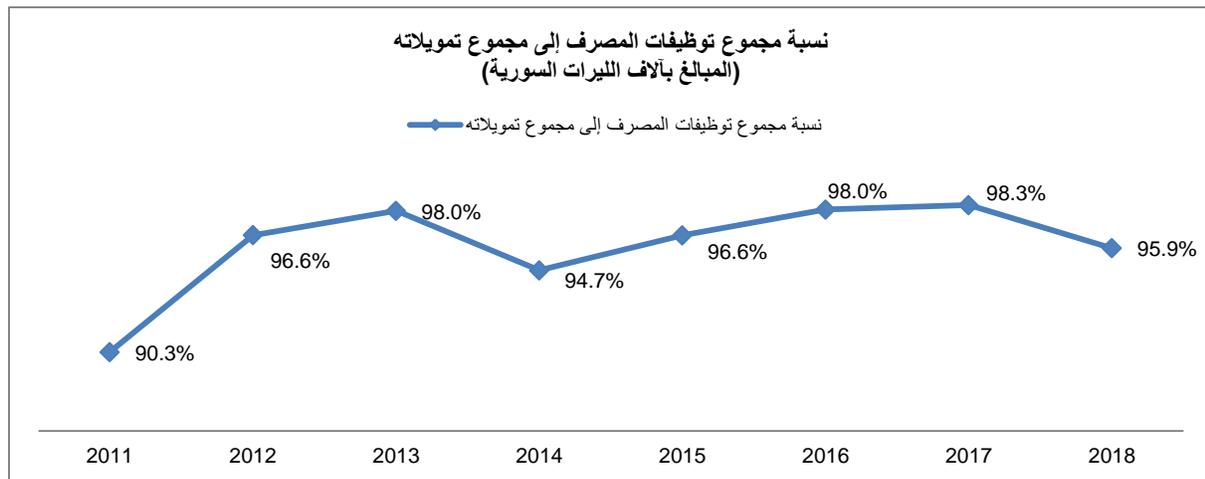
المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

بالنظر إلى الرسم البياني، يتبين لنا ارتفاع أرصدة تمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي بشكل تدريجي خلال الفترة المدروسة حيث بلغ متوسط معدل نمو تمويلات المصرف 22%، ويعود ذلك بشكل رئيسي لارتفاع رصيد ودائع العملاء في المصرف (وهو ما تم تحليله مسبقاً في هذا البحث في فقرة مصادر التمويل في بنك بيمو السعودي الفرنسي). فشهدت الفترة بين عام 2012 وعام 2013 ارتفاعاً في تمويلات المصرف بنسبة 40% وهي أكبر نسبة ارتفاع خلال الفترة المدروسة. بينما شهدت الفترة بين عام 2015 وعام 2016 أكبر ارتفاع في تمويلات المصرف كقيمة حيث بلغت قيمة ارتفاع رصيد تمويلات المصرف مبلغ 60 مليار ليرة سورية. أما فيما يتعلق بتوظيفات المصرف، فقد شهدت ارتفاعاً خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الممنوحة للعملاء والتوظيفات مع المصارف المراسلة ومع مصرف سورية المركزي والأصول المالية (والتي تم التطرق إلى أسبابها سابقاً في هذا البحث في فقرة التوظيفات في بنك بيمو السعودي الفرنسي). فبلغ متوسط معدل نمو أرصدة التوظيفات في بنك بيمو السعودي الفرنسي 23%.

ب. نسبة مجموع توظيفات المصرف إلى مجموع تمويلاته:

يبين الرسم البياني رقم (8)، التغير الحاصل في نسبة مجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي إلى مجموع تمويلاته خلال الفترة المدروسة:

الرسم البياني رقم (8): التغير الحاصل في نسبة مجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي إلى مجموع تمويلاته



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

نلاحظ من الرسم البياني بأن أقل نسبة توظيف لتمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي كانت في عام 2011، حيث بلغت هذه النسبة 90.3%. ثم أخذت هذه النسبة بالارتفاع في عامي 2012 و 2013 إلى 96.6% و 98% على التوالي بسبب ازدياد أرصدة التوظيفات (أي من 66 مليار ليرة سورية في عام 2011 إلى 79 مليار ليرة سورية في عام 2012 ثم إلى 111 مليار ليرة سورية في عام 2013) بنسبة تفوق ازدياد أرصدة التمويلات (أي من 73 مليار ليرة سورية في عام 2011 إلى 81 مليار ليرة سورية في عام 2012 ثم إلى 114 مليار ليرة سورية في عام 2013). ثم انخفضت هذه النسبة في عام 2014 إلى 94.7% بسبب ازدياد أرصدة التمويلات بنسبة أكبر من ازدياد أرصدة التوظيفات عن عام 2013، لتعود بعد ذلك وترتفع نسبة مجموع التوظيفات إلى مجموع التمويلات بشكل تدريجي لتصل في عام 2017 إلى 98.3% وهي أفضل نسب توظيف حققها بنك بيمو السعودي الفرنسي لتمويلاته خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى ازدياد أرصدة توظيفات المصرف بنسبة أكبر من ازدياد أرصدة تمويلاته، حيث ازدادت أرصدة توظيفات المصرف في عام 2017 بنسبة 7% عن عام 2016 (أي من 219 مليار ليرة سورية في عام 2016 إلى 233 مليار ليرة سورية في عام 2017)، بينما ازدادت أرصدة تمويلات المصرف في عام 2017 بنسبة 6% عن عام 2016 (أي من 223 مليار ليرة سورية في عام 2016 إلى 238 مليار ليرة سورية في عام 2017). وفي عام 2018 ازدادت أرصدة التمويلات بنسبة أكبر من أرصدة التوظيفات مما أدى إلى انخفاض نسبة مجموع التوظيفات إلى مجموع التمويلات إلى 95.9%.

لمعرفة مدى استغلال بنك بيمو السعودي الفرنسي للتمويلات التي تحمل فائدة في توظيفات تُدر إيراد للمصرف، قام الباحث بإعداد مقارنة بين مجموع التمويلات التي تحمل تكلفة ومجموع التوظيفات التي تولد إيراد للمصرف وذلك من خلال استبعاد أرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب للعملاء وللمصارف وأرصدة التأمينات النقدية من مجموع التمويلات، بالإضافة إلى استبعاد أرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف المرأسلة ولدى مصرف سورية المركزي من مجموع التوظيفات، كما يلي:

ت. مجموع التمويلات التي تحمل تكلفة مقابل مجموع التوظيفات التي تُدر إيراد لبنك بيمو

السعودي الفرنسي:

يوضح الجدول رقم (8)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري لمجموع التمويلات التي تحمل تكلفة ولمجموع التوظيفات التي تُدر إيراد ولنسبة مجموع التوظيفات التي تُدر إيراد إلى مجموع التمويلات التي تحمل تكلفة في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

الجدول رقم (8): الإحصاءات الوصفية لمجموع التمويلات التي تحمل تكلفة ولمجموع التوظيفات التي تُدر إيراد ولنسبة مجموع هذه التوظيفات إلى مجموع هذه التمويلات (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

مقارنة مجموع التوظيفات التي تُدر إيراد مع مجموع التمويلات التي تحمل فائدة	مجموع التمويلات التي تحمل تكلفة	مجموع التوظيفات التي تُدر إيراد	مجموع التوظيفات التي تُدر إيراد/مجموع مصادر التمويل التي تحمل تكلفة
أدنى قيمة	30,775,283	47,948,147	128%
أعلى قيمة	108,094,629	171,134,611	203%
المتوسط	58,911,145	102,293,762	175%
الانحراف المعياري	28,461,034	47,393,612	27%

المصدر: من إعداد الباحث

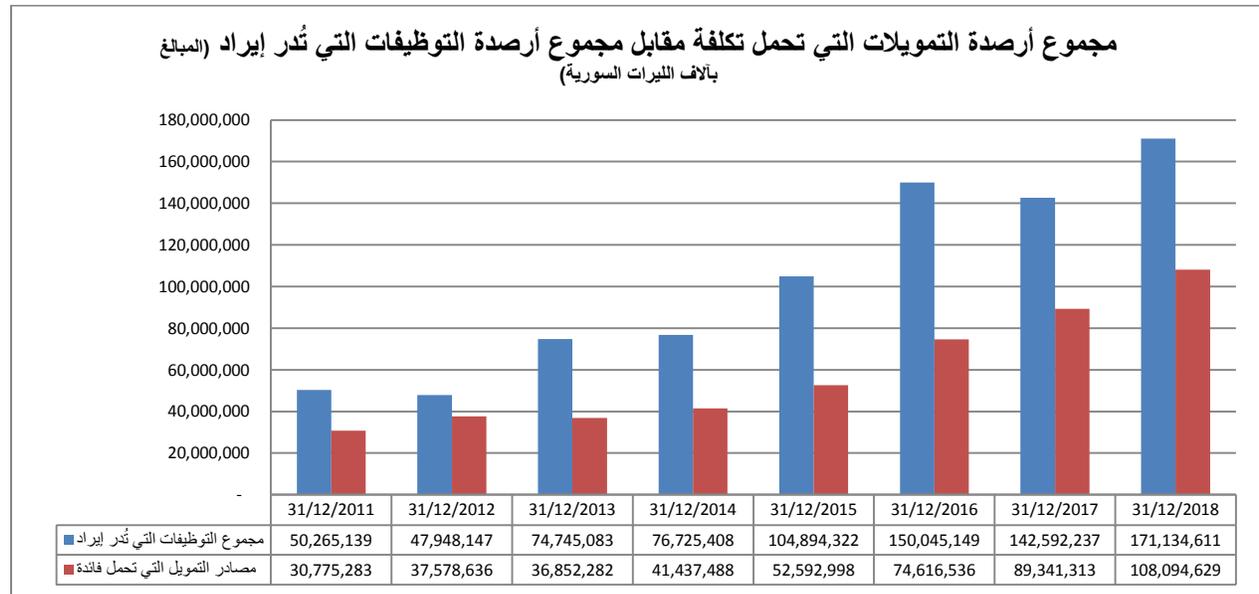
تبين الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (8) وجود تذبذبات في مجموع تمويلات التي تحمل تكلفة ومجموع توظيفات التي تُدر إيراد لبنك بيمو السعودي الفرنسي، بينما نلاحظ وجود استقرار في نسبة مجموع هذه التوظيفات إلى مجموع هذه التمويلات، كما يلي:

- أدنى رصيد لمجموع تمويلات بنك بيمو السعودي الفرنسي التي تحمل تكلفة كان 30.775 مليار ليرة سورية في عام 2011، وأعلى رصيد كان 108.095 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 58.911 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 28.461 مليار ليرة سورية.

- بالنسبة لمجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي التي تُدر إيراد ، فأدنى رصيد كان 47.948 مليار ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد كان 171.135 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 102.294 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 47.394 مليار ليرة سورية.
- بلغت أدنى نسبة لمجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي التي تُدر إيراد إلى مجموع تمويلاته التي تحمل تكلفة 128% في عام 2012، بينما أعلى نسبة كانت 203% في عام 2013، بمتوسط 175% وانحراف معياري 27%.

يبين الرسم البياني رقم (9)، مجموع أرصدة التمويلات التي تحمل تكلفة مقابل مجموع أرصدة التوظيفات التي تُدر إيراد لبنك بيمو السعودي الفرنسي:

الرسم البياني رقم (9): مجموع أرصدة التمويلات التي تحمل تكلفة مقابل مجموع أرصدة التوظيفات التي تُدر إيراد



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

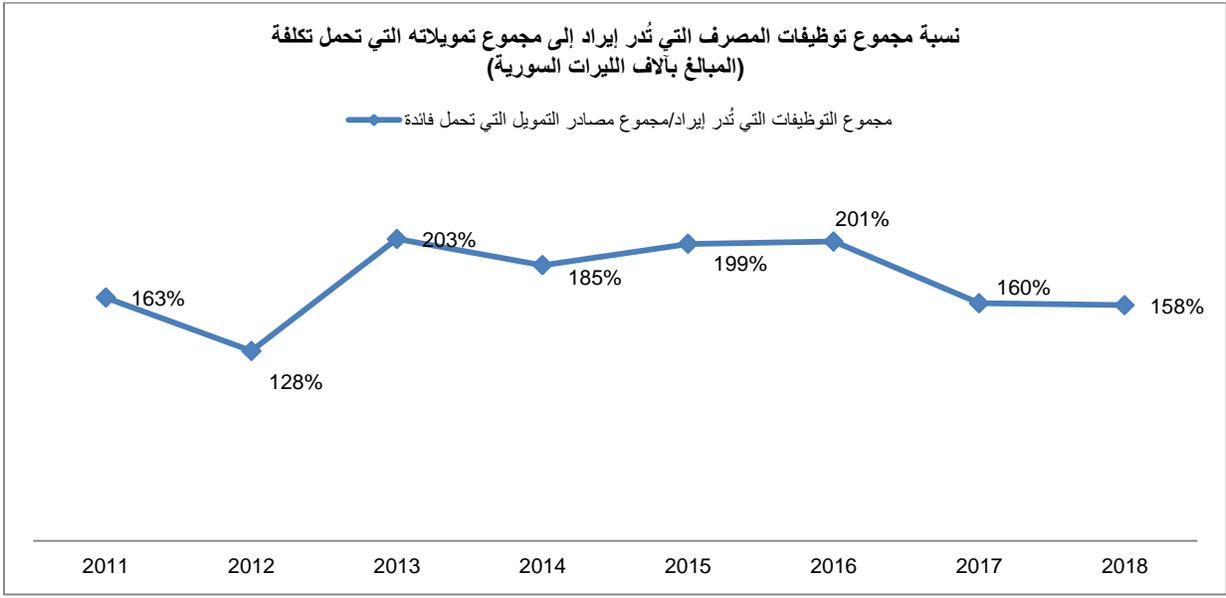
نلاحظ من خلال النظر إلى الرسم البياني رقم (9) بأن أرصدة توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي التي تُدر إيراد قد فاقت تمويلاته التي تحمل تكلفة في كافة أعوام الدراسة مما يدل على أن بنك بيمو السعودي الفرنسي يقوم باستغلال التمويلات التي تحمل فائدة في توظيفات تُدر إيراد للمصرف. قام الباحث بدراسة معدلات نمو هذه التمويلات والتوظيفات خلال أعوام الدراسة، فتبين بأن متوسط معدل نمو توظيفات المصرف التي تُدر

فائدة كانت 21%، بينما بلغ متوسط معدل نمو التمويلات التي تحمل تكلفة 20%.

ث. نسبة مجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي التي تُدر إيراد إلى مجموع تمويلاته التي تحمل تكلفة:

يبين الرسم البياني رقم (10)، التغير الحاصل في نسبة مجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي التي تُدر إيراد إلى مجموع تمويلاته التي تحمل تكلفة خلال الفترة المدروسة:

الرسم البياني رقم (10): التغير الحاصل في نسبة مجموع التوظيفات التي تُدر إيراد إلى مجموع التمويلات التي تحمل تكلفة



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

نلاحظ من الرسم البياني رقم (10)، بأن نسبة مجموع توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي التي تُدر إيراد إلى مجموع تمويلاته التي تحمل تكلفة قد فاقت الـ 100% في كافة أعوام الدراسة، فأدنى نسبة كانت 128% في عام 2012 وكانت بسبب انخفاض رصيد التوظيفات التي تُدر إيراد عما كانت عليه في عام 2011 بنسبة 5% مقابل ارتفاع رصيد التمويلات التي تحمل تكلفة عن عام 2011 بنسبة 22%.

بينما أعلى نسبة كانت 203% في عام 2013 بسبب ارتفاع رصيد التوظيفات التي تُدر إيراد عما كانت عليه في عام 2012 بنسبة 56% مقابل انخفاض رصيد التمويلات التي تحمل تكلفة عن عام 2012 بنسبة 2%

ثالثاً: مقارنة بين الفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

يوضح الجدول رقم (9)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري للفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد وصافي إيرادات الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

الجدول رقم (9): الإحصاءات الوصفية للفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد ولصافي إيرادات الفوائد (المبالغ بالآلاف الليرات

السورية)

مقارنة بين الفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد	إيرادات الفوائد	الفوائد المدفوعة	صافي إيرادات الفوائد
أدنى قيمة	2,862,087	1,103,264	1,353,730
أعلى قيمة	12,474,892	4,108,474	8,366,418
المتوسط	5,705,992	1,973,507	3,732,485
الانحراف المعياري	3,454,894	956,967	2,573,225

المصدر: من إعداد الباحث

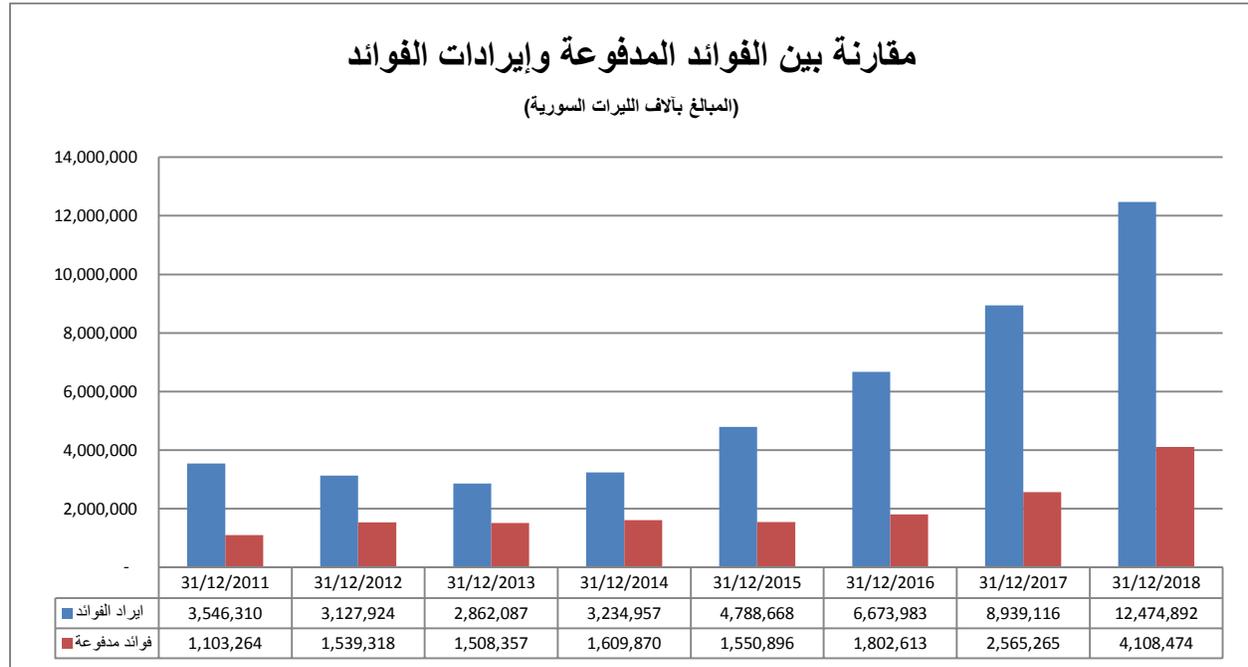
نلاحظ من الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (9) وجود تذبذبات في إيرادات الفوائد والفوائد المدفوعة وصافي إيرادات الفوائد، كما يلي:

- بلغ أدنى رصيد لإيرادات الفوائد 2.862 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2013، بينما بلغ أعلى رصيد لها 12.475 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 5.706 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 3.455 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للفوائد المدفوعة 1.103 مليار ليرة سورية في عام 2011، وأعلى رصيد كان 4.108 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 1.974 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 956.967 مليون ليرة سورية.

- بالنسبة لصافي إيرادات الفوائد، فأدنى رصيد له كان 1.354 مليار ليرة سورية في عام 2013، بينما أعلى رصيد كان 8.366 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 3.732 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 2.573 مليار ليرة سورية.

تم إعداد مقارنة بين كل من الفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد كما يبين الرسم البياني رقم (11):

الرسم البياني رقم (11): مقارنة بين الفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

يبين الرسم البياني بأن إيرادات الفوائد قد انخفضت بشكل تدريجي خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2013 فوصلت نسبة الانخفاض في عام 2013 إلى 19% عن عام 2011 بسبب انخفاض إيرادات الفوائد من السندات المحسومة ومن تسهيلات التجزئة. بينما أخذت أرصدة إيرادات الفوائد بالارتفاع تدريجياً بعد عام 2013 لتصل إلى 12.5 مليار ليرة سورية في عام 2018 وهي أعلى قيمة وصلت إليها إيرادات الفوائد خلال الفترة المدروسة وبنسبة ارتفاع 39.55% عن ما كانت عليه في عام 2017، ويعود سبب الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أرصدة إيرادات الفوائد الناتجة عن التسهيلات الائتمانية المباشرة للشركات على شكل قروض وسلف من 3 مليار ليرة

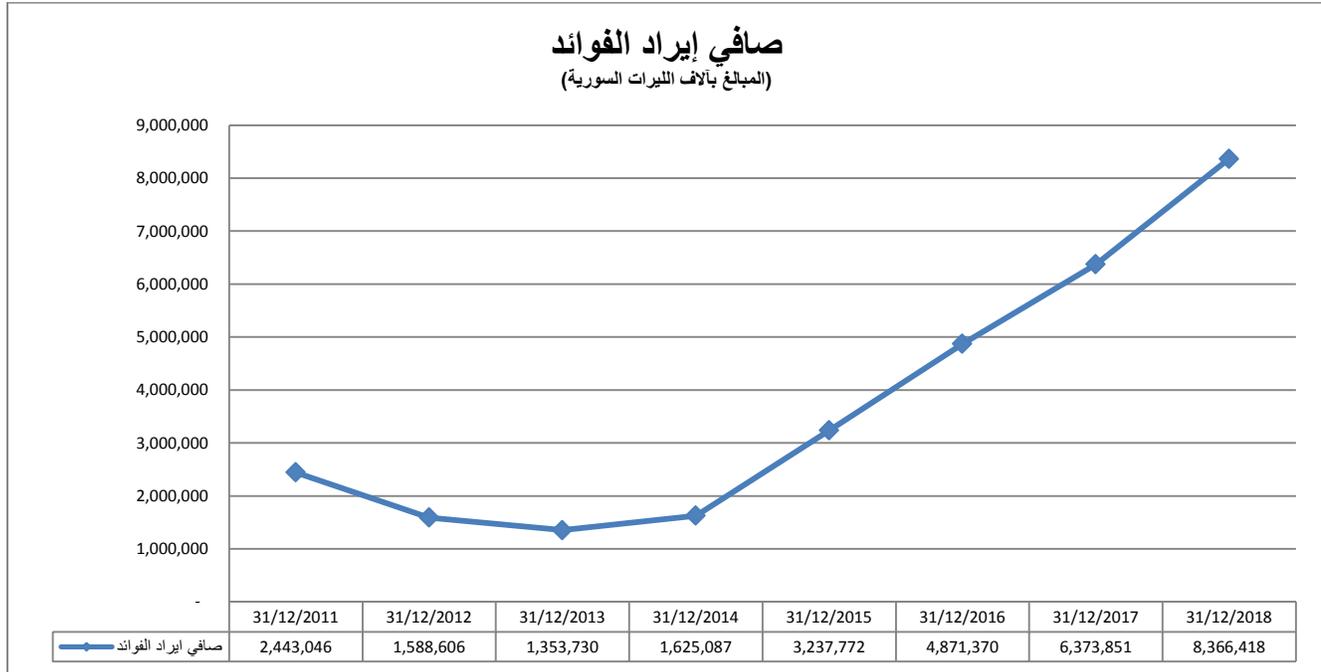
سورية في عام 2017 إلى 6 مليار ليرة سورية في عام 2018 كنتيجة لارتفاع أرصدة القروض والسلف خلال عامي 2017 و2018.

فيما يتعلق بالفوائد المدفوعة فقد تذبذبت قيمتها بين صعود وهبوط من الفترة الممتدة بين عام 2011 وعام 2015 كنتيجة للتغيرات التي حصلت في قيم ودائع العملاء لأجل وودائع التوفير (والتي تم الإشارة إليها في فقرة ودائع العملاء في بنك بيمو السعودي الفرنسي)، لتعود وترتفع بعد عام 2015 لتصل إلى أعلى قيمة لها في عام 2018 وهي 4.1 مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة عن عام 2017 تتجاوز الـ 60%. السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة يعود إلى زيادة مبلغ الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء لأجل في عام 2018 بنسبة 69% عن عام 2017.

الرسم البياني رقم (12)، يوضح قيم صافي إيراد الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة المدروسة:

- صافي إيراد الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة المدروسة:

الرسم البياني رقم (12): قيم صافي إيراد الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

نلاحظ من الرسم البياني لصافي إيرادات الفوائد انخفاض في عام 2013 عن عام 2011 بنسبة 45% بسبب انخفاض إيرادات الفوائد في عام 2013 بنسبة 19% عن عام 2011 مقابل ارتفاع قيمة الفوائد المدفوعة في عام 2013 بنسبة 37% عن عام 2011. ثم أخذت هذه النسبة بالازدياد بعد عام 2013 لتصل إلى أعلى قيمة لها في عام 2018 (أي 8.4 مليار ليرة سورية) وبنسبة زيادة 31% عن عام 2017 بسبب ارتفاع قيمة إيرادات الفوائد بقيمة أكبر من قيمة الارتفاع في الفوائد المدفوعة. (تم مسبقاً في فقرة المقارنة بين الفوائد المدفوعة وإيرادات الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي توضيح أسباب الارتفاع والانخفاض في إيرادات الفوائد والمدفوعة).

رابعاً: إدارة الأصول والالتزامات في بنك بيمو السعودي الفرنسي:

1. إدارة مخاطر السيولة:

أ. توزيع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق:

يقوم بنك بيمو السعودي الفرنسي بتوزيع الأصول والالتزامات خلال الفترة المدروسة على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق ضمن الفئات الزمنية التالية:

- عند الطلب إلى أقل من 8 أيام.
- بين 8 أيام وشهر.
- بين شهر و3 أشهر.
- بين 3 أشهر و6 أشهر.
- بين 6 أشهر و9 أشهر.
- بين 9 أشهر وسنة.
- أكثر من سنة.

يوضح الجدول رقم (10)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري للأصول في بنك بيمو السعودي الفرنسي على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق:

الجدول رقم (10): الإحصاءات الوصفية للأصول على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق

التحليل الوصفي للأصول على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	بين 8 أيام وشهر	بين شهر و3 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 أشهر و9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة
أدنى قيمة	41,320,211,587	2,760,805,222	2,942,838,075	3,189,973,943	1,415,120,149	810,860,592	6,677,715,863
أعلى قيمة	123,524,174,076	21,853,764,326	45,510,665,247	37,381,681,587	17,756,865,698	19,381,981,361	49,708,964,963
المتوسط	70,599,493,410	12,138,868,539	21,545,424,365	17,975,405,115	7,350,374,584	7,421,087,427	17,096,968,800
الانحراف المعياري	30,231,990,538	7,351,816,265	12,983,885,547	12,811,456,709	6,220,450,241	7,475,843,495	14,398,278,463

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (10) وجود تذبذبات في الأصول في كافة الفترات الزمنية، كما يلي:

- بلغ أدنى رصيد للأصول في الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" 41.320 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2011، بينما بلغ أعلى رصيد لها 123.524 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 70.599 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 30.232 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للأصول في الفئة الزمنية "بين 8 أيام وشهر" 2.761 مليار ليرة سورية في عام 2011، وأعلى رصيد كان 21.854 مليار ليرة سورية في عام 2014، بمتوسط 12.139 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 7.352 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة للأصول في الفئة الزمنية "بين شهر و3 أشهر"، فأدنى رصيد لها كان 2.943 مليار ليرة سورية في عام 2011، بينما أعلى لها كان 45.511 مليار ليرة سورية في عام 2016، بمتوسط 21.545 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 12.984 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للأصول في الفئة الزمنية "بين 3 أشهر و6 أشهر" هو 3.190 مليار ليرة سورية في عام 2011، بينما أعلى رصيد هو 37.382 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 17.975 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 12.811 مليار ليرة سورية.

- بلغ أدنى رصيد للأصول في الفئة الزمنية "بين 6 أشهر و 9 أشهر" 1.415 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2012، بينما بلغ أعلى رصيد لها 17.757 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 7.350 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 6.220 مليار ليرة سورية.
 - بالنسبة للأصول في الفئة الزمنية "بين 9 أشهر وسنة"، فأدنى رصيد لها كان 810.861 مليون ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد لها كان 19.382 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 7.421 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 7.476 مليار ليرة سورية.
 - أدنى رصيد للأصول في الفئة الزمنية "أكثر من سنة" هو 6.678 مليار ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد هو 49.709 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 17.097 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 14.398 مليار ليرة سورية.
- يوضح الجدول رقم (11)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري للالتزامات في بنك بيمو السعودي الفرنسي على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق:

الجدول رقم (11): الإحصاءات الوصفية للالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق

التحليل الوصفي للالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	بين 8 أيام وشهر	بين شهر و 3 أشهر	بين 3 أشهر و 6 أشهر	بين 6 أشهر و 9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة
أدنى قيمة	45,731,455,445	10,656,909,814	3,490,300,603	4,113,867,520	1,398,607,264	1,243,355,930	165,689,140
أعلى قيمة	198,527,582,097	25,984,127,273	15,959,843,566	16,419,872,227	6,149,255,338	5,541,492,779	883,105,576
المتوسط	111,410,199,788	15,808,255,000	8,520,962,083	9,516,269,484	3,163,003,581	2,721,072,021	419,540,440
الانحراف المعياري	54,155,218,007	5,222,235,420	4,911,118,028	4,235,768,281	1,963,735,988	1,748,586,234	239,344,303

المصدر: من إعداد الباحث

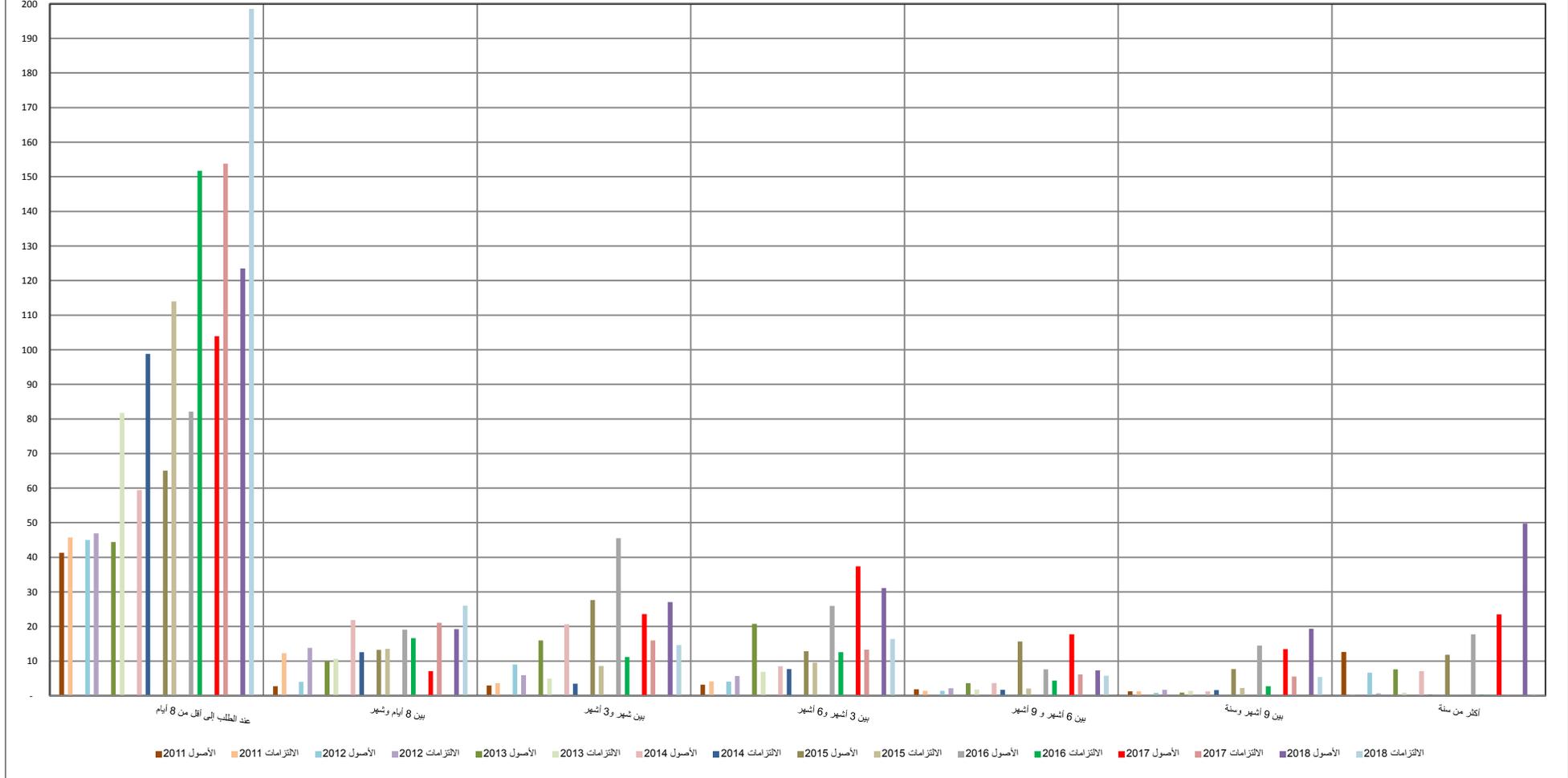
تبين الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (11) وجود تذبذبات في الالتزامات في كافة الفترات الزمنية، كما يلي:

- أدنى رصيد للالتزامات في الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" 45.731 مليار ليرة سورية في عام 2011، وأعلى رصيد كان 198.528 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 111.410 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 54.155 مليار ليرة سورية.

- بلغ أدنى رصيد للالتزامات في الفئة الزمنية "بين 8 أيام وشهر" 10.657 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2013، بينما بلغ أعلى رصيد لها 25.984 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 15.808 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 5.222 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة للالتزامات في الفئة الزمنية "بين شهر و 3 أشهر"، فأدنى رصيد لها كان 3.490 مليار ليرة سورية في عام 2014، بينما أعلى رصيد لها كان 15.960 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 8.521 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 4.911 مليار ليرة سورية.
- بلغ أدنى رصيد للالتزامات في الفئة الزمنية "بين 3 أشهر و 6 أشهر" 4.114 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2011، بينما بلغ أعلى رصيد لها 16.420 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 9.516 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 4.236 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للالتزامات في الفئة الزمنية "بين 6 أشهر و 9 أشهر" هو 1.399 مليار ليرة سورية في عام 2011، بينما أعلى رصيد هو 6.149 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 3.163 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 1.964 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة للالتزامات في الفئة الزمنية "بين 9 أشهر وسنة"، فأدنى رصيد لها كان 1.243 مليار ليرة سورية في عام 2011، بينما أعلى رصيد لها كان 5.541 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 2.721 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 1.749 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للالتزامات في الفئة الزمنية "أكثر من سنة" هو 165.689 مليون ليرة سورية في عام 2015، بينما أعلى رصيد هو 883.106 مليون ليرة سورية في عام 2013، بمتوسط 419.540 مليون ليرة سورية وانحراف معياري 239.344 مليون ليرة سورية.

الرسم البياني رقم (13): توزيع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق

الأصول مقابل الالتزامات بحسب فترة الاستحقاق
(المبالغ بمليارات الليرات السورية)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

بالنظر إلى الرسم البياني رقم (13)، يتضح لنا وجود نمو بمعدلات متفاوتة في الأصول والالتزامات بحسب فترة الاستحقاق. قام الباحث باحتساب متوسط معدل النمو للأصول والالتزامات لكل فئة زمنية ضمن الفترة المدروسة كما يبين الجدول رقم (12)، وتبين له بأن متوسط معدل النمو للأصول يفوق متوسط معدل نمو الالتزامات في كافة الفئات الزمنية باستثناء الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" وهو ما يبرر زيادة فجوة الاستحقاق السالبة ضمن هذه الفئة الزمنية خلال فترة الدراسة (والذي سيتم التطرق لها في فقرة تحليل فجوة الاستحقاق).

الجدول رقم (12): متوسط معدل النمو للأصول والالتزامات بحسب فترة الاستحقاق لكل فئة زمنية

متوسط معدل نمو الالتزامات	متوسط معدل نمو الأصول	متوسط معدل النمو للأصول وللالتزامات لكل فئة زمنية
25%	17%	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام
13%	61%	بين 8 أيام وشهر
33%	54%	بين شهر و3 أشهر
22%	80%	بين 3 أشهر و6 أشهر
29%	70%	بين 6 أشهر و9 أشهر
28%	91%	بين 9 أشهر وسنة
26%	32%	أكثر من سنة

المصدر: من إعداد الباحث

لتحليل أرصدة ومعدلات نمو الأصول والالتزامات، قام الباحث بتقسيم الفئات الزمنية إلى ثلاث أقسام رئيسية، كما يلي⁸:

القسم الأول: يتضمن معدلات نمو الأصول والالتزامات ضمن الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام". حيث نلاحظ بأن متوسط معدل نمو الالتزامات يفوق متوسط معدل نمو الأصول، ويعود ذلك إلى الحجم الكبير للتدفقات النقدية الناتجة عن استحقاق ودائع العملاء حيث تراوحت نسبة ودائع العملاء التي تستحق ضمن هذه الفئة إلى إجمالي أرصدة ودائع العملاء التي تستحق ضمن كافة الفئات الزمنية بين 64% و82% بسبب تركيز الودائع تحت الطلب ضمن هذه الفئة، فرصيد ودائع العملاء في نهاية

⁸ الملحق رقم (8) يظهر توزيع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق.

عام 2011 كان 44 مليار ليرة سورية ثم أخذ هذا الرصيد بالازدياد بشكل تدريجي بمتوسط معدل نمو بلغ 25% حتى وصل إلى 189 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018. على صعيد آخر، نلاحظ بأن ازدياد متوسط معدل نمو الأصول ضمن هذه الفئة ناتج بشكل رئيسي عن النقد والأرصدة لدى مصرف سورية المركزي ولدى المصارف (تحت الطلب ولأجل) ولاسيما الأرصدة تحت الطلب، حيث بلغت أرصدة النقد وأرصدة بنك بيمو السعودي الفرنسي لدى مصرف سورية المركزي ولدى المصارف الأخرى في نهاية عام 2011 ما مجموعه 32 مليار ليرة سورية، ثم بدأت هذه الأرصدة بالازدياد التدريجي (بمتوسط معدل نمو بلغ 22%) حتى وصلت في نهاية عام 2018 إلى 121 مليار ليرة سورية (تم تحليل الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي ولدى المصارف الأخرى بشكل تفصيلي في فقرة التوظيفات في بنك بيمو السعودي الفرنسي).

القسم الثاني: يتضمن معدلات نمو الأصول والالتزامات ضمن الفئات الزمنية التي تقع بين الـ 8 أيام والسنة، فنلاحظ من خلال النظر إلى الرسم البياني رقم (13) بأن أرصدة الأصول والالتزامات قد انخفضت بشكل ملحوظ ضمن هذه الفئات الزمنية بالمقارنة مع الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" وذلك نتيجة عدم وجود أرصدة لدى مصرف سورية المركزي ضمن هذه الفئات الزمنية (باستثناء عام 2018 ضمن الفئة "بين 9 أشهر وسنة" والذي يظهر رصيد 2.180 مليار ليرة سورية ناتج عن وديعة مجمدة لدى المصرف المركزي)، وكذلك انخفاض الأرصدة لدى المصارف الأخرى وذلك بالنسبة للأصول، بينما سبب الانخفاض بالنسبة للالتزامات كان نتيجة انخفاض أرصدة ودائع العملاء لتركز الودائع تحت الطلب ضمن الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام".

فيما يلي سيتم تحليل الأصول والالتزامات ضمن كل فئة زمنية:

الفئة الزمنية "بين 8 أيام وشهر": نلاحظ ضمن هذه الفئة بأن الأصول في نهاية عام 2011 قد بلغت 2.8 مليار ليرة سورية، بينما بلغت الالتزامات 12 مليار ليرة سورية. على الرغم من أن الالتزامات قد فاقت الأصول في ذلك العام، إلا أن الأصول قد شهدت نمو بالمجمل خلال أعوام الدراسة الأخرى بمعدلات فاقت معدلات نمو الالتزامات، فوصلت إلى 19 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2018، بينما وصلت الالتزامات إلى 26 مليار ليرة سورية مما ساهم في انخفاض فجوة الاستحقاق السالبة التي ظهرت في نهاية

عام 2011. مع العلم بأن أسباب ارتفاع معدلات نمو الأصول ضمن هذه الفترة تنوعت بين ازدياد الأرصدة والإيداعات لدى المصارف، وازدياد أرصدة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. بينما سبب نمو الالتزامات يعود بشكل رئيسي إلى ازدياد أرصدة ودائع العملاء.

الفئة الزمنية "بين شهر و 3 أشهر": في نهاية عام 2011، ظهرت فجوة استحقاق سالبة نتيجة تجاوز أرصدة الالتزامات أرصدة الأصول، إلا أن أعوام الدراسة التالية (حتى عام 2016) شهدت ازدياد ملحوظ في الأصول تجاوز الازدياد في الالتزامات مما أدى إلى تحول فجوة الاستحقاق السالبة في عام 2011 إلى فجوة موجبة في عام 2012، كما أن هذه الفجوة الموجبة قد ازدادت بشكل تدريجي حتى عام 2016 لتعود وتنخفض في عام 2017 بسبب الانخفاض الملحوظ بالإيداعات والأرصدة لدى المصارف، لتعود وترتفع في عام 2018 نتيجة ارتفاع الأرصدة لدى المصارف من جديد. بينما يعود سبب الارتفاع في جانب الالتزامات بالمجمل إلى ارتفاع ودائع العملاء خلال هذه الفئة.

الفئة الزمنية "بين 3 أشهر و 6 أشهر": يمكن تقسيم تطور الأصول والالتزامات ضمن هذه الفئة إلى مرحلتين، كما يلي:

- المرحلة الأولى (من عام 2011 إلى عام 2012): تجاوزت أرصدة الالتزامات أرصدة الأصول في عامي 2011 و 2012 بسبب تجاوز أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية ضمن هذه الفئة أرصدة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة والإيداعات لدى المصارف.
- المرحلة الثانية (من عام 2012 إلى عام 2018): شهدت هذه المرحلة نمو كبير في أرصدة الأصول تجاوز نمو أرصدة الالتزامات، ويعود ذلك بشكل رئيسي لازدياد أرصدة الإيداعات لدى المصارف و/أو أرصدة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق و/أو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسب أكبر من ارتفاع أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية التي تستحق ضمن هذه الفئة الزمنية.

الفئة الزمنية "بين 6 أشهر و 9 أشهر": تجاوزت أرصدة الأصول ضمن هذه الفئة الزمنية أرصدة الالتزامات في كافة الأعوام باستثناء عام 2012 بسبب استحقاق الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ

الاستحقاق. كما لوحظ نمو الأصول بالمجمل وخاصة في عامي 2015 و 2017 حيث بلغ معدل النمو في هذين العامين 332% و 134% على التوالي وذلك يعود في عام 2015 إلى ازدياد أرصدة الإيداعات لدى المصارف وأرصدة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، بينما يعود ارتفاع معدل النمو في عام 2017 إلى الازدياد الكبير لأرصدة الإيداعات لدى المصارف.

الفئة الزمنية "بين 9 أشهر و السنة": شهدت هذه الفئة استقرار نسبي في أرصدة الأصول والالتزامات من عام 2011 حتى عام 2014، ثم لوحظ ازدياد في أرصدة الأصول بنسبة تزيد عن نسبة الازدياد في أرصدة الالتزامات من عام 2015 حتى عام 2018، وذلك نتيجة ازدياد أرصدة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في عام 2015 والازدياد الكبير في أرصدة الإيداعات لدى المصارف في الأعوام 2016 و 2017 و 2018.

القسم الثالث: يتضمن معدلات نمو الأصول والالتزامات ضمن الفئة الزمنية "أكثر من سنة"، على الرغم من أن معدل نمو الأصول ضمن هذه الفئة الزمنية قد فاق متوسط معدل نمو الالتزامات بدرجة قليلة، إلا أن أرصدة الأصول قد تجاوزت أرصدة الالتزامات بشكل كبير في كافة أعوام الدراسة، وذلك كون صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تستحق ضمن هذه الفئة الزمنية قد تخطت أرصدة إيداعات العملاء التي تستحق ضمن نفس الفئة.

ولمعرفة مدى المواءمة بين أصول بنك بيمو السعودي الفرنسي والتزاماته، سيتم دراسة فجوة الاستحقاق خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2018.

ب. تحليل فجوة الاستحقاق:

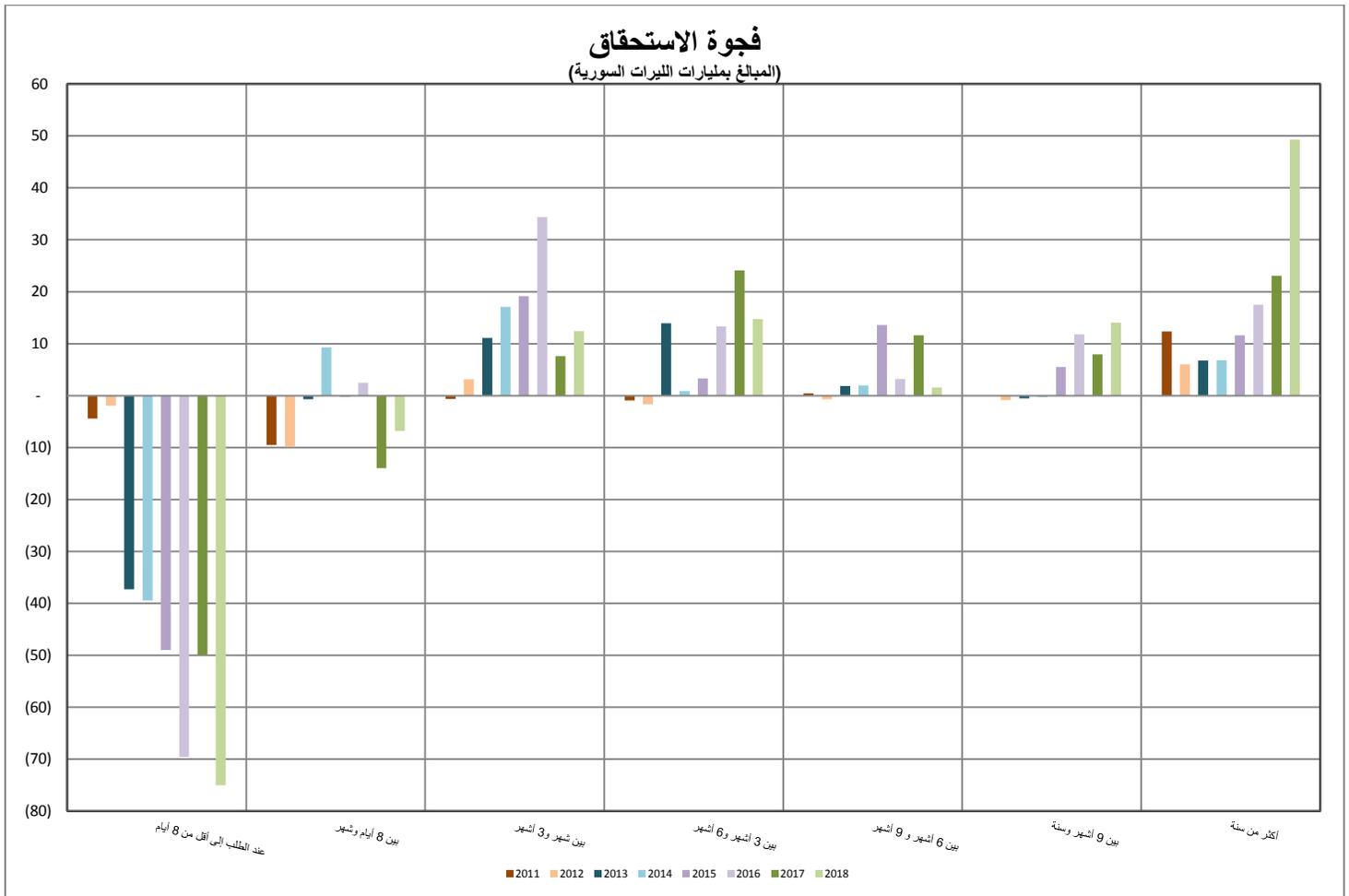
يُظهر الرسم البياني رقم (14)، فجوة الاستحقاق خلال فترة الدراسة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2018، مع العلم بأن بنود الميزانية المستخدمة في احتساب فجوة الاستحقاق تشمل الأصول والالتزامات المشار إليها في الجدول رقم (13):

الجدول رقم (13): بنود الميزانية المستخدمة في احتساب فجوة الاستحقاق

الأصول	الالتزامات
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	ودائع مصارف
أرصدة لدى مصارف	ودائع العملاء
إيداعات لدى مصارف	تأمينات نقدية
موجودات مالية للمتاجرة	مطلوبات أخرى
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-
موجودات مالية متوفرة للبيع	-
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-
موجودات أخرى	-

المصدر: من إعداد الباحث

الرسم البياني رقم (14): فجوة الاستحقاق



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

نلاحظ من خلال النظر إلى الرسم البياني رقم (14) عدم وجود مواعمة بين أصول بنك بيمو السعودي الفرنسي والتزاماته خلال الفترة المدروسة، وقد تجلّى ذلك بوجود فجوات سالبة في بعض الفترات وفجوات موجبة في الفترات الأخرى⁹. كما يلي:

- **الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام":** ظهرت خلال هذه الفئة الزمنية أكبر فجوات الاستحقاق خلال أعوام الدراسة وذلك بالمقارنة مع باقي الفئات الأخرى. فكانت فجوة الاستحقاق سالبة في كافة الأعوام ومتزايدة بشكل متسارع. وصلت فجوة الاستحقاق السالبة في عام 2018 إلى 75 مليار ليرة سورية وهي أكبر فجوة خلال هذه الفئة الزمنية بالمقارنة مع باقي الأعوام. وفي عام 2016، بلغت فجوة الاستحقاق السالبة الـ 69.6 مليار ليرة سورية وهي ثاني أكبر فجوة. بينما تراوحت قيمة فجوة الاستحقاق السالبة خلال أعوام 2013 و 2014 و 2015 و 2017 بين 37.3 مليار ليرة سورية و 49.9 مليار ليرة سورية.

أما أقل فجوة استحقاق ضمن هذه الفئة فقد بلغت الـ 1.9 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2012.

- **الفئة الزمنية "بين 8 أيام وشهر":** يبين الرسم البياني وجود فجوات استحقاق سالبة ضمن هذه الفئة في معظم سنوات الدراسة باستثناء عامي 2014 و 2016 والذين يشيران إلى وجود فجوات استحقاق موجبة. أكبر فجوة استحقاق سالبة كانت في عام 2017 بقيمة 14 مليار ليرة سورية وأقل فجوة استحقاق سالبة كانت في عام 2015 بقيمة 254 مليون ليرة سورية.

بينما بلغت أكبر قيمة لفجوة الاستحقاق الموجبة في عام 2014 الـ 9 مليار ليرة سورية.

- **الفئة الزمنية "بين شهر و 3 أشهر":** نلاحظ ضمن هذه الفئة بأن فجوات الاستحقاق كانت موجبة في كافة أعوام الدراسة باستثناء عام 2011 الذي شهد فجوة استحقاق سالبة بمقدار 659 مليون ليرة سورية. عام 2016 شهد أكبر فجوة استحقاق موجبة، حيث وصلت إلى 34 مليار ليرة سورية، بينما

⁹ الملحق رقم (9) يظهر فجوة الاستحقاق في الفئات الزمنية المختلفة لأعوام الدراسة.

تراوحت فجوات الاستحقاق الموجبة الأخرى ضمن هذه الفئة بين 3 مليار ليرة سورية و 19 مليار ليرة سورية.

- **الفئة الزمنية "بين 3 أشهر و 6 أشهر":** كانت فجوة الاستحقاق موجبة من عام 2013 إلى عام 2018، حيث وُجدت أكبر فجوة استحقاق موجبة ضمن هذه الفئة في عام 2017 بـ 24 مليار ليرة سورية. بينما ظهرت فجوة الاستحقاق السالبة مرتين في عام 2011 بقيمة 924 مليون ليرة سورية وعام 2012 بقيمة 2 مليار ليرة سورية.

- **الفئة الزمنية "بين 6 أشهر و 9 أشهر":** ظهرت فجوة الاستحقاق السالبة ضمن هذه الفئة مرة واحدة في عام 2012 بقيمة 703 مليون ليرة سورية بينما كانت فجوة الاستحقاق موجبة في باقي أعوام الدراسة. فكانت أعلى فجوة موجبة في عام 2015 بـ 14 مليار ليرة سورية، بينما تراوحت فجوة الاستحقاق الموجبة في أعوام الدراسة الأخرى بين 432 مليون ليرة سورية و 12 مليار ليرة سورية.

- **الفئة الزمنية "بين 9 أشهر وسنة":** كانت فجوة الاستحقاق موجبة ضمن هذه الفئة في أعوام 2011 و 2015 و 2016 و 2017 و 2018 بينما كانت سالبة في أعوام 2012 و 2013 و 2014. أكبر فجوة موجبة وُجدت في عام 2018 بـ 14 مليار ليرة سورية بينما أكبر فجوة سالبة كانت في عام 2012 بـ 884 مليون ليرة سورية.

- **الفئة الزمنية "أكثر من سنة":** اقتصرت فجوة الاستحقاق ضمن هذه الفئة على الفجوة الموجبة في كافة أعوام الدراسة، فكانت أعلى قيمة لها في عام 2018 بـ 49 مليار ليرة سورية، بينما تراوحت خلال الأعوام الأخرى بين 6 مليار ليرة سورية و 23 مليار ليرة سورية.

تجدر الإشارة إلى أن تحليل فجوة الاستحقاق لا يتضمن البنود خارج الميزانية وذلك لعدم إدراجها ضمن سلم استحقاقات الأصول والالتزامات المشار إليه في البيانات المالية الموحدة لبنك بيمو السعودي الفرنسي، ولتعذر الحصول عليها من المصدر.

بالعودة إلى أسباب وجود فجوات استحقاق سالبة فنجد بأنها تعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع أرصدة ودائع العملاء المستحقة. بينما تنوعت أسباب وجود فجوات استحقاق موجبة بين ازدياد الأرصدة لدى المصارف (تحت الطلب أو لأجل)، وازدياد أرصدة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

وارتفاع أرصدة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة وبشكل خاص في الفئات الزمنية ذات الاستحقاقات الطويلة (وهو ما تم الإشارة إليه بالتفصيل في هذا البحث ضمن فقرة توزع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق).

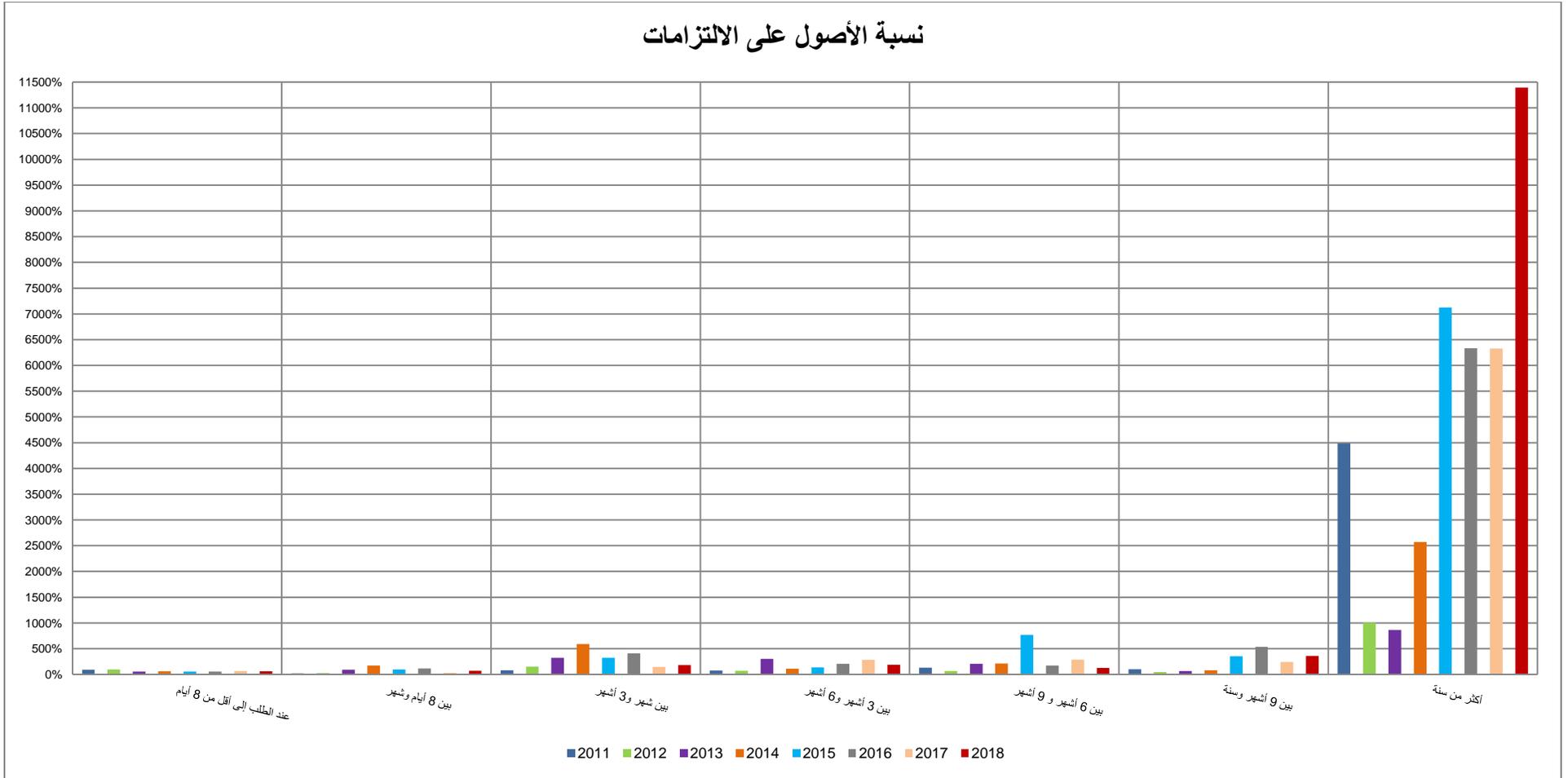
نستنتج من تحليل فجوة الاستحقاق خلال أعوام الدراسة عدم تمكن لجنة إدارة الأصول والالتزامات في المصرف من تحقيق الموازنة بين الأصول والالتزامات التي تستحق ضمن هذه الفئات الزمنية المختلفة. فبنك بيمو السعودي الفرنسي مُعرض إلى مخاطر سيولة مرتفعة خلال الفئات الزمنية التي تُظهر فجوات استحقاق سالبة وبشكل رئيسي خلال الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" وبدرجة أقل خلال الفئة الزمنية "بين 8 أيام وشهر" نتيجة تركيز فجوات الاستحقاق السالبة ضمن هذه الفئات، مما يتطلب من لجنة إدارة الأصول والالتزامات إيلاء اهتمام أكبر في إدارة الأصول والالتزامات ضمن تلك الفئات الزمنية لضمان توفر سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول ما قد يكبد المصرف خسائر على هذه الأصول وخصوصاً عندما لا تكون ظروف السوق مواتية.

كما نلاحظ بأن فجوات الاستحقاق الموجبة قد تركزت في الفئات الزمنية اللاحقة وبالأخص في الفئة الزمنية "أكثر من سنة". فعلى الرغم من أن وجود فجوة استحقاق موجبة يشير إلى توفر السيولة الفائضة التي تمكن بنك بيمو السعودي الفرنسي من الوفاء بالتزاماته عند تواريخ الاستحقاق، إلا أنه بالوقت نفسه يُعد مؤشر سلبي يدل على عدم إدارة السيولة بشكل فعال وعدم الاستفادة من الفائض الكبير من السيولة لزيادة إيرادات المصرف. وعليه، يجب على لجنة إدارة الأصول والالتزامات تطوير سياسة استثمار تساعد على الاستفادة من فائض السيولة الكبير من خلال استثماره في مختلف قنوات التوظيف المتوفرة مما سيساهم في تحقيق عائد مناسب على هذه الاستثمارات يساعد على زيادة أرباح المصرف مع ضمان المحافظة على السيولة الكافية للوفاء بالتزامات المستحقة.

ت. نسبة الأصول على الالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق:

الرسم البياني رقم (15): نسبة الأصول على الالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق

نسبة الأصول على الالتزامات



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

يبين الرسم البياني رقم (15) نسبة الأصول على الالتزامات خلال أعوام الدراسة وذلك بحسب كل فئة زمنية، فنلاحظ بأن هذه النسبة كانت متقلبة بين ارتفاع وانخفاض في جميع الفئات الزمنية باستثناء الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام". 63% من الفئات الزمنية المدروسة كانت نسبة الأصول على الالتزامات فيها أكبر من 100% وهو ما يشير إلى وجود فائض سيولة ضمن معظم الفئات.

أعلى نسب للأصول على الالتزامات في كافة أعوام الدراسة كانت ضمن الفئة الزمنية "أكثر من سنة"، حيث تراوحت بين 864% (وكان ذلك في عام 2013) و11,395% (في عام 2018). السبب وراء هذه النسب الكبيرة وللازداد الكبير لها يعود إلى أن رصيد صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة المتزايد خلال هذه الأعوام قد تخطى كامل مجموع أرصدة الالتزامات التي تستحق ضمن هذه الفئة الزمنية بما فيها أرصدة إيداعات العملاء (وهو ما تم الإشارة إليه سابقاً في هذا البحث ضمن فقرة توزع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق).

بينما تركزت أقل نسب للأصول على الالتزامات بشكل عام في الفئات الزمنية ذات الاستحقاقات القصيرة (أي "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" و"بين 8 أيام وشهر") في كافة أعوام الدراسة باستثناء عامي 2014 و2016 ضمن الفئة الزمنية "بين 8 أيام وشهر". مع العلم بأن أقل نسبة كانت 23% في عام 2011 ضمن الفئة الزمنية "بين 8 أيام وشهر" وذلك كون إيداعات العملاء قد فاقت مجموع كافة بنود الأصول التي تستحق ضمن هذه الفئة.

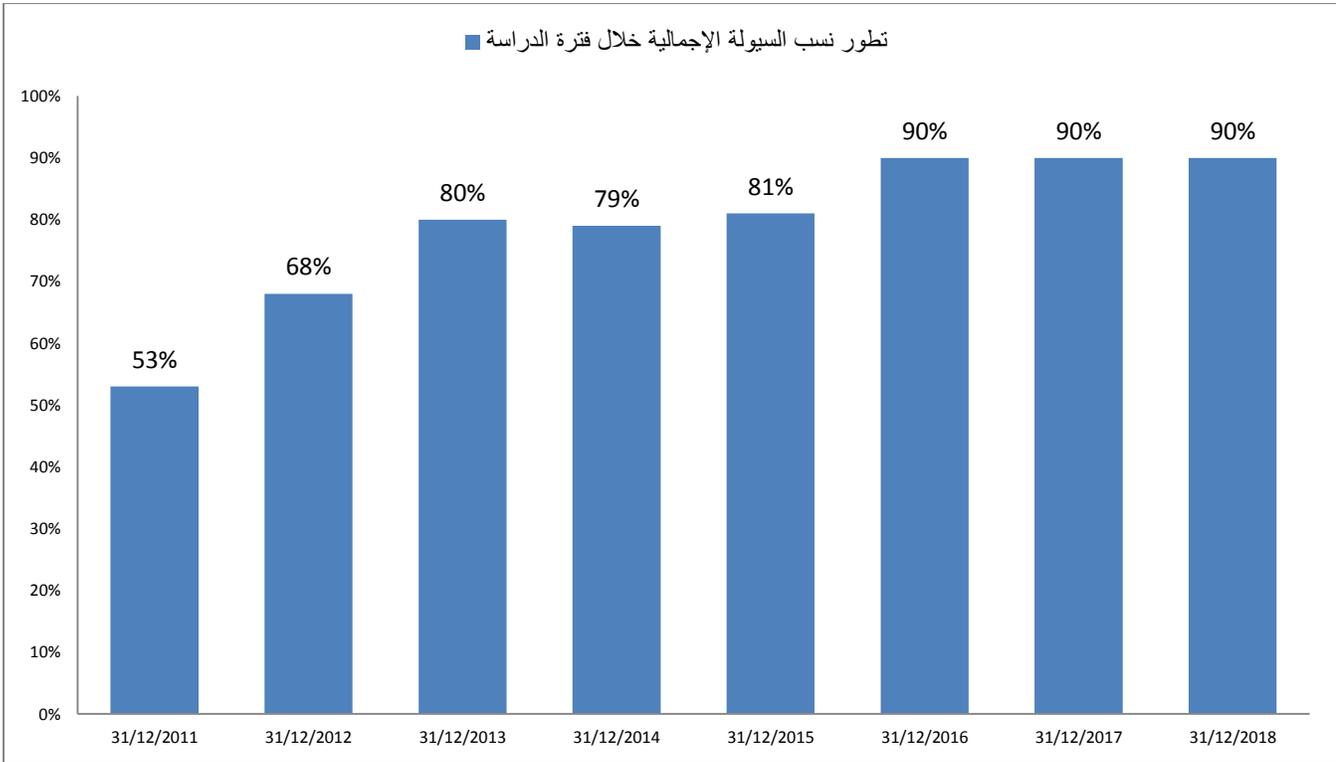
لتدعيم نتائج التحليل السابق، قام الباحث بدراسة تطور نسب السيولة الإجمالية كما هي في نهاية كل عام من أعوام الدراسة، كما يلي:

ث. تطور نسب السيولة الإجمالية خلال فترة الدراسة:

قام الباحث بإعداد الرسم البياني رقم (16) الذي يُظهر وجود سيولة إجمالية مرتفعة وغير مستغلة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، كما يُظهر أيضاً تطور نسب السيولة الإجمالية كما تم الإشارة إليها في البيانات المالية الموحدة في نهاية كل عام من الأعوام المدروسة. مع العلم بأنه تم احتساب نسب السيولة هذه بناءً على قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588 الصادر بتاريخ 22 تشرين الثاني 2009 من خلال

قسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية المتقلة، حيث يطلب مجلس النقد والتسليف من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية الاحتفاظ بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30%:

الرسم البياني رقم (16): تطور نسب السيولة الإجمالية



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

نلاحظ من الرسم البياني رقم (16)، ارتفاع نسبة السيولة بشكل تدريجي خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2016 (مع وجود انخفاض طفيف في عام 2014) لتصل في عام 2016 إلى 90%، وهي النسبة التي استقرت عليها في نهاية عامي 2017 و2018. السبب وراء النسب الكبيرة لسيولة بنك بيمو السعودي الفرنسي الإجمالية يعود برأي الباحث إلى ارتفاع نسب السيولة بالعملات الأجنبية¹⁰. وذلك ناتج عن صعوبة توظيف الفائض في سيولة العملات الأجنبية في قنوات الاستثمار الخارجية بسبب العقوبات

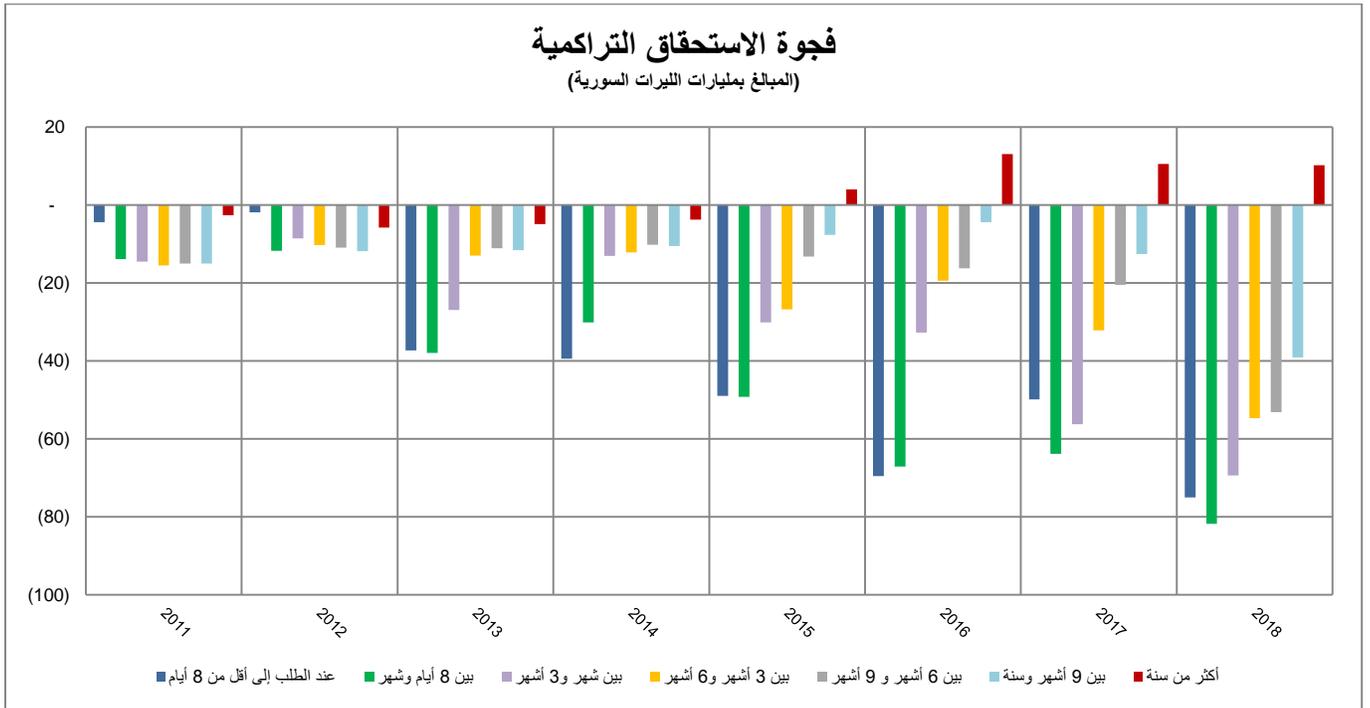
¹⁰ تجدر الإشارة إلى أنه لم يتمكن الباحث من تحليل نسب السيولة بالعملات الأجنبية لعدم توفر بيانات ولتعذر الحصول عليها من المصدر.

الجائزة المفروضة على الجمهورية العربية السورية، وعدم إيجاد حل بديل من قبل لجنة إدارة الأصول والالتزامات لاستثمار هذا الفائض الكبير في نسب السيولة كالتوجه للاستثمار في الدول الصديقة للجمهورية العربية السورية.

أ. تحليل فجوة الاستحقاق التراكمية:

للتعرف على أثر فجوة الاستحقاق التراكمية في التخفيف من فجوات الاستحقاق السلبية التي ظهرت في الفئات الزمنية ذات الاستحقاقات القصيرة، تم إعداد الرسم البياني رقم (17) الذي يُظهر فجوات الاستحقاق التراكمية في فئات الاستحقاق المختلفة للأعوام المدروسة¹¹:

الرسم البياني رقم (17): فجوات الاستحقاق التراكمية في فئات الاستحقاق المختلفة



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

¹¹ الملحق رقم (10) يظهر فجوات الاستحقاق التراكمية في الفئات الزمنية المختلفة لأعوام الدراسة.

نلاحظ من الرسم البياني بأن أثر القيم الكبيرة لفجوات الاستحقاق السلبية في الفئات الزمنية الأولى ذات الاستحقاقات القصيرة (أي "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" و"بين 8 أيام وشهر") رافق باقي فئات الاستحقاق الأخرى، فشهدت أعوام 2011 و2012 و2013 و2014 فجوات استحقاق تراكمية سلبية في جميع الفترات الزمنية.

بينما استطاعت فجوات الاستحقاق الموجبة للفئات الزمنية ذات الاستحقاقات (من الشهر وأكثر) من التخفيف من الفجوات السالبة بشكل تدريجي في الأعوام 2015 و2016 و2017 و2018 حتى أصبحت هذه الفجوة موجبة في الفئة الزمنية "أكثر من سنة" في كل من هذه الأعوام.

2. إدارة مخاطر سعر الفائدة:

أ. توزيع الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة من الفترة الممتدة بين

عام 2012 و عام 2018:

تم توزيع الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في بيانات بنك بيمو السعودي الفرنسي الموحدة على أساس تواريخ استحقاقها أو طبقاً لإعادة تسعيرها أيهما أقرب، فتم توزيعها على الفئات الزمنية التالية:

- دون الشهر.
- من شهر حتى 3 أشهر.
- من 3 أشهر حتى 6 أشهر.
- من 6 أشهر حتى 9 أشهر.
- من 9 أشهر حتى سنة.
- من سنة حتى سنتين.
- من سنتين حتى 3 سنوات.
- من 3 سنوات حتى 4 سنوات.

- من 4 سنوات حتى 5 سنوات.
- أكثر من 5 سنوات.

تم استبعاد بيانات عام 2011 من هذا التحليل نظراً لاختلاف طريقة التصنيف بحسب الفترات الزمنية المستخدمة في البيانات المالية الموحدة لعام 2011 عن تلك المستخدمة في الأعوام اللاحقة.

يوضح الجدول رقم (14)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في بنك بيمو السعودي الفرنسي على أساس تواريخ استحقاقها أو طبقاً لإعادة تسعيرها أيهما أقرب:

الجدول رقم (14): الإحصاءات الوصفية للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة

التحليل الوصفي للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة على أساس تواريخ استحقاقها أو طبقاً لإعادة تسعيرها أيهما أقرب	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	من 9 أشهر حتى سنة	من سنة حتى سنتين	من سنتين حتى 3 سنوات	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
أدنى قيمة	46,871,131,718	9,139,373,410	4,448,913,886	1,222,830,694	810,860,592	1,791,248,940	1,384,734,167	703,389,993	532,306,604	995,799,649
أعلى قيمة	129,386,153,844	44,925,658,279	36,680,660,094	17,510,469,089	19,267,507,925	22,820,291,721	9,083,789,220	7,267,168,527	4,868,210,964	4,459,542,432
المتوسط	83,081,192,328	23,969,035,417	17,736,742,462	7,991,155,476	8,283,286,449	6,400,251,660	3,718,299,707	2,903,928,831	1,993,337,059	2,415,327,703
الانحراف المعياري	28,728,211,345	10,943,179,832	12,194,311,668	6,282,414,582	7,558,793,857	7,412,681,834	2,740,598,613	2,276,329,195	1,526,137,984	1,369,761,406

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (14) وجود تذبذبات في الأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في كافة الفترات الزمنية، كما يلي:

- بلغ أدنى رصيد للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "دون الشهر" 46.871 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2012، بينما بلغ أعلى رصيد لها 129.386 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 83.081 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 28.728 مليار ليرة سورية.

- أدنى رصيد للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من شهر حتى 3 أشهر" 9.139 مليار ليرة سورية في عام 2012، وأعلى رصيد كان 44.926 مليار ليرة سورية في عام 2016، بمتوسط 23.969 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 10.943 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من 3 أشهر حتى 6 أشهر" هو 4.449 مليار ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد هو 36.681 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 17.737 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 12.194 مليار ليرة سورية.
- بلغ أدنى رصيد للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من 6 أشهر حتى 9 أشهر" 1.223 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2012، بينما بلغ أعلى رصيد لها 17.510 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 7.991 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 6.282 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من 9 أشهر حتى سنة"، فأدنى رصيد لها كان 810.861 مليون ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد لها كان 19.268 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 8.283 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 7.559 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من سنة حتى سنتين" هو 1.791 مليار ليرة سورية في عام 2014، بينما أعلى رصيد هو 22.820 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 6.400 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 7.413 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من سنتين حتى 3 سنوات"، فأدنى رصيد لها كان 1.385 مليار ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد لها كان 9.084 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 3.718 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 2.741 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من 3 سنوات حتى أربع سنوات" هو 703.390 مليون ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد هو 7.267 مليار ليرة

سورية في عام 2018، بمتوسط 2.904 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 2.276 مليار ليرة سورية.

- بلغ أدنى رصيد للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من 4 سنوات حتى 5 سنوات" 532.307 مليون ليرة سورية وكان ذلك في عام 2012، بينما بلغ أعلى رصيد لها 4.868 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 1.993 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 1.526 مليار ليرة سورية.

- بالنسبة للأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "أكثر من 5 سنوات"، فأدنى رصيد لها كان 995.800 مليون ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى لها كان 4.460 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 2.415 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 1.370 مليار ليرة سورية.

يوضح الجدول رقم (15)، أعلى وأدنى قيمة، المتوسط، والانحراف المعياري للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في بنك بيمو السعودي الفرنسي على أساس تواريخ استحقاقها أو طبقاً لإعادة تسعيرها أيهما أقرب:

الجدول رقم (15): الإحصاءات الوصفية للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة

التحليل الوصفي للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة على أساس تواريخ استحقاقها أو طبقاً لإعادة تسعيرها أيهما أقرب	دون الشهر	من شهر حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	من 9 أشهر حتى سنة	من سنة حتى سنتين	من سنتين حتى 3 سنوات	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
أدنى قيمة	61,895,155,707	3,391,363,998	4,801,488,753	1,488,371,454	1,413,290,392	153,183,246	-	-	-	-
أعلى قيمة	218,685,115,036	13,498,518,451	15,146,853,113	5,994,892,238	5,455,412,785	422,193,388	-	-	-	-
المتوسط	136,223,686,237	7,617,425,724	8,425,366,864	3,244,475,276	2,872,068,765	281,565,526	-	-	-	-
الانحراف المعياري	53,944,157,439	4,057,314,575	3,964,347,067	2,019,007,898	1,769,474,274	104,286,733	-	-	-	-

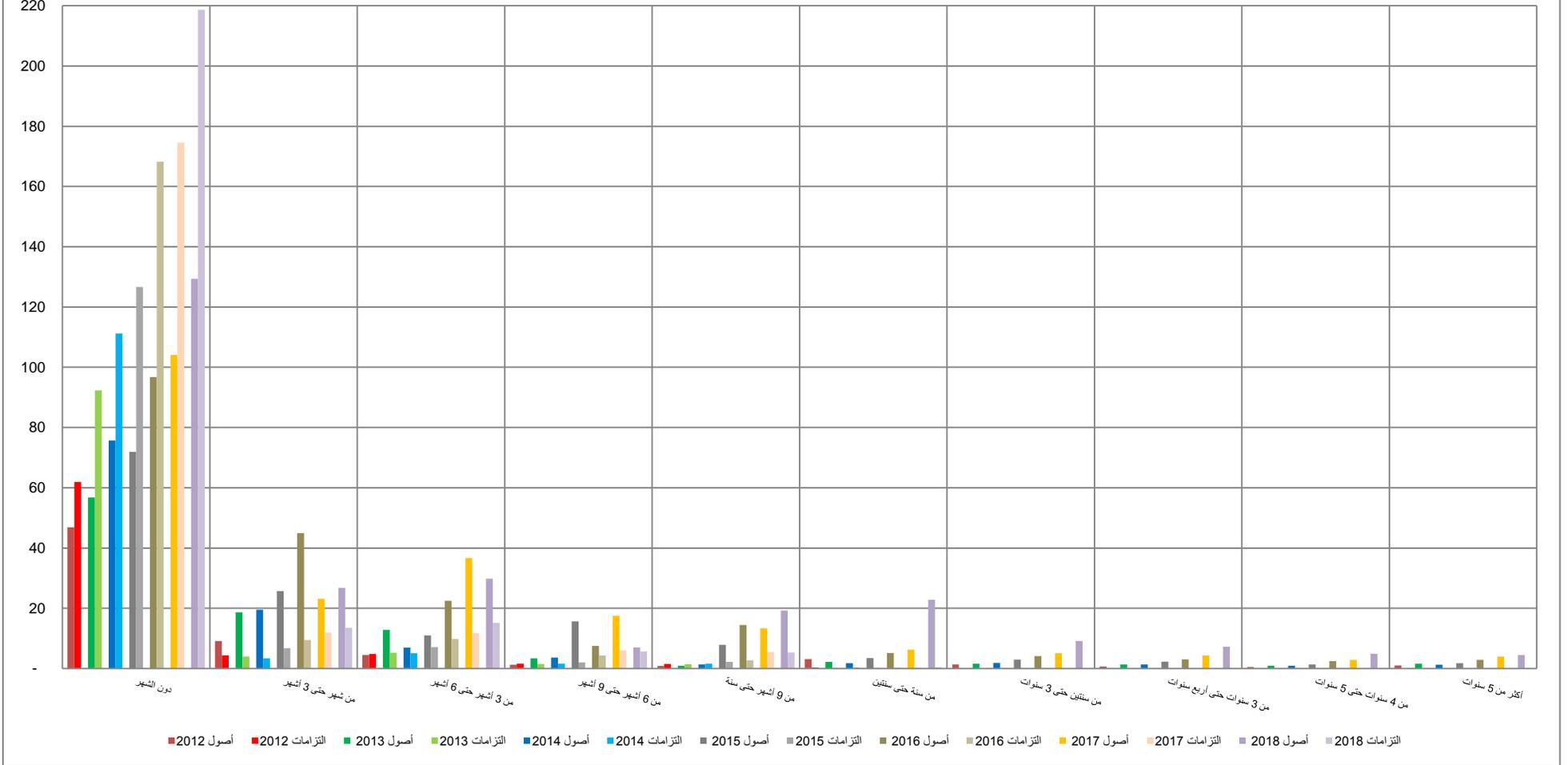
المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الإحصاءات الوصفية المذكورة في الجدول رقم (15) وجود تذبذبات في الالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في كافة الفترات الزمنية، كما يلي:

- بلغ أدنى رصيد للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "دون الشهر" 61.895 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2012، بينما بلغ أعلى رصيد لها 218.685 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 136.224 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 53.944 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من شهر حتى 3 أشهر" 3.391 مليار ليرة سورية في عام 2014، وأعلى رصيد كان 13.499 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 7.617 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 4.057 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من 3 أشهر حتى 6 أشهر" هو 4.801 مليار ليرة سورية في عام 2012، بينما أعلى رصيد هو 15.147 مليار ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 8.425 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 3.964 مليار ليرة سورية.
- بلغ أدنى رصيد للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من 6 أشهر حتى 9 أشهر" 1.488 مليار ليرة سورية وكان ذلك في عام 2013، بينما بلغ أعلى رصيد لها 5.995 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 3.244 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 2.019 مليار ليرة سورية.
- بالنسبة للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من 9 أشهر حتى سنة"، فأدنى رصيد لها كان 1.413 مليار ليرة سورية في عام 2013، بينما أعلى رصيد لها كان 5.455 مليار ليرة سورية في عام 2017، بمتوسط 2.872 مليار ليرة سورية وانحراف معياري 1.769 مليار ليرة سورية.
- أدنى رصيد للالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "من سنة حتى سنتين" هو 153.183 مليون ليرة سورية في عام 2013، بينما أعلى رصيد هو 422.193 مليون ليرة سورية في عام 2018، بمتوسط 281.566 مليون ليرة سورية وانحراف معياري 104.287 مليون ليرة سورية.

الرسم البياني رقم (18): توزيع الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة

الأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة مقابل الالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة
(المبالغ بمليارات الليرات السورية)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

يتبين لنا من الرسم البياني رقم (18)، وجود نمو بشكل عام في الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة بحسب كل فئة زمنية ولكن بمعدلات متفاوتة. تم احتساب متوسط معدل النمو لهذه الأصول والالتزامات وذلك لكل فئة زمنية خلال سنوات الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (16)، وتبين بأن متوسط معدل نمو الأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة يفوق متوسط معدل نمو الالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة بكافة الفئات الزمنية باستثناء الفئة الزمنية "دون الشهر".

الجدول رقم (16): متوسط معدل النمو للأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة

متوسط معدل نمو الالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة	متوسط معدل نمو الأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة	متوسط معدل النمو للأصول وللالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة لكل فئة زمنية
24%	19%	دون الشهر
26%	30%	من شهر حتى 3 أشهر
22%	58%	من 3 أشهر حتى 6 أشهر
29%	89%	من 6 أشهر حتى 9 أشهر
28%	110%	من 9 أشهر حتى سنة
15%	63%	من سنة حتى سنتين
-	39%	من سنتين حتى 3 سنوات
-	51%	من 3 سنوات حتى أربع سنوات
-	48%	من 4 سنوات حتى 5 سنوات
-	32%	أكثر من 5 سنوات

المصدر: من إعداد الباحث

كما نلاحظ من خلال النظر إلى الرسم البياني رقم (18)، عدم وجود مواعمة بين الأصول والالتزامات ذات الحساسية لتقلب سعر الفائدة في كافة الفترات الزمنية.

أما فيما يتعلق بأكبر أرصدة للأصول والالتزامات التي تتأثر بتقلب سعر الفائدة¹²، فنلاحظ بأن معظمها يتركز في الفئة الزمنية "دون الشهر"، بينما تأتي الفئة الزمنية "من شهر حتى 3 أشهر" في المرتبة الثانية من حيث التركيز في معظم أعوام الدراسة باستثناء عامي 2017 و 2018 حيث يظهر الرسم البياني بأن التركيز في هذين العامين في الفئة الزمنية "من 3 أشهر حتى 6 أشهر" كان يفوق التركيز في الفئة "من

¹² الملحق رقم (11) يظهر توزيع الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة.

شهر حتى 3 أشهر". بينما لوحظ تذبذب في أرصدة الأصول والالتزامات ذات الحساسية لأسعار الفائدة في باقي الفئات الزمنية.

ويعود سبب الارتفاع الكبير في أرصدة الأصول والالتزامات التي تتأثر بتقلب سعر الفائدة في الفئة الزمنية "دون الشهر" إلى:

- بالنسبة لارتفاع أرصدة الأصول ذات الحساسية لتقلب سعر الفائدة، فيعود ذلك إلى إدراج حسابات جارية وتحت الطلب لدى مصرف سورية المركزي ولدى المصارف ضمن هذه الفئة، بالإضافة إلى تركيز جزء جيد من تسهيلات العملاء في هذه الفترة.
- بالنسبة لارتفاع أرصدة الالتزامات ذات الحساسية لتقلب سعر الفائدة، فيعود إلى تركيز ودائع العملاء ضمن هذه الفترة.

سيتم فيما يلي عرض فجوة إعادة تسعير الفائدة الناتجة عن عدم الموازنة بين الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب أسعار الفائدة خلال أعوام الدراسة.

ب. فجوة إعادة تسعير الفائدة:

يشير الرسم البياني رقم (19) إلى فجوة إعادة تسعير الفائدة خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2018 وذلك بحسب الفترات الزمنية التي تم التصنيف على أساسها، مع العلم بأن الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب أسعار الفائدة المستخدمة في احتساب فجوة إعادة تسعير الفائدة تشمل على البنود المشار إليها في الجدول رقم (17):

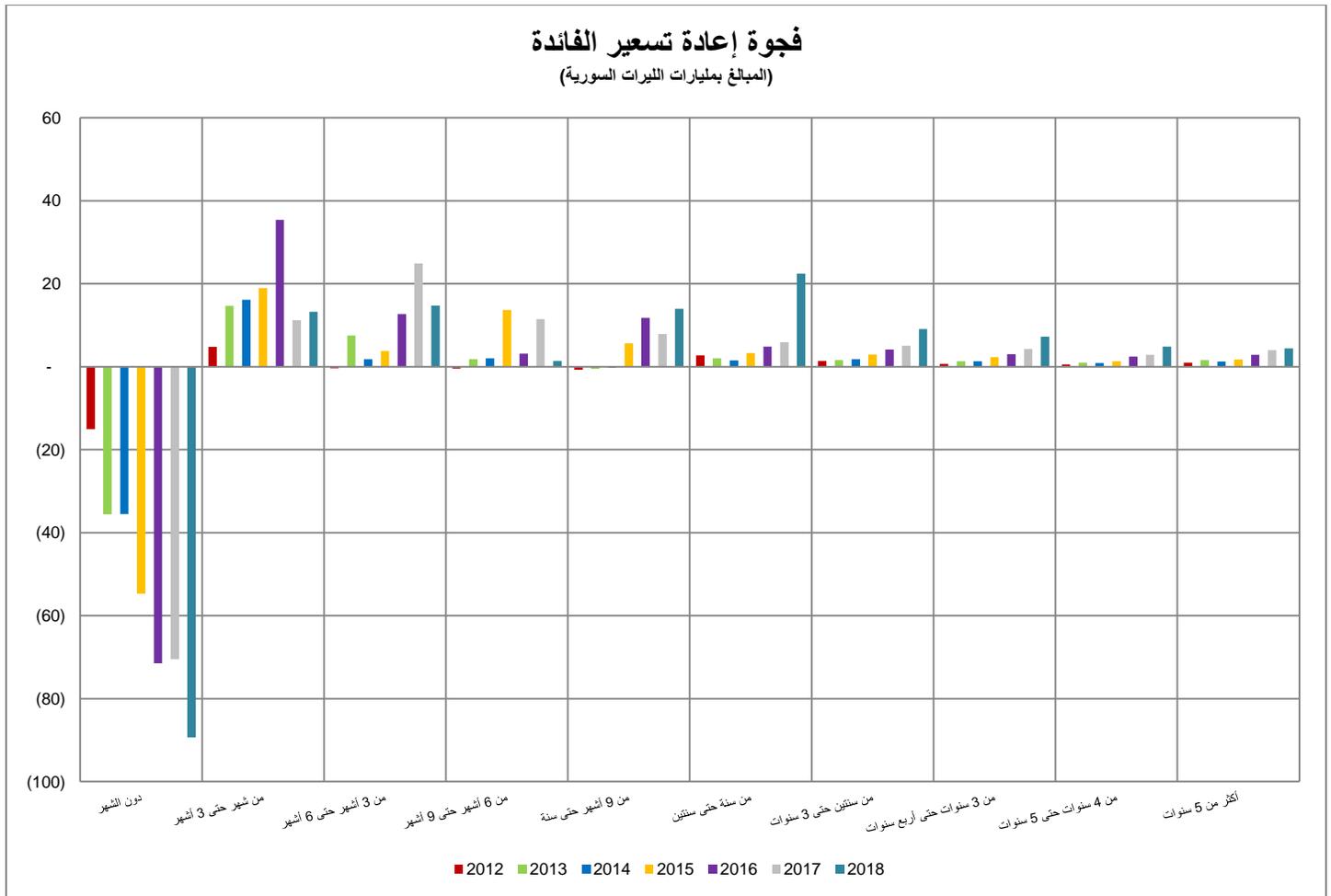
الجدول رقم (17): بنود الميزانية المستخدمة في احتساب فجوة إعادة تسعير الفائدة

الأصول الحساسة تجاه تقلب أسعار الفائدة	الالتزامات الحساسة تجاه تقلب أسعار الفائدة
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	ودائع مصارف
أرصدة لدى مصارف	ودائع العملاء
إيداعات لدى مصارف	تأمينات نقدية
موجودات مالية للمتاجرة	-
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	-
موجودات مالية متوفرة للبيع	-
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-

المصدر: من إعداد الباحث

الرسم البياني رقم (19): فجوة إعادة تسعير الفائدة

فجوة إعادة تسعير الفائدة
(المبالغ بمليارات الليرات السورية)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

نلاحظ من الرسم البياني رقم (19)، بأن معظم الفجوات السالبة كانت في الفئة الزمنية "دون الشهر"، بينما شهدت الفترات الزمنية الأخرى وجود فجوات موجبة في معظم الأعوام¹³. كما يلي:

- **دون الشهر:** ظهر ضمن هذه الفئة الزمنية فجوات سالبة كبيرة في كافة أعوام الدراسة. كما لوحظ مع مرور الأعوام (من عام 2012 حتى عام 2018) زيادة تدريجية للفجوة السالبة ضمن الفترة "دون الشهر" باستثناء عام 2017 والذي شهد انخفاض طفيف في قيمة الفجوة. أكبر فجوة سالبة كانت في عام 2018 بـ 89 مليار ليرة سورية. بينما أقلها كان في عام 2012 بـ 15 مليار ليرة سورية.
- **من شهر حتى 3 أشهر:** نلاحظ ضمن هذه الفترة وجود فجوة موجبة في كافة أعوام الدراسة، حيث تراوحت الفجوة بين 5 مليار ليرة سورية (في عام 2012) و 35 مليار ليرة سورية (في عام 2016).
- **من 3 أشهر حتى 6 أشهر:** شهدت هذه الفترة فجوات موجبة في كامل أعوام الدراسة باستثناء عام 2012 والذي أظهر فجوة سالبة بـ 353 مليون ليرة سورية. أكبر فجوة موجبة كانت في عام 2017 بـ 25 مليار ليرة سورية بينما أقل فجوة موجبة كانت في عام 2014 بـ 2 مليار ليرة سورية.
- **من 6 أشهر حتى 9 أشهر:** تم ملاحظة وجود تذبذب في الفجوة ضمن هذه الفترة، فظهرت الفجوة الموجبة خلال الفترة الممتدة من عام 2013 حتى 2018 بقيم تراوحت بين مليار ليرة سورية و 14 مليار ليرة سورية بينما ظهرت الفجوة السالبة في عام 2012 بـ 399 مليون ليرة سورية.
- **من 9 أشهر حتى سنة:** يمكن تقسيم هذه الفترة من حيث الفجوة إلى قسمين. شهد القسم الأول (من عام 2012 حتى عام 2014) فجوات سالبة بقيم تراوحت بين 212 مليون ليرة سورية و 689 مليون ليرة سورية. بينما شهد القسم الثاني (من عام 2015 حتى عام 2018) فجوات موجبة تراوحت بين 6 مليار ليرة سورية و 14 مليار ليرة سورية.
- **من سنة حتى السنتين:** كانت الفجوة موجبة ضمن هذه الفترة في كافة الأعوام بقيم متقاربة بعض الشيء وصلت إلى 6 مليار ليرة سورية بين عام 2012 وعام 2017، بينما شهد عام 2018 فجوة موجبة (22 مليار ليرة سورية) مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع باقي الأعوام.

¹³ الملحق رقم (12) يظهر فجوات إعادة تسعير الفائدة في الفئات الزمنية المختلفة لأعوام الدراسة.

- من سنتين حتى 3 سنوات: شهدت هذه الفترة فجوات موجبة خلال أعوام الدراسة فبدأت في عام 2012 بـ 1.4 مليار ليرة سورية ثم تصاعدت تدريجياً حتى وصلت إلى 9 مليار ليرة سورية في عام 2018.

- من 3 سنوات حتى 4 سنوات: يبين الرسم البياني وجود فجوات موجبة في كافة أعوام الدراسة والتي تراوحت بين الـ 703 مليون ليرة سورية والـ 7 مليار ليرة سورية.

- من 4 سنوات حتى 5 سنوات: أقتصرت هذه الفترة أيضاً على الفجوات الموجبة. فكان أكبرها قيمة في عام 2018 بـ 5 مليار ليرة سورية، وأقلها في عام 2012 بـ 532 مليون ليرة سورية.

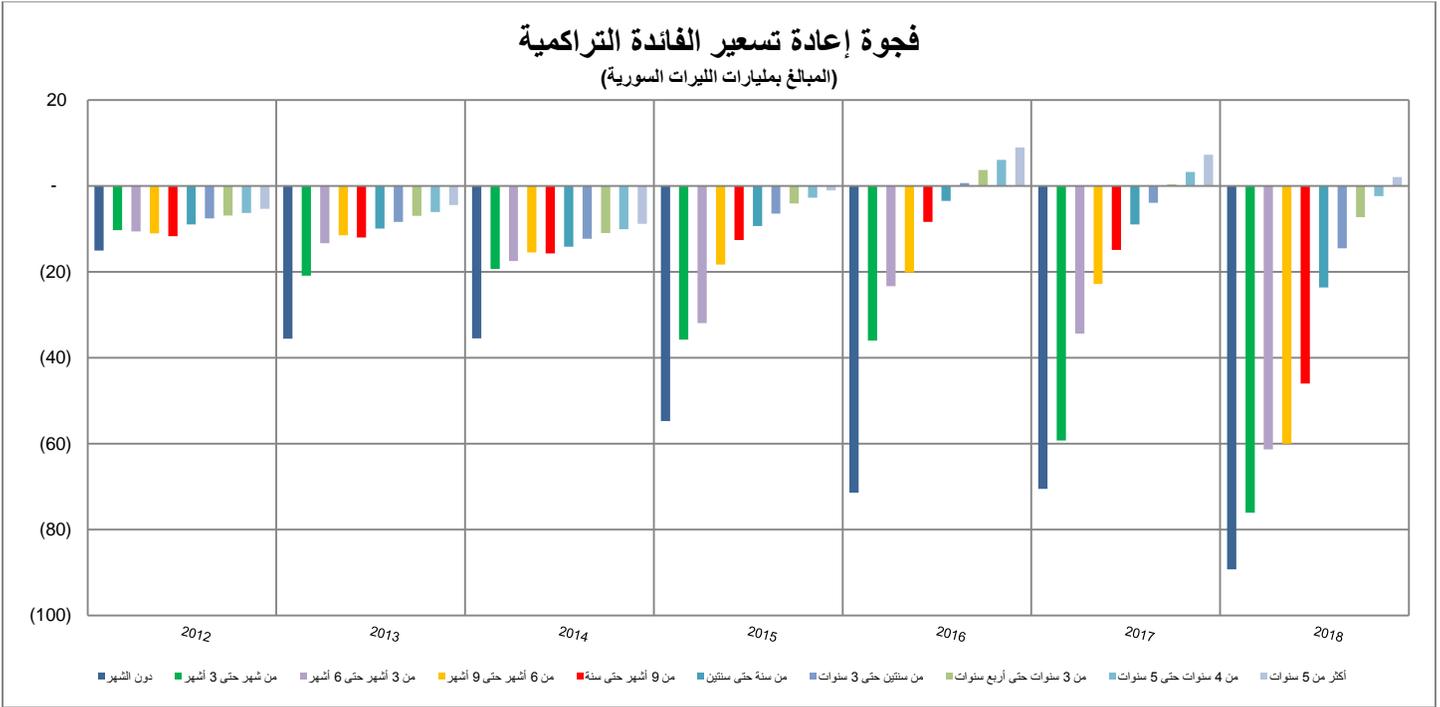
- أكثر من 5 سنوات: لم يختلف الأمر كثيراً في هذه الفترة عن الفترة السابقة من حيث ظهور الفجوة الموجبة في كافة أعوام الدراسة بقيم تراوحت بين الـ 996 مليون ليرة سورية والـ 4 مليار في عام 2018.

للحصول على أثر الفجوة على إيرادات الفوائد في بنك بيمو السعودي الفرنسي سيتم إحتساب فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية. كالتالي:

ت. فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية:

يُظهر الرسم البياني رقم (20) فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2018 وذلك بحسب الفترات الزمنية التي تم التصنيف على أساسها:

الرسم البياني رقم (20): فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية



نلاحظ من الرسم البياني رقم (20)، بأن احتساب وتطبيق الفجوة التراكمية قد أثر على الفئات الزمنية التي تلي الفئة "دون الشهر" حيث أثرت الفجوة السالبة الكبيرة في هذه الفئة على الفجوات الموجبة في الفئات الزمنية التي تليها فجعلت أغلبها سالبة¹⁴.

أما بالنسبة لفجوات إعادة تسعير الفائدة التراكمية الموجبة فقد ظهرت فقط في 3 أعوام. كما يلي:
في عام 2016: في الفئات الزمنية "من سنتين حتى 3 سنوات" و"من 3 سنوات حتى أربع سنوات" و"من 4 سنوات حتى 5 سنوات" و"أكثر من 5 سنوات".
في عام 2017: في الفئات الزمنية "من 3 سنوات حتى أربع سنوات" و"من 4 سنوات حتى 5 سنوات" و"أكثر من 5 سنوات".
في عام 2018: في الفئة الزمنية "أكثر من 5 سنوات".

¹⁴ الملحق رقم (13) يظهر فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية في الفئات الزمنية المختلفة لأعوام الدراسة.

ث. أثر تغير سعر الفائدة على صافي إيراد الفوائد:

نستنتج من تحليل فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية بأن أي ارتفاع في أسعار الفائدة له أثر يتمثل بانخفاض صافي إيراد الفوائد في معظم الفئات الزمنية وذلك لوجود فجوات سالبة فيها ناتجة عن تجاوز أرصدة الالتزامات لأرصدة الأصول، كما يوضح الجدول رقم (18)، أثر ارتفاع سعر الفائدة على صافي إيراد الفوائد ضمن الفئات الزمنية لأعوام الدراسة:

الجدول رقم (18): أثر ارتفاع سعر الفائدة على صافي إيراد الفوائد ضمن الفئات الزمنية

أثر ازدياد سعر الفائدة	2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيراد الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيراد الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيراد الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيراد الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيراد الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيراد الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيراد الفوائد
دون الشهر	سالبة	انخفاض												
من شهر حتى 3 أشهر	سالبة	انخفاض												
من 3 أشهر حتى 6 أشهر	سالبة	انخفاض												
من 6 أشهر حتى 9 أشهر	سالبة	انخفاض												
من 9 أشهر حتى سنة	سالبة	انخفاض												
من سنة حتى سنتين	سالبة	انخفاض												
من سنتين حتى 3 سنوات	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	موجبة	ازدياد	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض
من 3 سنوات حتى أربع سنوات	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	موجبة	ازدياد	موجبة	ازدياد	سالبة	انخفاض
من 4 سنوات حتى 5 سنوات	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	موجبة	ازدياد	موجبة	ازدياد	سالبة	انخفاض
أكثر من 5 سنوات	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	سالبة	انخفاض	موجبة	ازدياد	موجبة	ازدياد	موجبة	ازدياد

المصدر: من إعداد الباحث

بينما نجد بأن أي انخفاض في أسعار الفائدة يؤدي إلى ازدياد صافي إيراد الفوائد في معظم الفئات الزمنية نتيجة وجود الفجوات السالبة في هذه الفئات. يوضح الجدول رقم (19): أثر انخفاض سعر الفائدة على صافي إيراد الفوائد ضمن الفئات الزمنية لأعوام الدراسة:

الجدول رقم (19): أثر انخفاض سعر الفائدة على صافي إيرادات الفوائد ضمن الفئات الزمنية

أثر انخفاض سعر الفائدة	2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيرادات الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيرادات الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيرادات الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيرادات الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيرادات الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيرادات الفوائد	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	الأثر على صافي إيرادات الفوائد
دون الشهر	سالبة	ازدياد												
من شهر حتى 3 أشهر	سالبة	ازدياد												
من 3 أشهر حتى 6 أشهر	سالبة	ازدياد												
من 6 أشهر حتى 9 أشهر	سالبة	ازدياد												
من 9 أشهر حتى سنة	سالبة	ازدياد												
من سنة حتى سنتين	سالبة	ازدياد												
من سنتين حتى 3 سنوات	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	موجبة	انخفاض	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد
من 3 سنوات حتى أربع سنوات	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	موجبة	انخفاض	موجبة	انخفاض	سالبة	ازدياد
من 4 سنوات حتى 5 سنوات	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	موجبة	انخفاض	موجبة	انخفاض	سالبة	ازدياد
أكثر من 5 سنوات	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	سالبة	ازدياد	موجبة	انخفاض	موجبة	انخفاض	موجبة	انخفاض

المصدر: من إعداد الباحث

لغرض التقدير الكمي للتغير في صافي إيرادات الفائدة نتيجة للتغيرات المحتملة في أسعار الفائدة، قام الباحث بدراسة أثر التغير في سعر الفائدة بمقدار $\pm 2\%$ (وهو السعر الافتراضي للتغير التي تحدده بازل 2) على صافي إيرادات الفائدة من خلال استخدام المعادلة التالية:

التغير في صافي إيرادات الفائدة = التغير الافتراضي في سعر الفائدة × الفجوة التراكمية للفئة الزمنية × (متوسط الفترة الزمنية للفجوة/12).

فتم في البداية دراسة أثر الارتفاع في سعر الفائدة 2% على صافي إيرادات الفوائد، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (20):

الجدول رقم (20): أثر الارتفاع في سعر الفائدة 2% على صافي إيرادات الفوائد في الفئات الزمنية حتى الـ 5 سنوات

أثر ارتفاع سعر الفائدة (2%) على صافي إيرادات الفوائد	2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة
دون الشهر	(15,024,023,989)	(12,520,020)	(35,542,163,747)	(29,618,470)	(35,487,450,149)	(29,572,875)	(54,708,954,029)	(45,590,795)	(71,448,487,925)	(59,540,407)	(70,487,416,333)	(58,739,514)	(89,298,961,192)	(74,415,801)
من شهر حتى 3 أشهر	(10,266,780,027)	(34,222,600)	(20,847,333,511)	(69,491,112)	(19,358,267,090)	(64,527,557)	(35,752,124,885)	(119,173,750)	(36,017,777,462)	(120,059,258)	(59,244,756,166)	(197,482,521)	(76,049,150,370)	(253,497,168)
من 3 أشهر حتى 6 أشهر	(10,619,354,894)	(79,645,162)	(13,303,693,779)	(99,777,703)	(17,504,976,585)	(131,287,324)	(31,932,487,696)	(239,493,658)	(23,316,871,760)	(174,876,538)	(34,332,452,304)	(257,493,392)	(61,346,723,304)	(460,100,425)
من 6 أشهر حتى 9 أشهر	(11,018,198,746)	(137,727,484)	(11,449,170,893)	(143,114,636)	(15,480,417,470)	(193,505,218)	(18,254,220,331)	(228,177,754)	(20,131,782,875)	(251,647,286)	(22,816,875,453)	(285,210,943)	(59,979,133,155)	(749,739,164)
من 9 أشهر حتى سنة	(11,707,450,318)	(204,880,381)	(11,956,605,211)	(209,240,591)	(15,692,179,745)	(274,613,146)	(12,601,604,152)	(220,528,073)	(8,374,211,609)	(146,548,703)	(14,907,286,291)	(260,877,510)	(46,011,937,808)	(805,208,912)
من سنة حتى سنتين	(8,939,828,036)	(268,194,841)	(9,927,416,367)	(297,822,491)	(14,145,021,031)	(424,350,631)	(9,323,721,286)	(279,711,639)	(3,483,589,739)	(104,507,692)	(8,987,056,265)	(269,611,688)	(23,613,839,475)	(708,415,184)
من سنتين حتى 3 سنوات	(7,555,093,869)	(377,754,693)	(8,343,190,602)	(417,159,530)	(12,320,834,175)	(616,041,709)	(6,404,106,159)	(320,205,308)	662,860,488	33,143,024	(3,901,959,681)	(195,097,984)	(14,530,050,255)	(726,502,513)
من 3 سنوات حتى أربع سنوات	(6,851,703,876)	(479,619,271)	(6,982,574,553)	(488,780,219)	(10,984,289,828)	(768,900,288)	(4,094,755,510)	(286,632,886)	3,694,642,105	258,624,947	416,690,956	29,168,367	(7,262,881,728)	(508,401,721)
من 4 سنوات حتى 5 سنوات	(6,319,397,272)	(568,745,754)	(6,035,265,103)	(543,173,859)	(10,046,045,766)	(904,144,119)	(2,732,349,678)	(245,911,471)	6,122,620,605	551,035,854	3,293,594,956	296,423,546	(2,394,670,764)	(215,520,369)

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (20) كيف أن صافي إيرادات الفوائد في الفئات الزمنية التي يوجد فيها فجوة تراكمية سالبة يتأثر بشكل سلبي عند ارتفاع سعر الفائدة، وذلك يعود إلى كون الالتزامات ذات الحساسية لتغير سعر الفائدة تفوق الأصول ذات الحساسية لتقلب سعر الفائدة في هذه الفئات. بينما نلاحظ العكس في الفئات الزمنية التي تحمل فجوات تراكمية موجبة والتي تؤثر بشكل إيجابي على صافي إيرادات الفوائد عند ارتفاع سعر الفائدة. لذلك، على لجنة إدارة الأصول والالتزامات في حال توقع ارتفاع سعر الفائدة العمل على زيادة قيم الأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة عن قيم الالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة لتحقيق ازدياد في صافي إيرادات الفائدة.

كما قام الباحث أيضاً بدراسة أثر انخفاض سعر الفائدة 2% على صافي إيرادات الفوائد، وكانت النتائج كما يوضح الجدول رقم (22):

الجدول رقم (21): أثر الانخفاض في سعر الفائدة 2% على صافي إيرادات الفوائد في الفئات الزمنية حتى الـ 5 سنوات

أثر انخفاض سعر الفائدة (2%) على صافي إيرادات الفوائد	2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة	فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	التغير في صافي إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة
دون الشهر	(15,024,023,989)	12,520,020	(35,542,163,747)	29,618,470	(35,487,450,149)	29,572,875	(54,708,954,029)	45,590,795	(71,448,487,925)	59,540,407	(70,487,416,333)	58,739,514	(89,298,961,192)	74,415,801
من شهر حتى 3 أشهر	(10,266,780,027)	34,222,600	(20,847,333,511)	69,491,112	(19,358,267,090)	64,527,557	(35,752,124,885)	119,173,750	(36,017,777,462)	120,059,258	(59,244,756,166)	197,482,521	(76,049,150,370)	253,497,168
من 3 أشهر حتى 6 أشهر	(10,619,354,894)	79,645,162	(13,303,693,779)	99,777,703	(17,504,976,585)	131,287,324	(31,932,487,696)	239,493,658	(23,316,871,760)	174,876,538	(34,332,452,304)	257,493,392	(61,346,723,304)	460,100,425
من 6 أشهر حتى 9 أشهر	(11,018,198,746)	137,727,484	(11,449,170,893)	143,114,636	(15,480,417,470)	193,505,218	(18,254,220,331)	228,177,754	(20,131,782,875)	251,647,286	(22,816,875,453)	285,210,943	(59,979,133,155)	749,739,164
من 9 أشهر حتى سنة	(11,707,450,318)	204,880,381	(11,956,605,211)	209,240,591	(15,692,179,745)	274,613,146	(12,601,604,152)	220,528,073	(8,374,211,609)	146,548,703	(14,907,286,291)	260,877,510	(46,011,937,808)	805,208,912
من سنة حتى سنتين	(8,939,828,036)	268,194,841	(9,927,416,367)	297,822,491	(14,145,021,031)	424,350,631	(9,323,721,286)	279,711,639	(3,483,589,739)	104,507,692	(8,987,056,265)	269,611,688	(23,613,839,475)	708,415,184
من سنتين حتى 3 سنوات	(7,555,093,869)	377,754,693	(8,343,190,602)	417,159,530	(12,320,834,175)	616,041,709	(6,404,106,159)	320,205,308	662,860,488	(33,143,024)	(3,901,959,681)	195,097,984	(14,530,050,255)	726,502,513
من 3 سنوات حتى أربع سنوات	(6,851,703,876)	479,619,271	(6,982,574,553)	488,780,219	(10,984,289,828)	768,900,288	(4,094,755,510)	286,632,886	3,694,642,105	(258,624,947)	416,690,956	(29,168,367)	(7,262,881,728)	508,401,721
من 4 سنوات حتى 5 سنوات	(6,319,397,272)	568,745,754	(6,035,265,103)	543,173,859	(10,046,045,766)	904,144,119	(2,732,349,678)	245,911,471	6,122,620,605	(551,035,854)	3,293,594,956	(296,423,546)	(2,394,670,764)	215,520,369

المصدر: من إعداد الباحث

يُظهر الجدول رقم (21) بأن صافي إيرادات الفوائد يتأثر بشكل إيجابي عند انخفاض سعر الفائدة في الفئات الزمنية التي تحمل فجوات تراكمية سالبة، بينما يتأثر بشكل سلبي في الفئات الزمنية التي تحمل فجوات تراكمية موجبة.

وعليه، في حال توقع انخفاض سعر الفائدة، يتوجب على لجنة إدارة الأصول والالتزامات العمل على زيادة أرصدة الالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة عن أرصدة الأصول ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة لتحقيق ازدياد في صافي إيراد الفائدة.

لمعرفة حساسية صافي إيراد الفوائد لتغير سعر الفائدة بمقدار ($\pm 2\%$) قام الباحث باحتسابها في كل عام من أعوام الدراسة من خلال قسمة التغير النسبي لإيراد الفوائد في كل عام على التغير النسبي لمعدل الفائدة، وكانت النتائج كما يلي¹⁵:

الجدول رقم (22): حساسية صافي إيراد الفوائد لتغير سعر الفائدة بمقدار ($\pm 2\%$)

الحساسية صافي إيراد الفوائد لتغير سعر الفائدة بمقدار $\pm 2\%$	العام
3.5	2012
8.9	2013
6.1	2014
8.5	2015
7.7	2016
7.0	2017
7.8	2018

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (22) مدى حساسية إيراد الفوائد لتغير سعر الفائدة بمقدار ($\pm 2\%$). فصافي إيراد الفوائد لعام 2013 كان الأكثر حساسية بسبب ارتفاع نسبة التغير النسبي للإيراد في هذا العام بالمقارنة مع الأعوام الأخرى حيث وصلت إلى 18%، بينما صافي إيراد الفوائد لعام 2012 كان الأقل حساسية وذلك بسبب انخفاض نسبة التغير النسبي للإيراد في عام 2012 بالمقارنة مع الأعوام الأخرى، فبلغت هذه النسبة الـ 7%. وبالتالي تؤكد نتائج الجدول أعلاه بأن أي تغير بسعر الفائدة سالباً أو إيجاباً 2% يؤدي إلى تغير أكبر بصافي إيراد الفوائد (بالقيمة المطلقة).

¹⁵ تم احتساب التغير النسبي للإيراد في كل عام من أعوام الدراسة من خلال قسمة مجموع التغيرات في إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة لكافة الفئات الزمنية على صافي إيراد الفوائد في نهاية العام. مع الإشارة إلى أنه تم استخدام فجوة إعادة تسعير الفائدة واعتبار "عام واحد" كمؤوسط الفترة الزمنية للفجوة للفئات الزمنية التي تقع بين عام و5 أعوام عند احتساب "التغيرات في إيرادات الفوائد نتيجة التغير في سعر الفائدة" لهذه الفئات وذلك لتحقيق التوافق بين مجموع التغيرات في إيرادات الفوائد وصافي إيراد الفوائد في نهاية العام.

النتائج:

تم التوصل إلى النتائج التالية من خلال الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات:

1. تحتل أرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب للعملاء وللمصارف المراسلة حيز كبير يصل إلى 61% من إجمالي أرصدة تمويلات المصرف. فعلى الرغم من أن ذلك له ميزة تتمثل بعدم دفع فوائد مقابل الحصول على هذه الأموال إلا أنه قد يعرض المصرف إلى مخاطر تركيز ومخاطر سيولة تتمثل بعدم القدرة على تلبية الالتزامات غير المتوقعة مما قد يضطر المصرف لتأمين السيولة اللازمة من خلال اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية أو تصفية بعض الأصول بأسعار غير عادلة.

2. لوحظ وجود فائض سيولة مرتفع في معظم الفئات الزمنية وعدم وضوح الاتجاه العام فيما يتعلق بتوظيف أموال المصرف. فتارةً نجد التوجه نحو منح تسهيلات للعملاء وتارةً أخرى نحو التوظيف مع المصارف المراسلة، دون وجود أسباب واضحة تبرر التغير في التوجه الاستثماري. وهو ما يشير إلى عدم وجود سياسة استثمار واضحة في بنك بيمو السعودي الفرنسي.

3. إن عملية إدارة الأصول والالتزامات في بنك بيمو السعودي الفرنسي تحتاج إلى تحسين وتعزيز، حيث تبين من خلال الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات بأنه يتوجب على بنك بيمو السعودي الفرنسي زيادة فعالية إدارة كل من مخاطر السيولة ومخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وذلك للأسباب التالية:

أ. عدم إدارة ومتابعة تمويلات وتوظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي بالشكل الأفضل، حيث لوحظ بأن 63% من الفئات الزمنية المدروسة كانت نسبة الأصول على الالتزامات فيها (ضمن فئات الاستحقاق لكافة أعوام الدراسة) أكبر من 100%، وهو ما يُعد مؤشر لوجود فائض سيولة كبير ضمن معظم الفئات الزمنية، ولعدم فعالية إدارة الأصول والالتزامات وعدم الاستفادة من السيولة الفائضة في تعظيم إيرادات المصرف.

ب. على الرغم من ارتفاع نسبة توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي إلى تمويلاته في نهاية كل عام من أعوام الدراسة، إلا أنه لوحظ عدم استغلال جزء كبير من الأموال المتاحة لبنك بيمو السعودي الفرنسي في توظيفات تولد عائد للمصرف باعتبار أن متوسط نسبة حسابات بنك بيمو السعودي الفرنسي الجارية وتحت الطلب (من دون فائدة) لدى المصارف المراسلة ولدى مصرف سورية المركزي قد

شكلت ما نسبته 35% من إجمالي أرصدة توظيفات المصرف خلال فترة الدراسة.

ت. عدم مواءمة استحقاقات الأصول والالتزامات مما تسبب بظهور فجوات استحقاق في كافة الفئات الزمنية دون العمل على تلافيها.

ث. ظهور فجوات استحقاق سالبة في كافة أعوام الدراسة وبقيم كبيرة في معظم الأعوام ضمن الفئة الزمنية "عند الطلب إلى أقل من 8 أيام" دون اتخاذ أي إجراءات تصحيحية من قبل لجنة إدارة الأصول والالتزامات، بل على العكس لوحظ نمو هذه الفجوة ضمن هذه الفئة خلال سنوات الدراسة.

ج. لا يتم ضمن البيانات المالية الموحدة لبنك بيمو السعودي الفرنسي إدراج البنود خارج الميزانية (على سبيل المثال وليس الحصر: التسهيلات المباشرة الممنوحة غير المستغلة) ضمن سلم الاستحقاقات المستخدم في توزيع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق. إن ذلك يُعتبر مؤشر لوجود احتمالية عدم الدقة في تحليل واحتساب فجوات الاستحقاق من قبل المصرف مما يعيق أصحاب المصلحة من معرفة مخاطر السيولة الفعلية التي يتعرض لها المصرف ضمن كل فئة استحقاق وذلك بسبب عدم القدرة على احتساب فجوات الاستحقاق للفئات الزمنية بشكل دقيق.

ح. اعتماد المصرف على طريقة واحدة لقياس مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وهي التحليل بواسطة فجوة إعادة تسعير الفائدة والتي تعد من الطرق البسيطة المستخدمة لقياس التعرض لمخاطر سعر الفائدة. فعلى الرغم من أهمية وبساطة واعتماد معظم المصارف على هذه الطريقة، إلا أنه يوجد عدد من نقاط الضعف التي تعيبها، نذكر منها ما يلي:

- لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.
- تتجاهل مخاطر تغير أساس معدلات الفوائد المستعملة للتسعير (Basis Risks).
- الفجوة لا تأخذ في الاعتبار التغيرات التي قد تحدث في توقيت المدفوعات نتيجة للتغيرات في بيئة سعر الفائدة.
- قد تتضمن أخطاء القياس التي حدثت سابقاً.
- تتجاهل مخاطر الائتمان.

خ. لا يتم تقييم التأثير المحتمل للتغير في أسعار الفائدة على صافي إيرادات لبنك بيمو السعودي الفرنسي على مستوى كل فئة زمنية، وذلك من خلال إجراء تحليل حساسية لاتجاهات أسعار الفائدة

المتوقعة في المستقبل، وتأثيرها على التدفقات النقدية للمصرف وعلى إيراداته في كل فئة زمنية.

التوصيات:

1. نظراً لارتفاع أرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب للعملاء وللمصارف المراسلة، يجب على لجنة إدارة الأصول والالتزامات الاستفادة من التجارب العملية لتحديد النسب المثلى لهذه الأرصدة والتي يجب أن يحتفظ بها المصرف لأغراض عملياته التشغيلية، والقيام بالاستفادة من ما تبقى منها في توظيفات تُدر أرباح للمصرف.

2. إن عدم وضوح الاتجاه العام في توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي، بالإضافة إلى وجود فائض سيولة مرتفع يشير إلى عدم وجود سياسة استثمار في المصرف. وبالتالي يجب على لجنة إدارة الأصول والالتزامات إعداد وتطوير سياسة استثمار واضحة (موافق عليها من قبل مجلس الإدارة) لتحديد الاتجاه العام الذي من المفترض أن يسلكه المصرف في توظيفاته وتمويلاته. الأمر الذي سيساعد مجلس إدارة المصرف على تقييم أداء لجنة إدارة الأصول والالتزامات من حيث الالتزام بهذه السياسة. مع التأكيد على ضرورة مراجعة هذه السياسة بشكل دوري من قبل لجنة إدارة الأصول والالتزامات والعمل على تحديثها عند الضرورة.

3. نظراً لارتفاع السيولة وعدم الاستفادة من الفائض الكبير منها في معظم الفئات الزمنية في استثمارات تولد

إيرادات للمصرف، فيتوجب على لجنة إدارة الأصول والالتزامات في المصرف القيام بما يلي:

- تحديد شرائح أو عتبات لنسب السيولة التي يجب مراقبتها بشكل مستمر من قبل إدارة الأصول والالتزامات لتلافي الوصول إلى نسب سيولة مرتفعة وبالتالي وجود أموال غير مستغلة وذات تكلفة.
- التوجه نحو زيادة التوظيف في الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، مثل التوظيف في سندات الخزينة الحكومية باعتبارها سندات ذات مخاطر منخفضة وعائد جيد.
- التخطيط والرقابة على إبقاء حاجة المصرف فقط من أرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى المصارف ولدى مصرف سورية المركزي (باعتبارها أرصدة لا تُدر إيراد للمصرف) لإدارة عملياتها اليومية مع هذه المصارف أو للاحتفاظ بحاجتها من السيولة، والعمل على الاستفادة من فائض أرصدة

الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى المصارف المراسلة ولدى مصرف سورية المركزي في توظيفات أخرى تحقق عائد لبنك بيمو السعودي الفرنسي.

4. تعزيز دور لجنة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة من خلال ما يلي:

- اتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من فجوات الاستحقاق الموجبة والسالبة الناتجة عن عدم الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة بكافة الفئات الزمنية.
- العمل على إدراج بنود خارج الميزانية في البيانات المالية الموحدة لبنك بيمو السعودي الفرنسي ضمن سلم الاستحقاقات المستخدم في توزيع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق. وذلك للحصول على نتائج أكثر دقة عند احتساب هذه الفجوات.
- نظراً لوجود عدد من نقاط الضعف التي تُعيب استخدام طريقة احتساب فجوة إعادة تسعير الفائدة (والتي تم التطرق إليها في فقرة النتائج في هذا البحث)، يجب أن تقوم لجنة إدارة الأصول والالتزامات باستخدام طريقة (على الأقل) أخرى إضافية لقياس مخاطر تقلب أسعار الفائدة تُتمم طريقة احتساب فجوة إعادة تسعير الفائدة وذلك من خلال الاعتماد على طرق ذات حساسية للقيمة الحالية لبنود الميزانية مثل تحليل الأمد أو نماذج المحاكاة.
- إجراء تحليل حساسية لاتجاهات أسعار الفائدة المتوقعة في المستقبل، وذلك لتقييم التأثير المحتمل للتغير في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لبنك بيمو السعودي الفرنسي وعلى تدفقاته النقدية في كل فئة زمنية، مما سيساعد لجنة إدارة الأصول والالتزامات على التنبؤ بالمزيج الأمثل من الأصول والالتزامات الذي سيحقق أفضل إيرادات فوائد للمصرف.

5. يجب تعزيز المساهمة من قبل مجلس الإدارة في حال عدم تمكن إدارة الأصول والالتزامات من إيجاد حلول لمشاكل إدارة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة.

6. تنويع مصادر التمويل وقنوات التوظيف قدر المستطاع وعدم الاعتماد بشكل عام على مصدر واحد رئيسي للتمويل أو قناة واحدة رئيسية للتوظيف مما سيساهم في التخفيف من مخاطر تركيز تمويلات وتوظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي.

بيبيوغرافيا

المراجع الأجنبية:

الكتب:

- Adam, A. (2008). Handbook of asset and liability management: from models to optimal return strategies. John Wiley & Sons.
- Bessis, J. (2011). Risk management in banking. John Wiley & Sons.
- Choudhry, M. (2011). Bank asset and liability management: strategy, trading, analysis. John Wiley & Sons.

المقالات والأبحاث:

- Anjili, A. D. (2014). Effects of asset and liability management on the financial performance of commercial banks in Kenya. Unpublished Thesis.
- Burucs, J. (2008). How can a medium-sized bank develop its own asset/liability risk management system. Manual of International Finance Corporation. World Bank Group.
- Chakraborty, S., & Mohapatra, S. (2009). An Empirical Study of Asset Liability Management Approach by Indian Banks. Available at SSRN 2646403.
- Greuning, H. V., & Brajovic, B. S. (2003). Analyzing and managing banking risk.
- Guthua, A. M. (2013). The effect of asset liability management on the liquidity risk of Commercial Banks in Kenya.
- Mun, Y. L., & Thaker, H. M. T. (2017). Asset Liability Management of Conventional and Islamic Banks in Malaysia. Al-Iqtishad: Jurnal Ilmu Ekonomi Syariah, 9 (1), 33-52.

- Novickytė, L., & Petraitytė, I. (2014). Assessment of banks asset and liability management: problems and perspectives (case of Lithuania). Procedia-Social and Behavioral Sciences, 110, 1082-1093.
- Luckner, W. R., Abbott, M. C., Backus, J. E., Sergio Benedetti, F. S. A., FCIA, M., Bergman, D., ... & Lui, V. Y. (2003). Asset-Liability Management. Society of Actuaries.
- Romanyuk, Y. (2010). Asset-liability management: An overview (No. 2010-10). Bank of Canada Discussion Paper.
- Thejane, R. (2017). The effect of asset liability management strategies and regulation on performance of commercial banks in Lesotho (Doctoral dissertation).
- Van der Meer, R., & Smink, M. (1993). Strategies and techniques for asset-liability management: an overview. Geneva Papers on Risk and Insurance. Issues and Practice, 144-157.

القرارات:

- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 74/م/ن/ب4 الصادر بتاريخ 2004/09/19 فيما يتعلق بمعايير مخاطر إدارة السيولة.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 107/م/ن/ب4 الصادر بتاريخ 2005/02/13 فيما يتعلق بالتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة الواجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية التقييد بها.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588/م/ن/ب4 الصادر بتاريخ 2009/11/22 فيما يتعلق بتعليمات نسب السيولة الواجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية التقييد بها.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 795/م/ن/ب4 الصادر بتاريخ 2011/12/14 فيما يتعلق بمعدلات الفائدة التي تدفعها المصارف على الودائع وحسابات التوفير.
- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 91/م/ن/ب4 الصادر بتاريخ 2018/07/05 فيما يتعلق بمعدلات الفائدة التي تدفعها المصارف على الودائع وحسابات التوفير.

المواقع والروابط الالكرونية:

- <http://www.bbsfbank.com>
- <http://www.cb.gov.sy/ar>
- <http://www.dse.sy>
- <https://www.researchgate.net>
- <http://scfms.sy>

الملاحق

ملحق رقم (1): تغير نسب مصادر التمويل خلال فترة الدراسة (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

نسب كل مصدر من مصادر التمويل من مجموع مصادر التمويل									
التاريخ	مجموع مصادر التمويل	ودائع العملاء	ودائع المصارف	حقوق المساهمين	تأمينات نقدية	نسبة ودائع العملاء	نسبة ودائع المصارف	نسبة حقوق المساهمين	نسبة التأمينات النقدية
13/12/2011	73,095,662	61,728,663	1,480,117	6,944,197	2,942,685	84.4%	2.0%	9.5%	4.0%
31/12/2012	81,379,240	70,067,771	1,919,076	6,984,838	2,407,555	86.1%	2.4%	8.6%	3.0%
31/12/2013	113,599,073	98,882,564	3,081,899	8,954,165	2,680,445	87.0%	2.7%	7.9%	2.4%
31/12/2014	134,382,488	118,170,199	1,890,961	11,257,602	3,063,726	87.9%	1.4%	8.4%	2.3%
31/12/2015	162,709,743	138,253,190	2,713,485	17,911,367	3,831,701	85.0%	1.7%	11.0%	2.4%
31/12/2016	223,066,604	185,537,087	4,792,491	28,263,750	4,473,276	83.2%	2.1%	12.7%	2.0%
31/12/2017	237,541,648	198,943,938	5,415,786	27,533,323	5,648,601	83.8%	2.3%	11.6%	2.4%
31/12/2018	289,092,617	249,488,111	4,642,381	30,370,870	4,591,255	86.3%	1.6%	10.5%	1.6%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (2): نسب ودائع العملاء بالعملة الأجنبية إلى إجمالي ودائع العملاء (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

التاريخ	إجمالي ودائع العملاء	ودائع العملاء بالعملة الأجنبية	نسبة ودائع العملاء بالعملة الأجنبية إلى إجمالي ودائع العملاء
31/12/2011	61,728,663	26,065,449	42%
31/12/2012	70,067,771	32,409,273	46%
31/12/2013	98,882,564	49,562,971	50%
31/12/2014	118,170,199	60,032,370	51%
31/12/2015	138,253,190	87,726,033	63%
31/12/2016	185,537,087	120,477,812	65%
31/12/2017	198,943,938	94,862,129	48%
31/12/2018	249,488,111	100,351,948	40%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (3): معدل نمو أسعار صرف العملات الأجنبية

متوسط معدل نمو العملات الأجنبية	الروبل الروسي	اليوان الصيني	جنيه استرليني	ين ياباني 100	فرنك سويسري	الدولار الكندي	الكورون الدانمركي	الكورون السويدي	الكورون النرويجي	الدينار الكويتي	الريال السعودي	الدينار الأردني	الدينار البحريني	الدرهم الإماراتي	الريال القطري الجديد	الريال العماني	الجنيه المصري	الدولار الأسترالي	يورو	الدولار الأمريكي	التاريخ
40%	44%	41%	43%	26%	42%	42%	40%	46%	48%	37%	39%	39%	39%	39%	39%	39%	35%	42%	40%	39%	2012
81%	71%	91%	89%	52%	91%	73%	94%	88%	70%	85%	85%	86%	85%	85%	84%	85%	65%	59%	94%	85%	2013
27%	-20%	35%	30%	21%	24%	27%	22%	14%	13%	33%	38%	38%	38%	38%	39%	38%	34%	26%	22%	38%	2014
60%	33%	63%	62%	69%	70%	42%	53%	58%	45%	64%	70%	70%	70%	70%	71%	70%	55%	51%	53%	70%	2015
48%	81%	44%	28%	58%	50%	59%	48%	41%	55%	53%	54%	54%	54%	54%	53%	54%	-34%	52%	48%	54%	2016
-12%	-11%	-11%	-8%	-13%	-13%	-10%	-5%	-7%	-12%	-15%	-16%	-16%	-16%	-16%	-16%	-16%	-14%	-9%	-4%	-16%	2017
-3%	-17%	-5%	-6%	2%	0%	-7%	-4%	-8%	-5%	-1%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	-9%	-4%	0%	2018

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (4): تغير نسب مكونات ودائع العملاء خلال فترة الدراسة (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

التاريخ	مجموع ودايع العملاء	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع التوفير	نسبة ودايع تحت الطلب	نسبة ودايع لأجل	نسبة ودايع التوفير
31/12/2011	61,728,663	38,547,577	20,663,054	2,518,032	62%	33%	4%
31/12/2012	70,067,770	39,538,973	27,853,097	2,675,700	56%	40%	4%
31/12/2013	98,882,564	72,712,760	22,425,059	3,744,745	74%	23%	4%
31/12/2014	118,170,200	88,146,464	24,272,274	5,751,462	75%	21%	5%
31/12/2015	138,253,190	103,774,178	29,334,027	5,144,985	75%	21%	4%
31/12/2016	185,527,086	139,517,264	41,408,239	4,601,583	75%	22%	2%
31/12/2017	198,943,938	137,532,977	55,673,691	5,737,270	69%	28%	3%
31/12/2018	249,488,111	172,172,071	67,511,872	9,804,168	69%	27%	4%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (5): نسب توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

نسب كل من توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي مع المصارف المراسلة ومع مصرف سورية المركزي وفي الأصول المالية وفي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء إلى إجمالي التوظيفات									
التاريخ	مجموع التوظيفات (حسابات جارية وودائع)	التوظيفات مع المصارف المراسلة (حسابات جارية وودائع)	التوظيفات مع مصرف سورية المركزي (حسابات جارية وودائع)	الأصول المالية (المتاجرة والمتوفرة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)	التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء	نسبة التوظيفات مع المصارف المراسلة (حسابات جارية وودائع)	نسبة التوظيفات مع مصرف سورية المركزي (حسابات جارية وودائع)	نسبة الأصول المالية (المتاجرة والمتوفرة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)	نسبة التسهيلات المباشرة الممنوحة للعلاء
2011	65,996,318	23,046,831	5,913,379	2,119,462	34,916,647	34.92%	8.96%	3.21%	52.91%
2012	78,649,713	16,699,966	24,071,919	7,353,132	30,524,696	21.23%	30.61%	9.35%	38.81%
2013	111,291,459	26,508,885	26,042,426	28,066,571	30,673,577	23.82%	23.40%	25.22%	27.56%
2014	127,301,712	29,758,886	35,671,317	26,259,196	35,612,312	23.38%	28.02%	20.63%	27.97%
2015	157,245,055	46,070,784	27,785,739	37,227,994	46,160,538	29.30%	17.67%	23.68%	29.36%
2016	218,686,884	137,227,168	31,314,678	4,949,846	45,195,192	62.75%	14.32%	2.26%	20.67%
2017	233,451,663	113,830,361	63,296,289	2,028,417	54,296,595	48.76%	27.11%	0.87%	23.26%
2018	277,344,430	93,168,370	88,070,958	7,099,743	89,005,359	33.59%	31.76%	2.56%	32.09%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (6): نسب توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي في الأصول المالية (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)

نسب كل من توظيفات بنك بيمو السعودي الفرنسي في الأصول المالية للمتاجرة والمتوفرة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى إجمالي التوظيفات في الأصول المالية							
التاريخ	مجموع الأصول المالية (المتاجرة والمتوفرة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)	أصول مالية للمتاجرة	أصول مالية متوفرة للبيع	أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	نسبة الأصول المالية للمتاجرة	نسبة الأصول المالية المتوفرة للبيع	نسبة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2011	2,119,462	392,882	83,022	1,643,558	18.54%	3.92%	77.55%
2012	7,353,132	7,894	80,748	7,264,490	0.11%	1.10%	98.79%
2013	28,066,571	7,827	73,306	27,985,437	0.03%	0.26%	99.71%
2014	26,259,196	9,323	281,902	25,967,972	0.04%	1.07%	98.89%
2015	37,227,994	6,196	462,222	36,759,576	0.02%	1.24%	98.74%
2016	4,949,846	6,867	552,550	4,390,430	0.14%	11.16%	88.70%
2017	2,028,417	129,653	1,898,764	-	6.39%	93.61%	0.00%
2018	7,099,743	137,773	1,950,716	5,011,254	1.94%	27.48%	70.58%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (7): نسب كل نوع من أنواع التسهيلات المباشرة من إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء (المبالغ بالآلاف)

(الليرات السورية)

نسب كل نوع من أنواع التسهيلات المباشرة من إجمالي التسهيلات الممنوحة للعملاء							
التاريخ	إجمالي التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء	حسابات جارية مدينة	قروض وسلف	سندات محسومة	نسبة الحسابات الجارية المدينة	نسبة القروض والسلف	نسبة السندات المحسومة
2011	34,916,647	9,501,717	21,345,128	4,069,802	27.2%	61.1%	11.7%
2012	30,524,696	8,320,751	19,782,442	2,421,503	27.3%	64.8%	7.9%
2013	30,673,577	6,795,896	22,945,444	932,237	22.2%	74.8%	3.0%
2014	35,612,312	7,360,597	28,001,602	250,113	20.7%	78.6%	0.7%
2015	46,160,538	7,978,048	38,034,805	147,685	17.3%	82.4%	0.3%
2016	45,195,192	6,592,837	38,390,637	211,718	14.6%	84.9%	0.5%
2017	54,296,595	5,964,030	48,193,896	138,669	11.0%	88.8%	0.3%
2018	89,005,359	7,221,048	81,784,311	-	8.1%	91.9%	0.0%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (8): توزيع الأصول والالتزامات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق

المطالب	الأصول	الفئة الزمنية	العام
45,731,455,445	41,320,211,587	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	2011
12,249,880,295	2,760,805,222	بين 8 أيام وشهر	
3,601,737,891	2,942,838,075	بين شهر و3 أشهر	
4,113,867,520	3,189,973,943	بين 3 أشهر و6 أشهر	
1,398,607,264	1,830,339,402	بين 6 أشهر و 9 أشهر	
1,243,355,930	1,289,296,394	بين 9 أشهر وسنة	
281,736,768	12,649,620,562	أكثر من سنة	
46,937,964,622	45,015,556,788	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	2012
13,814,205,199	3,971,853,682	بين 8 أيام وشهر	
5,894,358,784	9,046,031,192	بين شهر و3 أشهر	
5,708,872,229	4,054,494,193	بين 3 أشهر و6 أشهر	
2,117,786,509	1,415,120,149	بين 6 أشهر و 9 أشهر	
1,694,944,970	810,860,592	بين 9 أشهر وسنة	
663,766,484	6,677,715,863	أكثر من سنة	
81,736,529,073	44,451,733,172	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	2013
10,656,909,814	9,942,374,894	بين 8 أيام وشهر	
4,914,636,781	15,993,069,637	بين شهر و3 أشهر	
6,839,748,853	20,769,486,405	بين 3 أشهر و6 أشهر	
1,740,301,889	3,607,533,355	بين 6 أشهر و 9 أشهر	
1,417,011,203	913,791,967	بين 9 أشهر وسنة	
883,105,576	7,630,749,098	أكثر من سنة	
98,812,812,359	59,389,856,836	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	2014
12,580,643,767	21,853,764,326	بين 8 أيام وشهر	
3,490,300,603	20,586,834,893	بين شهر و3 أشهر	
7,654,766,547	8,522,893,827	بين 3 أشهر و6 أشهر	
1,682,916,396	3,620,192,350	بين 6 أشهر و 9 أشهر	
1,605,604,980	1,288,573,680	بين 9 أشهر وسنة	
274,561,833	7,066,133,415	أكثر من سنة	

المطالب	الأصول	الفئة الزمنية	العام
113,990,700,429	65,016,124,963	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	2015
13,492,545,436	13,238,694,060	بين 8 أيام وشهر	
8,548,754,465	27,661,457,890	بين شهر و 3 أشهر	
9,521,136,499	12,830,252,264	بين 3 أشهر و 6 أشهر	
2,037,943,171	15,649,853,740	بين 6 أشهر و 9 أشهر	
2,191,509,434	7,706,134,435	بين 9 أشهر وسنة	
165,689,140	11,806,917,408	أكثر من سنة	
151,726,853,222	82,144,982,696	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	2016
16,611,223,263	19,072,082,505	بين 8 أيام وشهر	
11,132,703,084	45,510,665,247	بين شهر و 3 أشهر	
12,594,753,704	25,917,803,015	بين 3 أشهر و 6 أشهر	
4,390,709,078	7,595,196,862	بين 6 أشهر و 9 أشهر	
2,710,455,773	14,513,951,884	بين 9 أشهر وسنة	
280,412,454	17,764,190,100	أكثر من سنة	
153,817,701,057	103,933,307,158	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	2017
21,076,504,949	7,084,816,477	بين 8 أيام وشهر	
15,959,843,566	23,589,491,583	بين شهر و 3 أشهر	
13,277,138,289	37,381,681,587	بين 3 أشهر و 6 أشهر	
6,149,255,338	17,756,865,698	بين 6 أشهر و 9 أشهر	
5,541,492,779	13,464,109,099	بين 9 أشهر وسنة	
370,797,996	23,471,458,988	أكثر من سنة	
198,527,582,097	123,524,174,076	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام	2018
25,984,127,273	19,186,557,145	بين 8 أيام وشهر	
14,625,361,493	27,033,006,404	بين شهر و 3 أشهر	
16,419,872,227	31,136,655,684	بين 3 أشهر و 6 أشهر	
5,786,509,000	7,327,895,112	بين 6 أشهر و 9 أشهر	
5,364,201,100	19,381,981,361	بين 9 أشهر وسنة	
436,253,267	49,708,964,963	أكثر من سنة	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (9): فجوة الاستحقاق

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفئة الزمنية
(75,003,408,021)	(49,884,393,899)	(69,581,870,526)	(48,974,575,466)	(39,422,955,523)	(37,284,795,901)	(1,922,407,834)	(4,411,243,858)	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام
(6,797,570,128)	(13,991,688,472)	2,460,859,242	(253,851,376)	9,273,120,559	(714,534,920)	(9,842,351,517)	(9,489,075,073)	بين 8 أيام وشهر
12,407,644,911	7,629,648,017	34,377,962,163	19,112,703,425	17,096,534,290	11,078,432,856	3,151,672,408	(658,899,816)	بين شهر و3 أشهر
14,716,783,457	24,104,543,298	13,323,049,311	3,309,115,765	868,127,280	13,929,737,552	(1,654,378,036)	(923,893,577)	بين 3 أشهر و6 أشهر
1,541,386,112	11,607,610,360	3,204,487,784	13,611,910,569	1,937,275,954	1,867,231,466	(702,666,360)	431,732,138	بين 6 أشهر و 9 أشهر
14,017,780,261	7,922,616,320	11,803,496,111	5,514,625,001	(317,031,300)	(503,219,236)	(884,084,378)	45,940,464	بين 9 أشهر وسنة
49,272,711,696	23,100,660,992	17,483,777,646	11,641,228,268	6,791,571,582	6,747,643,522	6,013,949,379	12,367,883,794	أكثر من سنة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (10): فجوة الاستحقاق التراكمية

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الفئة الزمنية
(75,003,408,021)	(49,884,393,899)	(69,581,870,526)	(48,974,575,466)	(39,422,955,523)	(37,284,795,901)	(1,922,407,834)	(4,411,243,858)	عند الطلب إلى أقل من 8 أيام
(81,800,978,149)	(63,876,082,371)	(67,121,011,284)	(49,228,426,842)	(30,149,834,964)	(37,999,330,821)	(11,764,759,351)	(13,900,318,931)	بين 8 أيام وشهر
(69,393,333,238)	(56,246,434,354)	(32,743,049,121)	(30,115,723,417)	(13,053,300,674)	(26,920,897,965)	(8,613,086,943)	(14,559,218,747)	بين شهر و3 أشهر
(54,676,549,781)	(32,141,891,056)	(19,419,999,810)	(26,806,607,652)	(12,185,173,394)	(12,991,160,413)	(10,267,464,979)	(15,483,112,324)	بين 3 أشهر و6 أشهر
(53,135,163,669)	(20,534,280,696)	(16,215,512,026)	(13,194,697,083)	(10,247,897,440)	(11,123,928,947)	(10,970,131,339)	(15,051,380,186)	بين 6 أشهر و 9 أشهر
(39,117,383,408)	(12,611,664,376)	(4,412,015,915)	(7,680,072,082)	(10,564,928,740)	(11,627,148,183)	(11,854,215,717)	(15,005,439,722)	بين 9 أشهر وسنة
10,155,328,288	10,488,996,616	13,071,761,731	3,961,156,186	(3,773,357,158)	(4,879,504,661)	(5,840,266,338)	(2,637,555,928)	أكثر من سنة

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (11): توزيع الأصول والالتزامات ذات الحساسية تجاه تقلب سعر الفائدة

العالم	الفئة الزمنية	أصول	مطالب
2012	دون الشهر	46,871,131,718	61,895,155,707
	من شهر حتى 3 أشهر	9,139,373,410	4,382,129,448
	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	4,448,913,886	4,801,488,753
	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	1,222,830,694	1,621,674,546
	من 9 أشهر حتى سنة	810,860,592	1,500,112,164
	من سنة حتى سنتين	3,128,084,640	360,462,358
	من سنتين حتى 3 سنوات	1,384,734,167	-
	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	703,389,993	-
	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	532,306,604	-
	أكثر من 5 سنوات	995,799,649	-
2013	دون الشهر	56,816,195,802	92,358,359,549
	من شهر حتى 3 أشهر	18,652,704,569	3,957,874,333
	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	12,817,469,109	5,273,829,377
	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	3,342,894,340	1,488,371,454
	من 9 أشهر حتى سنة	905,856,074	1,413,290,392
	من سنة حتى سنتين	2,182,372,090	153,183,246
	من سنتين حتى 3 سنوات	1,584,225,765	-
	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	1,360,616,049	-
	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	947,309,450	-
	أكثر من 5 سنوات	1,612,839,711	-
2014	دون الشهر	75,727,340,052	111,214,790,201
	من شهر حتى 3 أشهر	19,520,547,057	3,391,363,998
	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	6,914,076,329	5,060,785,824
	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	3,663,282,045	1,638,722,930
	من 9 أشهر حتى سنة	1,363,371,098	1,575,133,373
	من سنة حتى سنتين	1,791,248,940	244,090,226
	من سنتين حتى 3 سنوات	1,824,186,856	-
	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	1,336,544,347	-
	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	938,244,062	-
	أكثر من 5 سنوات	1,269,297,674	-
2015	دون الشهر	71,920,287,919	126,629,241,948
	من شهر حتى 3 أشهر	25,677,913,065	6,721,083,921
	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	10,949,649,358	7,130,012,169
	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	15,665,278,302	1,987,010,937
	من 9 أشهر حتى سنة	7,824,651,434	2,172,035,255
	من سنة حتى سنتين	3,436,874,799	158,991,933
	من سنتين حتى 3 سنوات	2,919,615,127	-
	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	2,309,350,649	-
	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	1,362,405,832	-
	أكثر من 5 سنوات	1,734,378,169	-

العالم	الفئة الزمنية	أصول	مطالب
2016	دون الشهر	96,781,617,016	168,230,104,941
	من شهر حتى 3 أشهر	44,925,658,279	9,494,947,816
	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	22,497,148,282	9,796,242,580
	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	7,496,989,995	4,311,901,110
	من 9 أشهر حتى سنة	14,445,756,076	2,688,184,810
	من سنة حتى سنتين	5,162,094,676	271,472,806
	من سنتين حتى 3 سنوات	4,146,450,227	-
	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	3,031,781,617	-
	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	2,427,978,500	-
	أكثر من 5 سنوات	2,855,149,546	-
2017	دون الشهر	104,065,619,944	174,553,036,277
	من شهر حتى 3 أشهر	23,118,722,268	11,876,062,101
	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	36,680,660,094	11,768,356,232
	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	17,510,469,089	5,994,892,238
	من 9 أشهر حتى سنة	13,365,001,947	5,455,412,785
	من سنة حتى سنتين	6,280,794,752	360,564,726
	من سنتين حتى 3 سنوات	5,085,096,584	-
	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	4,318,650,637	-
	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	2,876,904,000	-
	أكثر من 5 سنوات	3,980,286,738	-
2018	دون الشهر	129,386,153,844	218,685,115,036
	من شهر حتى 3 أشهر	26,748,329,273	13,498,518,451
	من 3 أشهر حتى 6 أشهر	29,849,280,179	15,146,853,113
	من 6 أشهر حتى 9 أشهر	7,036,343,868	5,668,753,719
	من 9 أشهر حتى سنة	19,267,507,925	5,300,312,578
	من سنة حتى سنتين	22,820,291,721	422,193,388
	من سنتين حتى 3 سنوات	9,083,789,220	-
	من 3 سنوات حتى أربع سنوات	7,267,168,527	-
	من 4 سنوات حتى 5 سنوات	4,868,210,964	-
	أكثر من 5 سنوات	4,459,542,432	-

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (12): فجوة إعادة تسعير الفائدة

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الفئة الزمنية
(89,298,961,192)	(70,487,416,333)	(71,448,487,925)	(54,708,954,029)	(35,487,450,149)	(35,542,163,747)	(15,024,023,989)	دون الشهر
13,249,810,822	11,242,660,167	35,430,710,463	18,956,829,144	16,129,183,059	14,694,830,236	4,757,243,962	من شهر حتى 3 أشهر
14,702,427,066	24,912,303,862	12,700,905,702	3,819,637,189	1,853,290,505	7,543,639,732	(352,574,867)	من 3 أشهر حتى 6 أشهر
1,367,590,149	11,515,576,851	3,185,088,885	13,678,267,365	2,024,559,115	1,854,522,886	(398,843,852)	من 6 أشهر حتى 9 أشهر
13,967,195,347	7,909,589,162	11,757,571,266	5,652,616,179	(211,762,275)	(507,434,318)	(689,251,572)	من 9 أشهر حتى سنة
22,398,098,333	5,920,230,026	4,890,621,870	3,277,882,866	1,547,158,714	2,029,188,844	2,767,622,282	من سنة حتى سنتين
9,083,789,220	5,085,096,584	4,146,450,227	2,919,615,127	1,824,186,856	1,584,225,765	1,384,734,167	من سنتين حتى 3 سنوات
7,267,168,527	4,318,650,637	3,031,781,617	2,309,350,649	1,336,544,347	1,360,616,049	703,389,993	من 3 سنوات حتى أربع سنوات
4,868,210,964	2,876,904,000	2,427,978,500	1,362,405,832	938,244,062	947,309,450	532,306,604	من 4 سنوات حتى 5 سنوات
4,459,542,432	3,980,286,738	2,855,149,546	1,734,378,169	1,269,297,674	1,612,839,711	995,799,649	أكثر من 5 سنوات

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة

ملحق رقم (13): فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	الفئة الزمنية
(89,298,961,192)	(70,487,416,333)	(71,448,487,925)	(54,708,954,029)	(35,487,450,149)	(35,542,163,747)	(15,024,023,989)	دون الشهر
(76,049,150,370)	(59,244,756,166)	(36,017,777,462)	(35,752,124,885)	(19,358,267,090)	(20,847,333,511)	(10,266,780,027)	من شهر حتى 3 أشهر
(61,346,723,304)	(34,332,452,304)	(23,316,871,760)	(31,932,487,696)	(17,504,976,585)	(13,303,693,779)	(10,619,354,894)	من 3 أشهر حتى 6 أشهر
(59,979,133,155)	(22,816,875,453)	(20,131,782,875)	(18,254,220,331)	(15,480,417,470)	(11,449,170,893)	(11,018,198,746)	من 6 أشهر حتى 9 أشهر
(46,011,937,808)	(14,907,286,291)	(8,374,211,609)	(12,601,604,152)	(15,692,179,745)	(11,956,605,211)	(11,707,450,318)	من 9 أشهر حتى سنة
(23,613,839,475)	(8,987,056,265)	(3,483,589,739)	(9,323,721,286)	(14,145,021,031)	(9,927,416,367)	(8,939,828,036)	من سنة حتى سنتين
(14,530,050,255)	(3,901,959,681)	662,860,488	(6,404,106,159)	(12,320,834,175)	(8,343,190,602)	(7,555,093,869)	من سنتين حتى 3 سنوات
(7,262,881,728)	416,690,956	3,694,642,105	(4,094,755,510)	(10,984,289,828)	(6,982,574,553)	(6,851,703,876)	من 3 سنوات حتى أربع سنوات
(2,394,670,764)	3,293,594,956	6,122,620,605	(2,732,349,678)	(10,046,045,766)	(6,035,265,103)	(6,319,397,272)	من 4 سنوات حتى 5 سنوات
2,064,871,668	7,273,881,694	8,977,770,151	(997,971,509)	(8,776,748,092)	(4,422,425,392)	(5,323,597,623)	أكثر من 5 سنوات

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الإفصاحات المالية المنشورة